

١٦٠
شوس

(شرح السنوسي على مختصره في علم المنطق) ،

كلاهما للسنوسي ، محمد بن يوسف - ٨٩٥ هـ . كتب
في القرن الثاني عشر الهجري تقدير ١ .

١٤٨ ق ١٧ س ٥٢٢ × ١٨ سم

نسخة حسنة ، مناقصة الآخر ، خطها نسخ معتاد ، على
الهوامش حاشية الصبان .

٦٢٨٦

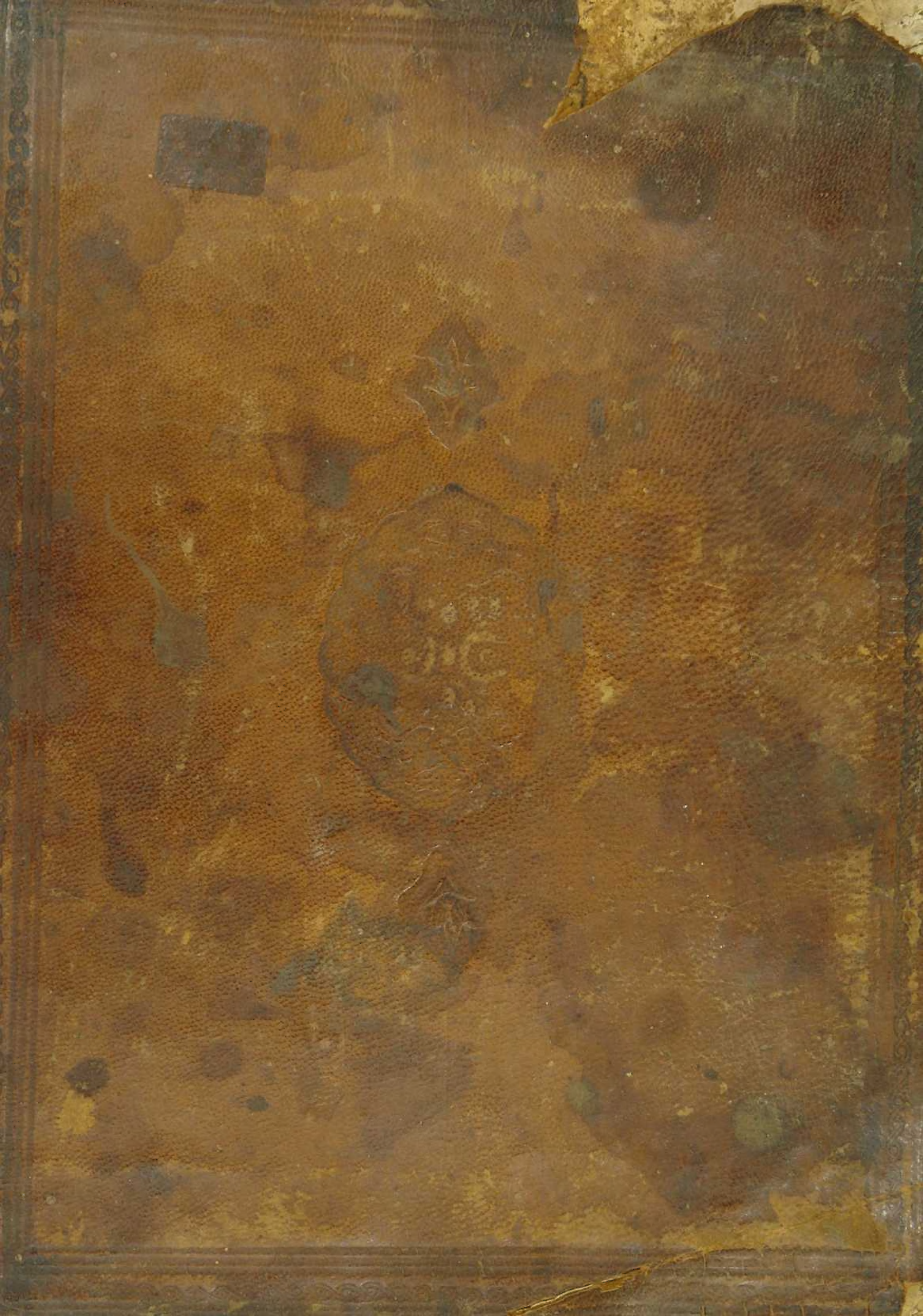
الأعلام ٨ : ٢٩ الظاهرية (الفلسفة والمنطق) ١٦١

١ - المنطق أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

١٦٠٧ / ٦ / ١٦

٣ / ١٥٦٢

7K27



قد تاملوا هذا الكتاب
بفضل الله تعالى
المطابع الصيداوي

١٢٥٤

نسخة من كتاب...

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٦٢٨٦ في ٢١٢٦٣
الصفحات: ٩
المؤلف: محمد بن يوسف
تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري
اسم الناشر: ---
عدد الأوراق: ١٤٨
ملاحظات: ---

المعقولات بطريق الإيجاز والمعدل عن الآثار
والافتقار على المهم دون الزيادة التي تقطل
عن المسارعة إلى المقاصد الشرعية الأخروية
وتحيز العقل وتعتقت الأنظار والله أسأله
أن ينفع به وبإصله الفقيه الذي هو المصنف العبد
والمفتقر ويجمع أجمع بفضل من الفضول
والزهد والعجاب وعخص الحق وكذا الغير يعني
الاحتقار المحذره الذي انعم بالمفعل والبيان

الاحتراف **الحمد لله** الذي انعم بالمقل والبيان

المعلم بهار المفضل يا عبادي بلا واسطة

اصول

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمته ونسب ملته الشرق المعراج

الملك الناصر

والايات في التقييد وبما في بياني عنقه من الذوق
في كتابها وفيه كثيرا من الخاتبة فيقول قيود المسئلة
في كتابها وفيه كثيرا من الخاتبة فيقول قيود المسئلة
على الايات في التقييد وبما في بياني عنقه من الذوق
في كتابها وفيه كثيرا من الخاتبة فيقول قيود المسئلة
على الايات في التقييد وبما في بياني عنقه من الذوق
في كتابها وفيه كثيرا من الخاتبة فيقول قيود المسئلة

[illegible]

اي في
التفكير اي
على ان
المراد به
غير المتصور
اي غير
الفهم العرفي
لا علمات
المراد به
المسلم
المستور
مقداده وان
النقل بانه
نفس العلم
او غير العلم
وان كانت
القول بانه
غير العلم
تحت اموال

ای ادران
بعضد المملو
المنزلة
بعضد المملو
المنزلة

ابن الحنفية
لا والله
عمر بن
في الكوفة
وآثاره
الى ان الكوفه
من الكوفه
المسلم

قوله
طبله وحيا
ساحة
حقله خا
مسترة
ما صفر
ابن العزاد
التي تسمى
وهذا الذي
الفرد على
وسى رستم
اسم المدعي
الاستاذ
الاستاذ
العبد المذنب
رسمي

لا يتم لعدم الالتباس فيها بالعلم والسمو
 علم بعد خاص اه كما ذكرها
 ذلك ما يوجب ريبا للعلم الضروري بسبقها
 فبقوله لنزله لعدم
 الالتباس اه من

وقد من ظهرك علي يديه سيدنا ومولانا محمد
 صلي الله عليه وسلم من جميع الريب ومراده
 بقواطع البرهان ملجأ به صلي الله عليه
 وسلم في الثقلان والسنة من البراهين الحكيم
 الله لا اله الا الله القطعية علي ما يجب لمولانا جلد وعلا
 من الوحدة انية وعلمية الصفات وتفرجه
 عن الشركاء والتفاني وسجيات المحمديات
 واثار بهمة الي ان صدق بيقينا ومولانا محمد
 صلي الله عليه وسلم فيما جابه دعا اليه
 من توحيد مولانا جلد وعلا واخلاص العباد له
 قد اتفق في غاية الوضوح من كل وجه من جهات
 الخلق والخلق والمخبر والكارق ومن جهة شرعه
 السري للصلوات والتألق ثم مع هذه اكله من
 هذه الله تبارك وتعالى فلا مضل له ومن
 يضلل الله فلا هادي له تناله سبحانه
 وتعالى ان يسب لنا الهداية وحسن الكائنة
 بلا حكمة **هـ** ورضي الله تعالى عنه واله وصحبه

قوله من البراهين القطعية اي التي هي
 الاقضية المنطقية فانه قد اشتهر
 القرائن والسنة الي كما منات منطقية
 كما في قوله تعالى فاما ان البرهان
 قال بعد ان يوحى اليه فانه لا اله الا الله
 فان عليه التمسك الي كما منات منطقية
 الشايع فلهذا الكمال في ربه ليس
 باقل قاله ليس برب في كماله في الاستكمال
 اخذ الاول والثالث من الكليات التي

قوله وانما يريد الله ان يبين ان هذه الصفات
 لا اله الا الله هي الصفات التي هي
 حكمة من جهة الخلق والخلق
 وحكمة من جهة الشرع والشرع
 لا اله الا الله هي الصفات التي هي
 حكمة من جهة الخلق والخلق
 وحكمة من جهة الشرع والشرع

ومن

قوله الي يوم الدين ان يستغفر لك الرسوا و يوبد الي يوم الدين
 بالاحسن لان يوم الدين ليس من العبدات وان تغفر بغيره
 وهو لا يملك الاقطاع بالحق واجب بانه يتبع ربي
 افراد المستوي الي يوم الدين والاشهاد هذه الحقيقتين
 لا تستد اد افراده اي يوم الدين الي يومه

ومن ثمهم الي يوم الدين باحسان **و**
 هذه كلمات مختصرة تتضمن معرفة ما ينظم
 اليه **ع** علم المنطق لتفصيل ما اكتسب به

قوله وتذكر بالفضل عطفها علي معرفة كماله
 عليه قال انما هو في حكمة من جهة الخلق
 من جهة الشرع والشرع
 من جهة الخلق والخلق
 من جهة الشرع والشرع

التصورات والتضديقات وتذكر ما يتوسل
 القدر مع قلة جدواه وتذكر استعماله من قواعد
 وتضديقات والله اسأل ان يتفع به وهو حسبي
 ونعم الوكيل **س** لما كان المكتسب من العلوم

مختصرا في نوعي وهما التصورات اي معرفة
 اكتفايق المعرفة وتبينها عن غيرها والتضديقات
 اي العلم ببيوت امور الامور وتبينها عن غيرها

العقل الي طريقين احدهما توصله الي ما جمل من
 التصورات والثاني توصله الي ما جمل من
 التضديقات ولما كان العقل لا يؤمن عليه من

الخطا اذا استلكت هذه بين الطريقين وحده للثمة
 التباس الباطل بالحق اجمع الي قواعد قطعية
 عقلية يعرفها العقل اولاً ويعرف صحتها غير ان

ثم يطلب بها ما جمل من العلوم المتصور
 بالادراك والادراك هو الذي لا يشك في صحته

من جهة الخلق والخلق
 من جهة الشرع والشرع

من جهة الخلق والخلق
 من جهة الشرع والشرع

من جهة الخلق والخلق
 من جهة الشرع والشرع

من جهة الخلق والخلق
 من جهة الشرع والشرع

القبلة من
الذي استعمله
مسيحيون لان
مسيحيين عند
المسيحيين

[illegible]

٥
١٤ واقفة
على شئ
منه ذلك
النهي يكون
بعض علم
المنطوق
١٥ واقفة
على شئ
لا يقيد
كونه نقضا
٥

قوله مواجب قواعد أصنافه مواجب إلى قواعد من
أشياء المدلول للذات لأن المداد بالقواعد
الافاضة وأصنافه قواعد المنطق من أصنافه
المدلول لأن المداد بالقواعد المنطقية
المنطقية كانت الاصنافه بنيانية فيها ولكن
المداد بالقواعد الكفوا قواعد المنطقية
وهي ضمنية

این عن العرب

محض فقير البري النضج لا يصل الى معانيه

واحكامه الابا لتعلم ومع بقا اعتكلم علم فن

المنطق وحفظ قواعد وفهمها يتيسر

للعقل وعز الانظار ويتيسر به مجال

الفكر مع الراحة والامن من الخطا في سلوك

مقارن الاعتبار وقد ذكر الشيخ الابي في

شرح صحيح مسلم عن الشيخ الامام اب

عرفة رحمة الله تعالى على اجمع انه كان

كثيرا ما يوصيهم على فن المنطق ويؤكد الو

عليهم ويقول لم لا بد ان اموت وتزعموني

على هذا او تذكرني او كلاما يقرب من هذا

لم اتحققه الا في ليل العهد به وباجله

فالعلوم كلها متيسرة كسوع اليد لمن خفف

المهم من هذه الغف ان يتسدد لك الموكب

تبارك وتعالى بفضل وامامه اكرمات

واحدة لان فيقول الانسان بئس ما

وعوت بريقه والاحول ولا قوة الا بالله الع

قوله ومع بقا اعتكلم علم فن
واحي بعد الذوق بولم كون قواعد المنطق

قوله ومع بقا
اعتكلم علم فن
المنطق وحفظ
قواعد وفهمها
يتيسر به مجال
الفكر مع الراحة
والامن من الخطا
في سلوك مقارن
الاعتبار وقد
ذكر الشيخ الابي
في شرح صحيح
مسلم عن الشيخ
الامام اب عرفة
رحمة الله تعالى
على اجمع انه كان
كثيرا ما يوصيهم
على فن المنطق
ويؤكد الو عليهم
ويقول لم لا بد
ان اموت وتزعموني
على هذا او تذكرني
او كلاما يقرب من
هذا لم اتحققه
الا في ليل العهد
به وباجله فالعلوم
كلها متيسرة كسوع
اليد لمن خفف المهم
من هذه الغف ان
يتسدد لك الموكب
تبارك وتعالى
بفضل وامامه
اكرمات واحدة
لان فيقول الانسان
بئس ما وعوت بريقه
والاحول ولا قوة
الا بالله الع

قوله فيقول
بئس ما وعوت
بريقه والاحول
ولا قوة الا
بالله الع

قوله فيقول بئس ما وعوت بريقه والاحول ولا قوة الا بالله الع

قوله من هذه الثلاثين اي الحرف وهو اسم للالفاظ المحصورة الدالة على المعاني المحصورة على الدارج
من احتمالات سبعة فن على هذه المتعدي لان المحصور واحد على انواعه التي هي معانيه وحفظ
ان يراد بالتالي المعاني المولدة وعليه من البيان المستوي بالمتعدي ان المحصور الذي هو المعنى
هذه الحروف هي عظم قولها في التعريفات العبارية فمما حذفت والاسل في القواعد المعينة لتعريف التعريفات
وسببها ان الكتاب انما هو مولى في القواعد المعينة لانه لا يفي هذه المطالب الاربعه واعتبر من هذا
اكتسب رايه من قبله من التعريفات في نفسه لان المحصور هو معنى هذه القواعد واجيب بان المحصور هو
الهيئة الاجتماعية والقواعد هي الامور المعقدة فاختلف المحصور والمحصور فيه بالاجزاء والتفصيل
في عظمه

العظيم وهو حسبان ونم الوكيل

المقصود من هذه الثلاثين في التعريفات

ومبادئها وايج ومبادئها قد عرفت مما

بسطناه فيما سبق ان المكتسب الذي

يطلب علمه محصور في نوعي التصور

والتقصير في وان الحرف الموصلة لمعرفة

الجمهور من التصورات هي التعريفات

والطريق الموصلة لمعرفة الجمهور من التعريفات

هي ايج والتعريفات لابد لها من اجزاء تتركب

منها وهي الكليات الخمس وهو مرادنا بعبادها

وكذلك ايج لابد لها من اجزاء تتركب منها وهي

التضاياد وهي مرادنا بعبادها فاحص

المقصود من هذا العلم في تحقيق هذه

المطالب الاربعه حفظا وفهما وليقرب من عما

لا يحتاج اليه ولا يتلحق فيه جزا فقيسا

من الهدى وليستغل به ان احلم الله العقل

بالعلوم السبعة استفاضة وقادة علما

ان من
اكتسب
العلم في
حرف من
الان
المكتسب
له جبر
التصور
والقصور
سبب

قوله فيقول
بئس ما وعوت
بريقه والاحول
ولا قوة الا
بالله الع

قوله فيقول بئس ما وعوت بريقه والاحول ولا قوة الا بالله الع

فقد اراد المستحق ان يناسب ما المستحقه فيها المربع
لا انه يتفرع عليه انما في المربع الذي بقوا المستحق
بالفهم وعدم التماثل ما انه مفرود منه الفهم
لا مفرود منه لا اكل من مقام به معين وجب ان
يستحق له منه اسم ٥

به غير انما هو الفهم الامري كونه فاهما
له لا الفهم منه بمعنى انه فهم امر اذا الشخص

في هذا افاهم لاسمهم منه وهذا الكيفية ما تشتملها
بالشرب منها يعني انه شرب او يشرب منها
والاشارة ان الشرب بهذا المعنى وصف لها
للاشارت منها والشرب الذي اتفق به
الشارب انما هو الشرب الذي اوجب له كونه
شارباً بالاشرب وبامته واسما الاعتراضات
المدالية يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده
وذلك يقتضي تقدم الدلالة على الفهم فكيف
تفسر به فاجواب ان وصف الدال بالدلالة
قبل الافهام انما هو بطريق المجاز لا بطريق
الحقيقة واعلم ان مرادهم بالدلالة
الوصفية ان تكون الدلالة سببها الوصف
وهو تعيني امر للدلالة بنفسه اي من غير
قرينة اذا كانت حقيقة او بقرينة اذا
كانت مجازا فالدلالة فيها اختيارية بتفصيل

فوله الذي اوجب له ايب لان كل صفة قامت
بموجود سوف توجب له كما قال لسترب كما قام بالمتخصص
اوجب له حتما وطولونه بتساربه

بمقتضى

قوله اختيارنا وصف اللالة بكونها اختيارا بمعنى وصف الشيء بجملة تسميه وهو الوصف وهو
كونه اختيارا قال اليربوعي ان الواضح ان يجمع اللفظ مثلا لهذا المعنى او المعنى فان كان
واضح ان يجمع اللفظ فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ
عماد التسميه في قوله واما ان قلنا انها اسطرلابية او اسطرلابية واما ان قلنا انها اسطرلابية او اسطرلابية
وضوح والامدح ان يقال اننا لمست باختيارنا لان الواضح ان اذا وجد المعنى في اللفظ
لذلك المعنى او المعنى فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ
ان يجمع في الجملة او المعنى فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ
اصلا في الجملة واما ان لا يجمع اللفظ فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ فلو كان الواضح ان يجمع اللفظ

ابن كاتبة صاحبكم لان تفضلتم بغير
العلم بغير واسطة او غير ذلك
العلم بغير واسطة او غير ذلك
العلم بغير واسطة او غير ذلك

بتغيير الوضع والدلالة الطبيعية والعقلية

لَيْسَ مَا يَخْتَارُ بَيْنِي إِلَّا الْإِنْسَانُ الْكَبِيرُ

تفكيرها العقلية لا يمكن فيها التفكير

فما دلالة غير اللفظ وضما دلالة الاسماء

المخصوصة مثلا على معنى اول او مثال

دلالة عقل ادلالة المفيد من افعاله

ومقال دلائل طبقات دلائل ائمة من ملاحم

الحجر وسائر دلائل النبط وسائر دلائل العرب
سائر الدلائل التي هي في النبط وسائر الدلائل

ملاحي المد والمزاج على الانبياء وسماعه

فقداهم اللفظ بنفسه ومثال دلالة طما

دلالة الشهاد الضميمة على متاعل مضممة

قوله في مثال دلالة اللفظ العقلية

دلالة على عدم يقوم به الاستمالة قيام

اللفظ بنفسه يعني لان اللفظ عرشف والعرف

يَسْتَعِينُ أَنْ يَتَوَكَّلَ بِفَنَفْسِهِ وَأَنْ يَقُومَ بِأَكْبَرِ

وهذه الاله العقلية للقطا ليست

فوله عليك تقدر بها او تخلفها لان المداد تقدر بها
فمنها الى اللغز فبان ان توجد الكلمة ولا توجد
فيها المستراح ولا توجد في السد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً على قلب محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه
وسلمة أجمعين

قوله
والعقلية
لا يمكن
فهي
التفسير
أي لأنها
لا تختم
النتيجه
ع

قوله
الشمس والري
ابن الذي
لا يدع
ابن
القائل
لنؤلف
الشمس وذلك
موجود
كثيرا ولم
يقف دايما
ع

قوله لان الخط اعرف من الدنيا يعني ان الخط
يعلم نفسه واما بقية من علمه ان يكون
له دليل على احد من اهل البيت كما تقول
وذهب فلان لانه اقل من ايسر من يمشي
وذهب فلان يذهب من

السلامة

ما فتى
لنقتت
39

[illegible]

قوله ليس سببا تاما لما لا يعني ان التعريف والالتزام لا يستلزم الوصف سببا تاما فيها لاحتياجها الى فهم
 المعنى المطابق كما يستدركه فالسبب التام اذن فهمها هو الوصف وفهم المعنى المطابق لغير ان يكون الوصف
 حقيقيا كما قاله وهو سبب وبقولنا ان المطابقة ايضا لا يعني الوصف فيها لاحتياجها الى حضور اللفظ
 بالمال والى معرفة الوصف فهمها فلا تامة انما هي الوصف التام والوصف احد هاتين حيث سبب
 اجزا عن الاعتناء بضمير التعريف الذي ذكره في حضور اللفظ بالمال ومعرفة وصفه او بان يحل شرطه لا يعني
 فيكون الوصف سببا تاما لا يستلزم وان توفقت الدلالة على شرطه فيكون سببا تاما

اليه بلا واسطة اذ المعنى المفهوم فيها من اللفظ
 هو معنى المعنى الذي وضع له اللفظ اي عيني
 له بالوضع الحقيقي او المجازي وكذا اسمية
 مطابقة لمطابقة الفهم فيها للوضع واما
 الدلالات الاخرى ان فليس الوصف سببا تاما
 لما بل هو حجب سبب لان الوصف يوجب عند
 اجزاء حضور اللفظ في الذهن فهم معناه المطابق
 واذا حضر معناه المطابق وكان مركبا حضر
 في الذهن جزء ذلك المركب من حيث ان فهم
 المركب موقوف على فهم جزئه واذا ظهرت
 الى الحقيقة وجدت السبب التام في فهم
 اكثر وهو فهم الكل سواء وضع لكل لفظ ولم يوضع
 وسواء ذكر اللفظ الموضوع او لم يذكر الا انه
 لما كان حضور اللفظ بالمال سببا في فهم معناه
 وفهم معناه سببا في فهم جزئه كان حضور اللفظ
 بالمال بالنسبة الى فهم الجزء سبب السبب
 واما سبب الدلالة الالتزام فان

قوله ليس سببا تاما لما لا يعني ان التعريف والالتزام لا يستلزم الوصف سببا تاما فيها لاحتياجها الى فهم
 المعنى المطابق كما يستدركه فالسبب التام اذن فهمها هو الوصف وفهم المعنى المطابق لغير ان يكون الوصف
 حقيقيا كما قاله وهو سبب وبقولنا ان المطابقة ايضا لا يعني الوصف فيها لاحتياجها الى حضور اللفظ
 بالمال والى معرفة الوصف فهمها فلا تامة انما هي الوصف التام والوصف احد هاتين حيث سبب
 اجزا عن الاعتناء بضمير التعريف الذي ذكره في حضور اللفظ بالمال ومعرفة وصفه او بان يحل شرطه لا يعني
 فيكون الوصف سببا تاما لا يستلزم وان توفقت الدلالة على شرطه فيكون سببا تاما

قوله ليس سببا تاما لما لا يعني ان التعريف والالتزام لا يستلزم الوصف سببا تاما فيها لاحتياجها الى فهم
 المعنى المطابق كما يستدركه فالسبب التام اذن فهمها هو الوصف وفهم المعنى المطابق لغير ان يكون الوصف
 حقيقيا كما قاله وهو سبب وبقولنا ان المطابقة ايضا لا يعني الوصف فيها لاحتياجها الى حضور اللفظ
 بالمال والى معرفة الوصف فهمها فلا تامة انما هي الوصف التام والوصف احد هاتين حيث سبب
 اجزا عن الاعتناء بضمير التعريف الذي ذكره في حضور اللفظ بالمال ومعرفة وصفه او بان يحل شرطه لا يعني
 فيكون الوصف سببا تاما لا يستلزم وان توفقت الدلالة على شرطه فيكون سببا تاما

حضور اللفظ بالمال لالتزامه بما شره في فهم
 اللازم بل بواسطة فهم المعنى المفهوم الذي
 وضع له اللفظ ولا احتياج هاتين الداليتين الى
 مقدّم زائدة على المقدّم الوصفية اختلف
 فيما هل هما وصفيتان نظر المقدّم الاول
 الوصفية او عقليتان نظر المقدّم الثاني
 العقلية او القضيائية وصفية لدخول الجز
 فيما وضع له اللفظ والالتزامية عقلية كحرم
 اللازم عما وضع له اللفظ بلالة اقوال وقول
 في دلالة المطابقة دلالة اللفظ على المعنى
 الذي وضع له بوجده منه ان سبب فهم المعنى
 في دلالة المطابقة هو الوصف لتطبيق الدلالة
 فيها على هذا الوصف المناسب وذلك يشع
 بعلمية فيخرج على هذا ان مقتضى هذا المقدم
 فهم جزئي المسمى الذي وضع له اللفظ وقد
 وضع ايضا كعلمه على سبيل الاشتراك اللفظي
 لكن انما فهم بسبب كونه جزئيا مما المسمى

قوله ليس سببا تاما لما لا يعني ان التعريف والالتزام لا يستلزم الوصف سببا تاما فيها لاحتياجها الى فهم
 المعنى المطابق كما يستدركه فالسبب التام اذن فهمها هو الوصف وفهم المعنى المطابق لغير ان يكون الوصف
 حقيقيا كما قاله وهو سبب وبقولنا ان المطابقة ايضا لا يعني الوصف فيها لاحتياجها الى حضور اللفظ
 بالمال والى معرفة الوصف فهمها فلا تامة انما هي الوصف التام والوصف احد هاتين حيث سبب
 اجزا عن الاعتناء بضمير التعريف الذي ذكره في حضور اللفظ بالمال ومعرفة وصفه او بان يحل شرطه لا يعني
 فيكون الوصف سببا تاما لا يستلزم وان توفقت الدلالة على شرطه فيكون سببا تاما

قوله ليس سببا تاما لما لا يعني ان التعريف والالتزام لا يستلزم الوصف سببا تاما فيها لاحتياجها الى فهم
 المعنى المطابق كما يستدركه فالسبب التام اذن فهمها هو الوصف وفهم المعنى المطابق لغير ان يكون الوصف
 حقيقيا كما قاله وهو سبب وبقولنا ان المطابقة ايضا لا يعني الوصف فيها لاحتياجها الى حضور اللفظ
 بالمال والى معرفة الوصف فهمها فلا تامة انما هي الوصف التام والوصف احد هاتين حيث سبب
 اجزا عن الاعتناء بضمير التعريف الذي ذكره في حضور اللفظ بالمال ومعرفة وصفه او بان يحل شرطه لا يعني
 فيكون الوصف سببا تاما لا يستلزم وان توفقت الدلالة على شرطه فيكون سببا تاما

قوله ليس سببا تاما لما لا يعني ان التعريف والالتزام لا يستلزم الوصف سببا تاما فيها لاحتياجها الى فهم
 المعنى المطابق كما يستدركه فالسبب التام اذن فهمها هو الوصف وفهم المعنى المطابق لغير ان يكون الوصف
 حقيقيا كما قاله وهو سبب وبقولنا ان المطابقة ايضا لا يعني الوصف فيها لاحتياجها الى حضور اللفظ
 بالمال والى معرفة الوصف فهمها فلا تامة انما هي الوصف التام والوصف احد هاتين حيث سبب
 اجزا عن الاعتناء بضمير التعريف الذي ذكره في حضور اللفظ بالمال ومعرفة وصفه او بان يحل شرطه لا يعني
 فيكون الوصف سببا تاما لا يستلزم وان توفقت الدلالة على شرطه فيكون سببا تاما

قوله ليس سببا تاما لما لا يعني ان التعريف والالتزام لا يستلزم الوصف سببا تاما فيها لاحتياجها الى فهم
 المعنى المطابق كما يستدركه فالسبب التام اذن فهمها هو الوصف وفهم المعنى المطابق لغير ان يكون الوصف
 حقيقيا كما قاله وهو سبب وبقولنا ان المطابقة ايضا لا يعني الوصف فيها لاحتياجها الى حضور اللفظ
 بالمال والى معرفة الوصف فهمها فلا تامة انما هي الوصف التام والوصف احد هاتين حيث سبب
 اجزا عن الاعتناء بضمير التعريف الذي ذكره في حضور اللفظ بالمال ومعرفة وصفه او بان يحل شرطه لا يعني
 فيكون الوصف سببا تاما لا يستلزم وان توفقت الدلالة على شرطه فيكون سببا تاما

قوله وانهم مثل هذا اي شروع في احوالهم عن نقص النقص والالتزام بالمطابقة يدرك ذلك قوله في سبب
الوضع كما وانما صحت ان الاقسام ستة فتمت المطابقة بالنقص والالتزام ونقص النقص بالمطابقة
والالتزام وينصق الالتزام بالمطابقة والنقص بالنقص ولم يذكر الالتزام الاربعه بل ثلاثة فتنبأ لانه لم
يدخل في المطابقة النقص فتمت اقسام الالتزام الاربعة بذكر النقص في قوله النقص بعد ذلك بين الكل وخبر
الآخرين الذين هم نقص النقص بالالتزام وعكسه لان ذلك لا يكون الا في كلف وضع للمعنى وحده
ولازمه وذلك غير واقع فتمت كذا لانه متوقف على امر غير واقع به صريحا

لا بسبب كونه مسما ايضا لذلك اللفظ فانه هذا
الفهم تضمن للمطابقة لان علمه الجزئية لا الو
اما اذا فهم ذلك الكبر بسبب كون اللفظ ايضا
موضوعا له فان الفهم حينئذ يكون مطابقة
لان علمه الفهم حينئذ الوضع لا الجزئية وافهم
مثل هذا في توفيق دلالة النقص ودلالة
الالتزام لان العلة في فهمها الجزئية واللفظ
لتنطق الدلالة في توفيقها على ذلك فلا يفسد
طرد التوفيق بفهم الجز والالتزام بسبب الوضع
لما دبره ان تدرك ان الحاجة كما زاد الفهم الرازي
في تفريق النقص والالتزام فقال بعد ذلك الجز
والالتزام من حيث هو كذا اي من حيث هو
جزوه اول لازمه والنم ان يزيد بهذا التقيد
في تفريق دلالة المطابقة وهذا كله اعني
اجتمع اليه في اللفظ المشترك بين الكل وخبر
او بين المعنى واللازم اما الاول فكالرابعة
تستعمل للمجموع من القداة ومن الروع ومن

قوله بين الكل وخبره يجري في نقص المطابقة
بالنقص والاكس وقوله او بين المعنى واللازم
يخبر عن بين بين المطابقة بالالتزام والعكس
واما القسمات الاخرى وانها نقص
النقص بالالتزام وعكسه فلا يجري الا في
ذلك كما اذا تدرك ان الكل وخبره ولازمه
للمجموع الحركي من المنوع والفرد وضع
ورفعته لللفظ فقط بوضع آخر وللنوع
بوضع آخر هو اي ولم يستعمل ذلك فلذا انزلها
الشمه صريحا

السجودين

السجودين وتستعمل للركوع وحده من غير
قراءة ولا سجدة فمن الاول ما رواه ابن عمر رضي
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال صلاة الليل مثنى مثنى واذا اردت ان تنصرف
فاركع ركعة فوترك ما سليت ومن الثاني قوله
صلي الله عليه وسلم من ادرك الركعة فقد
ادرك السجدة وما الثاني وهو المشترك بين
المعنى واللازم فكما الشمس فانها مستعملة في
الفرد ومنه ما في حديث الشفاعة تدنو الشمس
ومستعملة في صنوها ومنه ما في حديث الموطاء
في بيان وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
للمصنف بقوله والشمس في حجبها قبل ان تظهر
وعين ان يكون منه قوله تعالى ثم جعلنا الشمس
عليه دليلا فان الظاهر ان المراد بالشمس المنوع
لا المفرد لان الذي يستعمل عادة الظل منوع
الشمس لا قدرها اذ لو غاب صنوها لساها
وعنه لم يرتسم في الارض لقيام ظل وتبييننا

ابن الزبير

سجدة

هنا

كذلك

از این کتاب

فواللازم المطلق اولم يلزم فالنفسا

قوله والذهبي ان
تأثره يكون لازما
ان يحاط به بان
يقطع في سبيل

العلم باللفظ ومثال ذلك مقايير الانسان للفرس
ام لا لازم للانسان لكن من تصور الانسان
لا يلزمه مجرد ذلك ان يحظر به باله مقاييرته
الفرس بل قد يتصور الانسان وهو غافل عن
الفرس جملة فليكن عن مقاييرته اياه فم لو خطر
بباله مع تصور الانسان مقاييرته للفرس
ام لا يلزم ذهنه قطعا بل يزوم هذه المقايير له
من غير ان يحتاج في ذلك الى واسطة ولهذا
اكال في مقايير زيد وعمرو والذهبي ان
يتقسم الى لزوم في الذهب والكارج معا كلزوم
الزوجية للاربية ويسمي الملازم محاذ
الملازم المطلق لعدم تقييد لزومه بغير ذلك
او خارج ولزوم في الذهب فقط واما كارج
كلزوم بغيره الاضداد لاشد ادعا في الذهب
مع منافاته لايها في كارج كلزوم البصر
للمعي والحد له للمسلوك فان ذلك مما تصور
الهي لم تتصور منه الاسلب البصر ولذلك
بالعلم باللفظ

قوله والذهبي ان
تأثره يكون لازما
ان يحاط به بان
يقطع في سبيل

قوله
الاشد
المراد
ما يتصور
العدم
بالعلم
بالعلم
المسلوك
عند سبيل

المسلوك انما تتصور منه سلبه احركة ومثل
بعض المسايير للفرس في الذهب دون اكارج بما
اذا رايته شحضا في سبيل السحاب او الكهولة
والاسباب التي كذا وكذا ذلك من الصفات العارضة
الذاتية ثم غاب عنه ذلك الشح من حياته
المستفيضة الخيرة بحيث يبالي ان كان ميتا
او حيا ان كان حيا فانك بعد ذلك كله متى
تصورته لم تتصوره الا متصفا بالصفة
التي كنت رايته عليها فتتصوره بوجوبه
او كونه له وتوهمه انك من الذي كنت رايته
به فصارت تلك الصفة وتلك السباب
لازمة لذلك المتصور في ذهنك وفي ذهن
من راه وتبين مع ان سببا منها غير لازم له
في كارج بل قد عارفته وتوهمه وقدر
ذهب كثير من اهل المنطق الى تفسير
اللزوم البيني بالذهني وهو ما يلزم فيه من
تصور اللفظ العلم باللفظ وعلمي هذا

المسلوك انما تتصور منه سلبه احركة ومثل
بعض المسايير للفرس في الذهب دون اكارج بما
اذا رايته شحضا في سبيل السحاب او الكهولة
والاسباب التي كذا وكذا ذلك من الصفات العارضة
الذاتية ثم غاب عنه ذلك الشح من حياته
المستفيضة الخيرة بحيث يبالي ان كان ميتا
او حيا ان كان حيا فانك بعد ذلك كله متى
تصورته لم تتصوره الا متصفا بالصفة
التي كنت رايته عليها فتتصوره بوجوبه
او كونه له وتوهمه انك من الذي كنت رايته
به فصارت تلك الصفة وتلك السباب
لازمة لذلك المتصور في ذهنك وفي ذهن
من راه وتبين مع ان سببا منها غير لازم له
في كارج بل قد عارفته وتوهمه وقدر
ذهب كثير من اهل المنطق الى تفسير
اللزوم البيني بالذهني وهو ما يلزم فيه من
تصور اللفظ العلم باللفظ وعلمي هذا

ابن
الذهبي
بالعلم
بالعلم
المسلوك
عند سبيل

قوله والذهبي ان
تأثره يكون لازما
ان يحاط به بان
يقطع في سبيل

الكتاب الثاني في بيان

ان الله لا يهدي القوم الظالمين
ان الله لا يهدي القوم الظالمين

قوله
الحجاب
عن اوله
المحل
وبما
موجود
في

فيليم

[illegible]

اللفظ الداهي اذا فسرنا الدلالة باللفظ من
 اللفظ وما قول ابن الكتاب فهو مبني على
 ان الدلالة اكيثية اي تهيئة اللفظ الموضع
 لمعني لان يدل على سماع ذكره على لازم معناه
 ووجه ذلك ان اللفظ الداهي بين المسمي
 وبين اي معنى كان على هذه القول يلزم من
 وجوده وجود اكيثية التي تفسر بها الدلالة
 اي يلزم منه ان يكون اللفظ بحيث اذا ذكره
 منه لازم معناه كما انه يلزم من عدم اللفظ
 الداهي عدم الدلالة التي تفسر باكيثية
 الا لا يتحقق اللفظ حينئذ بان يكون بحيث
 اذا ذكره منه ذلك المعنى وهذا البناء من
 الشيخ رحمه الله تعالى حسن واضح لم ار من
 يفسره له وقوله نبأ الخ هو مع ما قبله لن ونشد
 مرتب فالفهم راجع الى السطر واكيثية
 راجعة الى السبب وبالله تعالى التوفيق
 ثم اللفظ ينقسم الى مركب وهو ما دل

قوله لان يدل على معناه لان يفهم عند سماع ذكره
 لازم معناه لان الدلالة هي التهيئة فكانت
 قال اي تهيئة اللفظ لان يفهم ولا بد من

قوله
 يا اعتبار
 والدلالة
 الترتيبية
 معنى كون
 الدلالة
 ترتيبية
 انها دالة
 على معنى
 ترتيبية
 قول
 وبني اي
 معنى كان
 المبدأ اي
 لازم كان
 فالمسألة
 بالمعنى
 ما عني من
 اللفظ

خبره

قوله حصل له القيام او حصل له معنى
 وان القيام الحاصل لا يخلو عن الازمنة الثلاثة فقولنا في الماضي راجع لمحصل ما بعده
 وحصل ان تكون الازمنة الثلاثة راجعة لكل واحد من الفعلين بان يرد بالخصوص في كل الازمنة
 اكتسبوا بالفعل او القوة فقولنا في الماضي بالترتيبية يحصل على اعتبار الفعل ما بعده على اعتبار
 القوة واما بالنسبة لمحصل فعله فكذلك

جزؤه على خبر معناه دلالة مقصودة والي مورد
 وهو ما ليس كذلك هذا انقسم اللفظ
 باعتبار دلالة الترتيبية والافترادية فذكر
 انه ينقسم الى مدرك ومفرد وعن التركيب
 بانه اللفظ الذي يدل خبره على خبر معناه
 دلالة مقصودة والمفرد بانه ما ليس كذلك
 وهو اللفظ لا يدل خبره على خبر معناه دلالة
 مقصودة وهو معنى قولنا ما ليس كذلك مثال
 الاول قولنا مثلاً زيد قائم فان جملة هذه اللفظ

قوله
 يا اعتبار
 والدلالة
 الترتيبية
 معنى كون
 الدلالة
 ترتيبية
 انها دالة
 على معنى
 ترتيبية

قوله
 يا اعتبار
 والدلالة
 الترتيبية
 معنى كون
 الدلالة
 ترتيبية
 انها دالة
 على معنى
 ترتيبية
 قول
 وبني اي
 معنى كان
 المبدأ اي
 لازم كان
 فالمسألة
 بالمعنى
 ما عني من
 اللفظ

تدبرك انما دلالة
 القيام لفرد لا كون زيد حصوله القيام كما قال
 وحيز اللفظ وهو زيد مثلاً يدل على خبره
 هذا المعنى الذي هو ذات زيد وله قولنا خبره
 زيد وعنه مما لا يقصد به العلمية فان خبره
 هذا اللفظ وهو زيد مثلاً مطلق يدل على
 مطلق غير مقيد باضافة اليه ولا غيره
 وذلك خبر من المعنى المركب الذي هو خبره
 بانه خبره الذي قد يكون

قوله
 وهو زيد
 مثلاً اي
 او قائم
 وكان عليه
 ان يفرد
 مثلاً يدل
 قول
 الذي هو
 ذات زيد
 يكون خبر
 مطلقاً
 مثلاً الاول

قوله وعلى ان يترجم مع ذلك في هذا الكلام بخلاف الاول انه اذا جعلت الرئي للفظ المتقسم الى المكون
والمركب وكانت ما وافقة على الدال فيكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ
اما ان السامع اذا كان قد علم دلالة اللفظ فيكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ
الاول ان الكلام مبني على عدم اعتبار اللفظ بالمراد واما ان السامع اذا كان قد علم دلالة اللفظ
وكونه فضلا عن مقتضى اللفظية ان يكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ
به سمي الا لو حصره في التسمية به

مفيد باضافة الى زيد ومثالا اخر لنظر زيد

مثلا فانه يدل على ذات زيد ولا خبر فيه يدل

على خبر من ذات زيد فنقولنا في هذا المركب

ما دل اللفظة ما وافقة على اللفظ وهو خبر

في اكد وقولنا ان اللفظية لما بعده ويمكن ان

يترجم به مع ذلك من اللفظ المسمى كذا زيد

مفلوب وعنه على راي من يسميه لفظا وفرا

خبره يخرج ما لا خبره اسلا كذا خبره ولامه وماله

خبره لانه لا دلالة لشي من اجزائه كذا خبره

ورجل وقولنا على خبره ما يخرج ماله خبره

ويكون دلالة لكون لا على خبره في اللفظ الذي

تركب منه عواجم فان خبره وهو ابدل

على ذات مقتضى بالابوة وله لك خبره الاخر

وهو لم يدل على سوال عن عدد او على اخبار

بجدة لكون لا واحد من هذه المذلولين

عبر من معنى ابله ويخرج الخبر نحو بعلبك مما

ركب من الاعلام تتركب من خبره وقولنا دلالة

مقصودة

هذا الكلام مبني على عدم اعتبار اللفظ بالمراد واما ان السامع اذا كان قد علم دلالة اللفظ وكونه فضلا عن مقتضى اللفظية ان يكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ به سمي الا لو حصره في التسمية به

قوله على ان يترجم مع ذلك في هذا الكلام بخلاف الاول انه اذا جعلت الرئي للفظ المتقسم الى المكون
والمركب وكانت ما وافقة على الدال فيكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ
اما ان السامع اذا كان قد علم دلالة اللفظ فيكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ
الاول ان الكلام مبني على عدم اعتبار اللفظ بالمراد واما ان السامع اذا كان قد علم دلالة اللفظ
وكونه فضلا عن مقتضى اللفظية ان يكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ
به سمي الا لو حصره في التسمية به

مقصودة يخرج عن عبد الله وامر القيس

فان كل واحد منهما له خبر يدل على خبره

لكن دلالة غير مقصودة اما عبد الله فيدل

عنه مئة على مطلق السودية وفي خبره

حاصل الخبر شمس حادث فان كل شخص هو

عبد الله هذه الخبر المادي لهذا اللفظ واما

خبره الصوري وهو الاضافة الى المكتوبة

اعني اسم الله الاعظم فيدل ايضاً على تعيين

السودية بالاضافة الى الله سبحانه وتعالى

وذلك ايضاً خبر ثابت لكل حادث فقد دل ايضاً

هذه الخبر من لفظ عبد الله على خبره

هذه ان قلنا مقدم استمر ط كون الاخبار في

المركب مادية واما ان استمر طناه فانه اعا

يحتاج الى التميز من الخبر الاول المادي فقط

واما امر القيس في خبره وهو امر يدل على

مطلق الرجولية وهو خبر حاصل للرجل

المسمى بما دل على رجولية له مفيدة بالاضافة

الاولى
مطلق
رجل

هذا الكلام مبني على عدم اعتبار اللفظ بالمراد واما ان السامع اذا كان قد علم دلالة اللفظ وكونه فضلا عن مقتضى اللفظية ان يكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ به سمي الا لو حصره في التسمية به

قوله على ان يترجم مع ذلك في هذا الكلام بخلاف الاول انه اذا جعلت الرئي للفظ المتقسم الى المكون
والمركب وكانت ما وافقة على الدال فيكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ
اما ان السامع اذا كان قد علم دلالة اللفظ فيكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ
الاول ان الكلام مبني على عدم اعتبار اللفظ بالمراد واما ان السامع اذا كان قد علم دلالة اللفظ
وكونه فضلا عن مقتضى اللفظية ان يكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ
به سمي الا لو حصره في التسمية به

فان كل واحد منهما له خبر يدل على خبره

لكن دلالة غير مقصودة اما عبد الله فيدل

عنه مئة على مطلق السودية وفي خبره

حاصل الخبر شمس حادث فان كل شخص هو

عبد الله هذه الخبر المادي لهذا اللفظ واما

خبره الصوري وهو الاضافة الى المكتوبة

اعني اسم الله الاعظم فيدل ايضاً على تعيين

السودية بالاضافة الى الله سبحانه وتعالى

وذلك ايضاً خبر ثابت لكل حادث فقد دل ايضاً

هذه الخبر من لفظ عبد الله على خبره

هذه ان قلنا مقدم استمر ط كون الاخبار في

المركب مادية واما ان استمر طناه فانه اعا

يحتاج الى التميز من الخبر الاول المادي فقط

واما امر القيس في خبره وهو امر يدل على

مطلق الرجولية وهو خبر حاصل للرجل

المسمى بما دل على رجولية له مفيدة بالاضافة

هذا الكلام مبني على عدم اعتبار اللفظ بالمراد واما ان السامع اذا كان قد علم دلالة اللفظ وكونه فضلا عن مقتضى اللفظية ان يكون له في التسمية ما ليس له في اللفظ به سمي الا لو حصره في التسمية به

(Faint handwritten notes in Arabic script)

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

قوله
واشيان
اي فان
له خزا
ويكون
لا يدرك
كذلك الخ
على الخ
الموصوف
له واما
جزوه
التام
ويكون
ولا يدرك
له اسلا
تأدلك
عليه
اللفظ
كلا فاك
تستحق
وقال ان
بما ان
فعل ما
عيني
عزك
هذه
لا اصل
فكان الارب
للمن
تفهم

فمن التهمته
الاستقامه
فالتقديرات
لا تترك
ان يكون
لغيره
المراد
بعضها

[illegible]

العدل بالوسع فيقد العدل في تعذيب كل من
القسامي واعاقد ما نقرهوا الحكم على

قوله لكونكم في المركب الا اورد على ذلك الدالة
التي ابدعها القماني ذلك لا يوفق على تقطع
حقيقة الامر بل يعرض في ذلك مجرد الخطور
والاستور الانزعاج ان القضاة على علمها ما
ليست بحجة مع انكم تدرج حقيقة العلم ما
مجرد الشهور واما ان حقيقة العلم ما
منوجه الى ذكر قدر قدره استمدادها من
تفصيل ما في

اعتمدت
 عليه بالانه
 الاحتياج
 الي العبد
 الا بالقبضه
 الي المود
 واما المربي
 فهو من
 عنه بالذلة
 واعتمدت
 ايم بان
 الاحتياج
 على
 تعريف
 العبد
 فقط
 الذي
 احتياج الي
 تقدير
 ومعي
 التقدير
 فبنا على
 حجة

وَذَاتُ الْاَمْنِ حَيْثُ لَوْنُهُ مُقَدَّرٌ اَقِيلْنِمُ اَمِنْ

فلا امرى بالعلم انما يتفكر في العلم في قيمة
بعد تفكر في العلم واعلم ان من
يقول ان العلم من العلم النقط الذي هو

فعلوا واعلموا ان هذا اخلاف في اصطلاح لا ينبغي عليه اني قاله المقيم في سمرقند سيما على حيث

877.

حذره على معنى لسمه ختمناه بالكم كوكيلك يستقل عنه بنحو عسقمس الدار

هذا ابا عبد الله
الشيخ الفقيه
ابا عبد الله
الشيخ الفقيه

المركب والمولف والقول الفاعل متوافقة وقه
نص على ذلك ابن سينا وابعه تعالى الموفق

اللفظ المفرد الذي عرفته حده فيما سبق
ينقسم الى مستعمل وهو اللفظ الذي تقدم

اتخذ معهما اي لم يوسع الاعني واحدا
 فخذ الاول اعني فانها صنعت لمعها
 والاول اعني فانها صنعت لمعها

في اللغة
لغة وقول
كالعين
مراد بها
كسفي
العين
بقي العاشر
سما

اللفظين المذكورين لانه اراده تأنيذا ولا دخل
للمركب لا يقال بهذه عناية في أحمد لاننا نقدر
بل اللام المعهده والمعهود اللفظ الموصوف بالافه
أحمد كونه قبله به يومى ٢٥

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قوله فان قلت قد تقدم ما يطلق عليه انسان ورجل هذا السؤال اتي به المسمي لتسمية الانسان والاسم عليه
 وادى بالخلية لانهما عما قال ان قد دسماه ولم يقدما يطلق عليه ومن ثم اجاب المسمي بالخلية بالاسم

الثاني لفظ انسان ولفظ رجل فان الانسان
 وضع لمعني واحد وهو معني الحيوان الناطق
 والرجل لمعني الذكر من جنس الفلانيات
 قلت قد تقدم ما يطلق عليه انسان
 ورجل فانما يطلقان على زيد وعمر وخاله
 وغيرهم كما تقدم ما يطلق عليه عين من الجارية
 والباصرة وغيرهما وقد حكموا بان عينا اللفظ
 مشترك والاشان والرجل لفظان مفردان
 فما الفرق فكيف ان لفظ انسان ولفظ رجل
 لم يتقدم سمماهما وانما تقدم افراد سمماهما
 ولم يتقدم سمماهما اذ هو واحد ولم يوشان
 لزيد بخصوصه ثم لم يد بخصوصه ثم كماله
 بخصوصه وانما وضع لمعني واحد الا ان ذلك
 المعني لما كان كلياً يوجد في افراد كثيرة اطلقا
 على تلك الافراد من حيث وجد في كل واحد
 منها المعني الذي وضع له ويسمى بهما
 حيث ان تلك الافراد وضعاً مخصوصاً

واحق ان السيد يذكر المعني الكلي بتمامه
 ولا يثبت منه متبناً ويرد عليه انه
 لا معنى لتسميته افراد المعني الكلي
 الا اذا وجد فيه المعني الكلي واجبه
 بانما سميت افراد اللفظ بغيره كما في
 البصر ومعني كونه لفظاً بغيره لانهما مشترك
 عنه في سميتهما
 في سميتهما في الافراد المتمازجة

قوله فان قلت قد تقدم ما يطلق عليه انسان ورجل هذا السؤال اتي به المسمي لتسمية الانسان والاسم عليه
 وادى بالخلية لانهما عما قال ان قد دسماه ولم يقدما يطلق عليه ومن ثم اجاب المسمي بالخلية بالاسم

كل واحد منها ولفظ العين انما يطلق على الجارية
 والباصرة وغيرهما لوضع لكل واحد من تلك
 الاشياء بخصوصه ولم يوضع لمعني واحد هو
 قد مشترك بينهما كما في لفظ انسان ورجل
 فان قلت لفظ اسد قد تقدم وشبهه
 فانه موشوع للحيوان المفترس وللرجل
 المتجاع وليس موشوعاً للفظ المشترك بينهما
 ومع ذلك لا يسمونه مشتركاً فعلي هذا يفسد
 طرد حكم المشترك وعكس حكم المفرد

فأجاب ان المسمى عندهم مفاد للمعني
 فان سمي اللفظ ما وضع له اللفظ وضعاً
 حقيقياً لا يحتاج الى قرينة ومعني اللفظ
 ما يعينه المتكلم باللفظ كان سمي له وهو
 المعني الحقيقي او غير مسمى له وبهية
 وبني سمماهما علاقة وهو المعني المتمازج
 اولاً علاقة وهو اللفظ فاذن الذي تقدم

في الاسد المعني لا المسمى اذ سمماها واحد
 قد يمتنع ان يوضع
 له لالة موجودة
 لا لتفصيلها
 يوسني

قوله
 لا يحتاج
 الى قرينة
 ان يوجد
 بها لالة
 كما يجوز
 في كل
 مشترك
 من غير
 ان يثبت
 الالة
 قد يمتنع
 ان يوضع
 له لالة
 موجودة
 لا لتفصيلها
 يوسني



قوله فيكون اللفظ كما اذا ثبتت هذه الفرس مشيراً
 الى كتابه فذكر عن من اللفظ لفظ الفرس الكتاب
 ولا علاقة بينهما ملحوظة والقرينة الالة
 لا يقال لزيد على اسم ابيه جعل ما ليس
 مقصوداً مقصوداً مما هو مقصود لانه جعل اللفظ
 تسمياً مما يعينه المتكلم واللفظ ليس بغيره فتقدم
 الالة تقول المسمى الحيا الاقسام المذكورة وهو
 المعني وبني اللفظ مقصود واللفظ الذي ذكره غلطاً
 انما هو اللفظ لا المعني كما تقدم في هذا الفرس
 سميته الى كتابه

وهو الحيوان المفترس والرجل السباع ليس
 مسمى له وإنما هو معنى بجمع ان يستعمل فيه
 لفظ الاسد لملاقة بينه وبين سميائه وبالله
 تعالى التوفيق والمفرد اما كلي ان لم
 يمنع تصور من صدقه على كثير من كائنات
 وحيوان وهو متواطى ان استوي في افراد
 كالمالي ومثل ان اختلف فيها كالبياض
 والنور واما خبري ان منع لزيد وعمر
 يعني ان المفرد ينقسم باعتبار شخص
 سميائه وعدم تشخصه الي قسمي خبري
 وكلي اما كلي فهو اللفظ المفرد الذي لا يمنع
 تصور سميائه من صدقه على افراد كثيرة
 اي لا يمنع تعقل مدلوله من جملة متواطى
 لاجل الاستغراق على افراد كثيرة لعدم الشخص
 في ذلك المدلول ومثاله انسان وحيوان
 فان مدلول كل واحد منهما لا اختصاص له
 بذات معينة حتى يمنع صدقه على غيرها

اي بان
 يكون
 هو
 عينه

الذي يمنع
 باللفظ لان
 هو مسمى
 بل

بل الاول وهو انسان وضع لطلق حقيقة
 الحيوان الناطق والاشد ان هذه الحقيقة
 من حيث مجرد تعقلها لا يمنع ان توجد في
 افراد كثيرة بجمع ان يحمل لفظ انسان عليها
 حمل موافاة اي يحمل عليها بنفسه من غير
 ان يحتاج الي اشتقاق منه ولا إضافة
 فتقول زيد انسان وعمر انسان وخالد
 انسان وهكذا اي كل فرد وحده مدلوله
 وافهم مثل هذه اي الحيوان سوا سميائه
 واحتمل ان يحمل المواطاة من مثل العلم
 والبياض فان العلم لا يمنع حقيقة من
 وجودها في اشخاص كثيرة كمالك والساف
 وغريهما ومع ذلك لا يمنع ان يحمل العلم بنفسه
 على تلك الافراد فلا يقال مالك ابن اسد
 علم ولا الساف في علم بل انما يتوهم الي
 جملة على تلك الافراد بالاستغراق منه او
 الاضافة فيقال مالك عالم ومالك ذو علم

ان ما
 فتيار
 سميائه
 ومدلوله

بالهناز ولم يوجد من افراد هذه الحقيقة الا فرد
 واحد مع امكان ان يكون له سبحانه من افراد
 هذه الحقيقة مثل ما ذكر من افراد النجم حتى
 يستشعر الافاق تكبره اسما والسمو سر
 تستشعره لا يستطاع معه التفريق عادة
 وتنفرد معه كل شيء عادة فسيمان الموحى
 اللطيف الكبير الرؤوف الرحيم والحي مالا يحل
 منه المتعدد اسلا كالاله والخالق والرازق
 والحى والمحيى وعوها فانها الفاظ كلية لا يمنع
 مجرد تفعل مدلولاتها من التعدد الا انه قام
 البرهان القطعي عقلا وتفعلا على استحالة
 وجود مدلولاتها تبارك وتعالى وانه جل وعلا
 المنفرد بمعانيها وحده وهذه الوحدة الواجبة
 عقلا وتفعلا لهذه المعاني لا تقدر على اطلاق
 الكلي عليها لان الوحدة لم تقدر من جهة
 تفعلها وانما عرفت من برهان آخر قد
 تفعلت جاهلية العبد والمنبذ عنه

لغيره من الافراد

قوله عقلا وتفعلا
 اي من جهة العقل
 اي من جهة الفعل
 وهذه المعاني
 لا تقدر على اطلاق
 الكلي عليها لان
 الوحدة لم تقدر من
 جهة تفعلها وانما
 عرفت من برهان آخر

المعاني ولم ينفرد تفعلها من اعتقاد الشريعة
 والتفرد فيها حتى سلوا عن برهان استحالة
 الشريعة والتفرد فيها وبالحكمة انما يقدر على
 اطلاق الكلي ان يكون مجرد تفعل المدلول
 وحده مانعا من التعدد كما في زيد وعمر وما
 ان كان مانعا عنده فلا واما الكلي الذي وحده
 من افراده كغيره فيقسم الى ما تنافست
 افراده كالانسان والحيوان وعوهما عند اهل
 الحق والحي مالا ينشأ به كالزمان والحركة وعوهما
 عند الفلاسفة القائلين بحدوث الاول لها
 وهذا القسم باطلا باجماع اهل الحق ومن
 اعتقده فهو كافر لانه مانع من صفته ليس
 مجرد تفعل مدلول الزمان والحركة وعوهما
 بل مانع من صفته البراهين القطعية التي
 دلت على استحالته بحدوث الاول لها فهد
 انقسام الكلي بحسب التقسيم العقلي واذا
 عرفت ان معنى الكلي لا يمنع مجرد تفعل

قوله حتى
 حتى

قوله
 عقلا
 اي من جهة العقل
 اي من جهة الفعل
 وهذه المعاني
 لا تقدر على اطلاق
 الكلي عليها لان
 الوحدة لم تقدر من
 جهة تفعلها وانما
 عرفت من برهان آخر

قوله الى ما تنافست
 الافراد
 اي من جهة العقل
 اي من جهة الفعل
 وهذه المعاني
 لا تقدر على اطلاق
 الكلي عليها لان
 الوحدة لم تقدر من
 جهة تفعلها وانما
 عرفت من برهان آخر

قوله
 عقلا وتفعلا
 اي من جهة العقل
 اي من جهة الفعل
 وهذه المعاني
 لا تقدر على اطلاق
 الكلي عليها لان
 الوحدة لم تقدر من
 جهة تفعلها وانما
 عرفت من برهان آخر

قوله وعوفا من الاعلام حرم بعد الاعلام فدية
المعاري كما يشترط اليه العلم احتياجا على ان
ممنوعاتها التي وسعت في الاماكنة والتمسكت
بعد استنهاره فيما علق عليه الاعلام العلم بالافلية
فتبين الاحتياج الى الاستنهار من العلم في علم الفلك
العلم الاصل في العلم الاصل في العلم الاصل في العلم
الاستنهار من العلم الاصل في العلم الاصل في العلم
خارج هو الاستنهار من العلم الاصل في العلم

قوله وما يقع الخ قوله عما يقال ان الافعال
متناهية في حالها الفاعل والفاعل
وحاصل الخبر ان المتناهي بالمرحلي او

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

فوليه مني
مصدق النسخ
في الكائن

قوله حقيقة ان الان حقيقة بالنظر الى حقيقته
القابل للمعرفة بالمشاهدة الحقيقية
فان كان ذلك هو المقصود من قوله حقيقة
الاشياء كما هي في ذاتها فانه لا يمكن ان يكون
ذلك هو المقصود من قوله حقيقة الاشياء
كما هي في ذاتها لان ذلك هو المقصود من قوله
حقيقة الاشياء كما هي في ذاتها لان ذلك هو
المقصود من قوله حقيقة الاشياء كما هي في ذاتها
لان ذلك هو المقصود من قوله حقيقة الاشياء
كما هي في ذاتها لان ذلك هو المقصود من قوله
حقيقة الاشياء كما هي في ذاتها لان ذلك هو
المقصود من قوله حقيقة الاشياء كما هي في ذاتها

الحكماء انما اصابوا في العلم
بما ان الله انزل في القرآن
من ان الله انزل في القرآن
من ان الله انزل في القرآن

عت
 كليون
 الاله
 كد الكلدان
 منها الجليل
 د
 عت
 والسن
 الاله
 احسن
 بيا

٥
ن عليه
عد
الان
درة الفا
كثير
اداعي
كلام
ا

لا يلزم ان يكون الوجود في ذاته
 لا يلزم ان يكون الوجود في ذاته
 لا يلزم ان يكون الوجود في ذاته

قول
 او يفتقر
 من احد
 الطريق
 الى الاخرة
 ان يقول
 او يفتقر
 او احد
 قال يفتقر
 له ان يقول
 الطريق
 الاخرة

او احد من الانبياء
قال فينظر قال لا
له ان يقول مع احد
الخطيئين لانه ان
الانبياء في السماء

دون الاخر فيهما الله ان بينهما العموم والخصوص
 المطلق فالذي يفارق منهما صاحبه اعم مطلقا
 لانه يوجد مع صاحبه ومع غيره فصار
 يريد على صاحبه بتلك الافراد التي توجد
 بدون صاحبه والذي لا يفارق صاحبه اخص
 مطلقا لانه لا يوجد الا مع صاحبه فلا افراد له
 يريد بها على صاحبه بل هو فرد من افراد
 صاحبه ومثاله الحيوان مع الانسان واعلم
 ان المقتضا وبني تقيضا هما متساويان ابد
 والمقتضاينان تقيضا هما لا يكونان متساويان
 ولا بينهما عموم وخصوص مطلق واعايدون
 بينهما ابد التباين كالانسان ولا فاطق او
 العموم والخصوص من وجه كالانسان ولا له
 حيوان وكذا ذلك الله ان بينهما عموم وخصوص
 من وجه لا يكون تقيضا هما الاستباين كحيوان
 ولا انسان او بينهما عموم من وجه كالانسان
 والاسود واما المهورات الله ان بينهما عموم

مطلق

مطلق فيلزم ان يكون بني تقيضا هما عموم مطلق
 كذلك لكن على التماثل نقتضيه الاخر
 اخص مطلقا وتقيضا لالاخص اعم مطلقا
 وبالله التوفيق والكلبي ينقسم الى خمسة
 اقسام الجنس والنوع والفصل والخاصة
 والعرض العام هذه الكليات الخمس التي
 هي مبادي التوقيفات ووجه انقسام الكلبي
 اليها ان الكلبي اما ان يكون خارجا عن ماهية
 افراده او لا والتالي اما ان يكون تمام ماهية
 حيث لا يكون في حقيقة كل واحد منها جزءا
 على حقيقة ذلك الكلبي واما ان يكون ذلك الكلبي
 جزءا من حقيقة افراده بحيث يكون ماهية
 كل فرد منها مرتبة من ذلك الكلبي ومن شئ
 اخص هو اما مساويا واما اعم فهذه ثلاثة
 اقسام يسمى الاول منها النوع الحقيقي والثاني
 الفصل والثالث الجنس واما القسم الاول
 وهو الكلبي الخارج عن ماهية افراده فاما

اي بالنظر
 في هذا الكلام
 ان هذا الكلام
 من كلام
 الفيلسوف
 في التفسير
 في التفسير
 في التفسير

اسم بالافراد والاشياء
بشيئية واحدة

فولس
ما صدق آي
تاي يني
صدق آي
حمله في حوا
ما بقوا آي
وقوعه
حدا من حوا
ما بقوا آي
تاي بقوا آي

مراده به
ما است
که آیه
تقصیر
ما که
و ذلک
ما
سوال
عن واحد
وما
شکل

واحد
سبع
ثمان
تسعة

(میں حقیت کا
ماہر و پیر)

اين وما
 نعم منها
 من بقية
 الاقسام
 لان القسم
 لم يقسم
 على
 الاحوية
 من الا
 صلة
 الحقة

...

Handwritten notes:

Handwritten notes:
Handwritten notes:
Handwritten notes:
Handwritten notes:
Handwritten notes:

قوله وبيعه اكلوب اليمين كان الاول محذوفه لانه
قد شرح به كما سبق في قوله فالاحمال اذا
كان السؤال عن شخص او استغنى عن اي
لان ما بعد الاول متقدم فكان الاول في
ان يقول عما طفا كما في ما تقدم واذا تسأل
المسائل ما لا لا تسأل والغرض من اكلوب

انما سأل عن تمام الحقيقة المستدركة بينهما فاذا
 اجيب ببلد الحقيقة بان يقال هما الحيوان
 فقد اجيب بما هو اعم من كل واحد منهما ولا
 يجاب في ذلك ابد الا بالجنس الاقرب اليهما
 واما بالتفصيل فاما يكون اذا رفع السؤال
 عن كلي واحد عموما الانسان فيجب بتفصيل

قوله مطابقة ان بان يقال جسم نامي جسم
 كائن فالأراد به متفكر بالقوة فقد اجاب
 كما من تفصيل الاجزاء فيقول على طريق
 الخطا فبقية لان كل جزء من أجزاء الجسم
 لا خطا فبقية فليعلم جنس وال نامي الجسم
 ولذا نقول في نامي وال نامي فيقول او يقتضيه
 ان بان يقال حيوان نامي فليعلم ان ذلك
 هو الحيوان نامي فليعلم ان ذلك
 بالحقين وذلك لان نامي يدل على تفصيل الاجزاء
 فليعلم ان ذلك لان حيوان يدل على اعم
 بالحقين لان ذلك هو معناه وبذلك ان

اجزائه مطابقة او يقتضيه حتى لا يبقى منها شيء
 فيقال هو الحيوان الناطق وهذا الجواب هو اعم
 التام وانما لم يفصلوا في اجوبة غير هذا السؤال
 كالسؤال عن الشخص او الاستخاص لانه كما
 احتمل عند هم ان يكون السائل يقتضيه الى السؤال
 عن تفصيل حقايقها احتمل ايضا ان يكون يقتضيه
 الى السؤال عما ينفع له الحقيقة مما خالطها
 من العوارض وليس بها عليه ويكون الحقيقة
 عنده معلومة لو جردت عما خالطها من
 العوارض وهم ابد في هذا الباب يقتضرون
 في الجواب على قدر الحاجة والمضرورة فاذا

اجيب بالانتماء
 لان الجواب في المقارنات
 يكون بالانتماء

اجيب السائل بسببي جهل حقيقة لم يصدر
 ان يسأل عن حقيقة ثانية فيجب عند ذلك
 والمحاسن ان الامثلة بما هو وان كثر
 فجوهرها من جنس في ثلاثة انقسام جواب لا يكون
 الا اذا كان السؤال عن واحد كلي ولا يكون حالة
 المفرد وهو الجواب بالكل وجواب لا يكون الا
 عند السؤال عن متعدد عن كليين فمخالف الحقيقة
 او شخصين او شخص وكلي كذلك ولا يكون عن
 مفرد وهو الجواب بالجنس وجواب يكون عن
 السؤال عن مفرد شخصي او استخاص متحدة
 الحقيقة او سنق او سنق كذلك وحدها او
 مع الشخص او الاستخاص المتفق جميعها في
 حقيقة واحدة وهو الجواب بالزوج الحقيقي
 واذا فهمت هذه المقدمة فقولنا في حدة
 الجنس ما صدق جنس وقولنا في جواب ما هو
 يخرج الفهم مطلقا والكاسية مطلقا والعرض
 العام وقولنا على كثيرين يخرج احد وقولنا

ومثله اذا
 سأل عن
 الشخص
 الواحد
 وقاسم
 فليست
 على ان
 السائل
 يريد
 ما
 الحقيقة
 المتفصلة
 سمات

اي قدما
 اريد
 وتكون
 الكاسية مطلقا
 كاسية جنس او كاسية
 نوع وانما لم يفصلوا في اجوبة غير هذا السؤال
 لعدم اعتبارها سدا وخارجة
 النوع كالتفكر بالنسبة للانسان
 وخارجة الجنس كالتفكر بالنسبة
 للحيوان

فختلفت بالحقيقة يخرج النوع الحقيقي لتبنيه
 من الالفاظ المتداولة في هذه الموضع عند اهل
 المنطق قولهم المقول في جواب ما هو وقولهم المقول
 في طريق ما هو وقولهم الداخل في جواب ما هو
 اما قولهم المقول في جواب ما هو فمعناه المحمول
 في جواب ما هو فلفظ المحمول والمقول مترادفان
 في اصطلاح اهل هذه الفن واما المقول في طريق
 ما هو فيريدون به كل واحد من اجزاء المحدود
 المصترح باسمها في حده نحو الحيوان والناطق
 فالحيوان جزء من المحدود الذي هو الانسان
 وقد صرح باسمه في الحد ومثله الناطق واما
 الداخل في جواب ما هو فيريدون به اجزاء
 المحدود التي لم يدل عليها في الحد بالمطابقة
 بل دخلت فيه بدلالة التضمن كالجسم والناهي
 والمخدر بالارادة فان كل واحد من هذه
 جزء من الانسان ولم يصح به مطابقة في
 حده السابق لحد صرح فيه بالحيوان وهذه

الاجزاء

ان في الحيوان الذي هو كذا الاول
 في تعريف الانسان
 ان في تعريف الانسان
 ان في تعريف الانسان

الاجزاء اخلت فيه بالتضمن فليكن على ذلك
 معاني هذه الاصطلاحات في متداوله بينهم
 كثيرا والنوع ماصدق في جواب ما هو
 قوله ماصدق اي حمله واخبر به وهو حدين في

الحد وقولنا في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة
 والمد من العام وقوله على كثيرين يخرج الحد وقوله
 متفقين بالحقيقة يخرج انكسافانه لان قال
 الاعلى لغيرين فختلفت بالحقيقة والمصادق
 يكونه مقولا اي مصادقا على كثيرين انه صادق
 ومنقول عليها جمعت في السؤال او افراد بعضها
 وقديسة ذلك كونها موسوفة بالاتفاق في
 الحقيقة واما انيسال بها عند تمام حقيقة
 المسئول عنه وهي واحدة بتمام في جميع الافراد
 فالذي يجاب به اذن عما المتقدم من هذه الافراد
 هو بعينه الذي يجاب به عند الواحد منها فيصير
 اذن ان يجاب بالنوع في السؤال بما هو عن

تذكر يخرج الفصل والخاصة
 قوله في جواب ما هو لانه لا يقع في جواب اصطلاح
 الفصل والخاصة فقد خرج ما يقول ما هو
 لانها يتقاضي اي في سيات
 ان في تعريف الانسان
 ان في تعريف الانسان
 ان في تعريف الانسان

ان في تعريف الانسان
 ان في تعريف الانسان
 ان في تعريف الانسان

ابن حاتم
كون التلاوة
سور وجرده
اذ وحملة

وكمسر ما
الراي
وكمسر ما
وكمسر ما

ابي عدم
 التميمي
 وقوله
 وولد
 ابي كونه
 مقولاه
 التميمي
 فليكن
 بالميمه
 وقوله
 خالد ابي
 بالجلد
 ان مقدا
 بالفتح
 مدي
 خليف
 الكاهن
 لمظلاله
 مناره

وَقَدْ قَامَ مُنْقَرِفًا عَلَى الْكَلْبَةِ

فمن أجل ذلك
والله أعلم
والله أعلم

يجتمعان في النوع السافل وينفرد النوع الحقيقي
 في البسيط وينفرد الانساني في الجنس السافل
 والمتوسط يعني ان النوع الحقيقي هو المعروف
 فيما سبق ولما النوع الانساني فحده ما ذكرنا
 فنقولنا المكلي اعتبارا من الشخص فليس بنوع هو
 ونقولنا المنقول على لغيره اعتبارا من الكد فلا
 يقال فيه في الاسطلاح نوع ونقولنا في جواب
 ما هو اعتبارا من الفصل والحاسة والعرض
 العام والصفى كالزنجي مثلا فانه كلي مقول
 على افراد كثيرة كذلك في جواب اذ لو سئل عن
 بعض افراده بما هو الاجيب بالنوع الذي هو
 الانسان لا بصفة الذي هو الزنجي ونقولنا
 المندرج تحت جنس يخرج الجنس العالي وهو
 الذي لا جنس فوقه وتحت الاجناس كالجوهري
 ويخرج الجنس المنفرد وليس فوقه ولا تحت
 جنس كالنفل عند بعضهم ويخرج ايضا النوع
 البسيط وهو الذي لا جنس فوقه وهو مقول

قوله فنقولنا المكلي اعتبارا من الشخص
 الاله لا ان كلاً من الكلي يخرج من كلاً
 وانما وما اجيب به تفهنا محتمل في سبيل

قوله كما يجوز ان قيل ان نوعه ما هو اعرف منه
 كما كذا يجوز والمعلوم والكل ان
 هذه الاعراض لا احكام لان الجنس هو
 اكثر الدلائل في الماهية وهذه الاعراض هي
 من الصفات المتغيرة
 انما هو من الصفات
 انما هو من الصفات
 انما هو من الصفات
 انما هو من الصفات

على

على افراد متفعة بالماهية كالنقطة واذ
 عرفت حد النوع الانساني عرفت ان بينه وبين
 النوع الحقيقي عموم وخصوص من وجه كما ذكرنا
 فمجموعان في النوع السافل المسمى بنوع الانواع
 وهو الذي لا نوع تحته وفوقه الانواع الانسانية
 كالانسان فانه نوع حقيقي لا يقال الاعلى
 افراد متفعة بالماهية وليس تحته نوع وانما
 تحته الاستخاص كزبد ومجد وعوهم ونظائر
 والانسان كالزنجي والصفلي وعوهم ونظائر
 ايضا فيه نوع انساني لا دراجه تحت جنس
 الحيوان وغيره وينفرد النوع الحقيقي في النوع
 البسيط كالنقطة فانه ليس بانساني لعدم
 اندراجته تحت جنس كما تقدم والالتم نزيهه
 والعرض انه بسيط هذا خلف وينفرد النوع
 الانساني في الجنس السافل وهو ما لا جنس
 تحته وفوقه الاجناس كحيوان فانه نوع
 انساني لا دراجه تحت جنس الجسم والجوهري

كما ان عليه
 ان يكون
 وعرفنا
 حد النوع
 الحقيقي
 الانساني
 الانساني
 الانساني
 الانساني
 الانساني

هو الجسم
 لا انما هو
 لا انما هو

ليس المراد
حسنة واحدة
بل الحسنات
فليس
المتوحد
للوحد
الملائكة
ما عتبه
حسنات
كمثل ذلك
الحسن
له
والحسين
والحسنين
والحسنين

بالماء

[illegible]

بالحكمة كالإنسان والفرس وعوهم وفوقه
الاجناس كالجسم والحيوان والجنس المنفرد
وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته ومثاله
متفرد اذا الاجناس التي تليها بها الفلاسفة
عشرة وكلها تحته اجنس وعندها لم يبق دليل
على وجوده ولا عدمه وقد مثل لهذا الجنس
المفرد بالقطب بناء على جنسيته واختلاف
افرادة بالفصول الا بحواس واسما رتب
النوع الاصافي فاربعة ايض كما في اجنس وهو
النوع العالي والسافل ويشمي نوع الانواع هو
والمتوسط والمفرد والنوع العالي هو الذي
لأنوع فوقه وتحته الانواع كالجسم متلافاته
ليس فوقه الا اجنس العالي وهو اجنس قد ليس
نوعا مسمى اذا لا جنس فوقه وتحته اجنس الانواع
كالجسم النامي والحيوان والانسان والفرس
وعندها النوع السافل هو الذي لأنوع تحته
وفوقه الانواع كالانسان والفرس وعندها

اما عند
ويستند العلماء
وان لم
يتخذ منه
بعضهم
يقولون
محمدا
بعضهم
لهما العقل
كما سيجي

اين واذا كان كذلك لم يكن ذلك واحدا منها جفينا
منه الان ايمس المفقود مع والذين لا يحسن
وقت ولا يحسن ثمنه انما هو وجه التقدير
في بيان

فانما النوع تحتها بل الاشخاص والاصناف
 المنفصلة في الماهية وفوقها الانواع الاسنافية
 كالحيون والكيسم النامي والكيسم باطلاق النوع
 المتوسط وهو الذي فوقه نوع وتحت نوع
 كالحيون والكيسم النامي فان كل واحد منهما
 فوقه انواع وتحت انواع تحت الحيوان نوع
 الانسان والفرس وغيرهما وفوقه الكيسم
 النامي فانه نوع من مطلق الكيسم وهو نوع
 من الجواهر وكذا الكيسم النامي نوع متوسط
 لانه تحت الحيوان وانواعه وفوقه الكيسم
 المطلق الذي هو نوع من الجواهر والنوع المتوسط
 الذي هو نوع فوقه والانواع تحته ومثاله
 ايض منقذ وقد مثله ايض بالمثل على
 مذهب من يرى اختلاف افرادها بالحوادث
 لا بالفصول واعلم ان كل ما يتقوم به
 الاعلا جينا كان او نوعا يتقوم به ما تحت
 من غير عكس لان الاعلا جتر ما تحته بلا عكس

قوله يتقوم اي يتحقق ويتركب كالحيون
 بالامادة وكذا الانسان

الاشخاص والاصناف
 المنفصلة في الماهية
 وفوقها الانواع
 الاسنافية
 كالحيون والكيسم
 النامي والكيسم
 باطلاق النوع
 المتوسط وهو الذي
 فوقه نوع وتحت
 نوع كالحيون
 والكيسم النامي
 فان كل واحد
 منهما فوقه انواع
 وتحت انواع
 تحت الحيوان
 نوع الانسان
 والفرس وغيرهما
 وفوقه الكيسم
 النامي فانه نوع
 من مطلق الكيسم
 وهو نوع من
 الجواهر وكذا
 الكيسم النامي
 نوع متوسط لانه
 تحت الحيوان
 وانواعه وفوقه
 الكيسم المطلق
 الذي هو نوع من
 الجواهر والنوع
 المتوسط الذي هو
 نوع فوقه
 والانواع تحته
 ومثاله ايض منقذ
 وقد مثله ايض
 بالمثل على مذهب
 من يرى اختلاف
 افرادها بالحوادث
 لا بالفصول
 واعلم ان كل ما
 يتقوم به الاعلا
 جينا كان او نوعا
 يتقوم به ما تحت
 من غير عكس لان
 الاعلا جتر ما تحته
 بلا عكس

الاشخاص والاصناف
 المنفصلة في الماهية
 وفوقها الانواع
 الاسنافية
 كالحيون والكيسم
 النامي والكيسم
 باطلاق النوع
 المتوسط وهو الذي
 فوقه نوع وتحت
 نوع كالحيون
 والكيسم النامي
 فان كل واحد
 منهما فوقه انواع
 وتحت انواع
 تحت الحيوان
 نوع الانسان
 والفرس وغيرهما
 وفوقه الكيسم
 النامي فانه نوع
 من مطلق الكيسم
 وهو نوع من
 الجواهر وكذا
 الكيسم النامي
 نوع متوسط لانه
 تحت الحيوان
 وانواعه وفوقه
 الكيسم المطلق
 الذي هو نوع من
 الجواهر والنوع
 المتوسط الذي هو
 نوع فوقه
 والانواع تحته
 ومثاله ايض منقذ
 وقد مثله ايض
 بالمثل على مذهب
 من يرى اختلاف
 افرادها بالحوادث
 لا بالفصول
 واعلم ان كل ما
 يتقوم به الاعلا
 جينا كان او نوعا
 يتقوم به ما تحت
 من غير عكس لان
 الاعلا جتر ما تحته
 بلا عكس

وكما ما ينقسم اليه الاسفل ينقسم اليه الاعلى
 من غير عكس لان الاسفل وانقسامه افراد
 لما فوقه بلا عكس وبالله تعالى التوفيق
 والفضل جزا الماهية الصادق عليها
 في جواب اي ما هو كالمناطق باعتبار ماهية
 الانسان وان شئت قلت هو المقول الكلي
 على الماهية في جواب اي ما هو قولنا ذاتا
 هذه افعال القسم الثالث من الكلمات
 الخمس وهو الفصل وحقيقته ما ذكرنا في
 الاصل فنقولنا جزا الماهية يخرج النوع والماهية
 والفرص العام قولنا الصادق عليها يخرج
 الجزا المادي كالسقف مثلا للبيت فانه جز
 منه ولا يصدق عليه فلا يسمى فصلا وقولنا
 في جواب اي ما هو يخرج الكيسم فانه جز
 من الماهية صادق عليها لانه لا يحمل عليها
 في جواب اي ما هو يلزم في جواب ما هو عند
 الشك بينهما وبين ماهية اخرى في السؤال
 فقولنا

ان انما قيلت بالمناطق والماهية الى ماهية
 الانسان لا بالماهية العامة واعلم
 ان الماهية تنسب الى ما لان ما كان
 بها عن الماهية فكلما كان يسال بها عن
 كنهها والماهية ضمت اليها وتقال
 ما تنسب اليها على الاصل وانما عدل عنها
 ذلك الاصل وانما قلنا فلما ما طبعه لان
 الفرع الذي هو الماهية لا الهام فيه فكلما
 الاصل فله عاينهم انه تنسب الى الماهية
 حقا سبحانه

فقولنا

واما قولنا وان سبقت قلت فهو الكلي المقول
 ان فتمعي به انك تحببني فترى الفصل
 بكم من هذين التعريفين وموداهما واحد
 وان اختلفت عبارتهما قولنا انهم في هذا
 الكلي يخرج عنه الشخص فلا يكون فصلا
 ايه ان قولنا المقول على اماهية يخرج اكبر
 الماد وقولنا في جواب اي ما هو يخرج النور
 واكبره والعرض العام وقولنا قولنا اذا نتا
 يخرج اماهية فانها كلي مقول على اماهية
 في جواب اي ما هو لكن قولنا لا عد منها اذا نتا
تليق اعلم ان كل واحد من اجنس
 والفصل قد يكون قريبا لما هو جنس وفصل
 له وقد يكون بعيدا اما اجنس فقد علمت
 انه اكبر الذي هو تمام المستترك بين اماهية
 وماهية اخرى تتشاركها فيه فهو جنس قريب
 فذلك اماهية وان كان تمام المستترك بين
 اماهية وبين بعض ما يتشاركها فيه دون

كان حق
 ان يقول
 في كل من
 المستويين
 لان الكسور
 لا يكون الا
 في مستند
 في مستند

في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند

بعض

اما ما هو
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند
 في المستند

قوله كما ان اماهية

بعض اخر فهو جنس بعيد اما بمرتبة واحدة
 ان لم يكن تحت تمام مستترك اخص منه الا
 واحدا واما بالمرتبة واحدة ان تفرد
 ما تحت من تمام المستترك الاخص فيقدر
 تفردة تفردا بمرتبة ذلك الاجنس في البعد
 مثال اجنس القريب الحيوان بالنسبة الى
 الانسان ونحوه فانه تمام المستترك بين
 الانسان والفرس مثلا لا تجد شيئا يشترك
 الانسان في الحيوانية الا وحده الحيوان
 هو تمام المستترك بينه وبين الاسماك
 وكذلك اجنس بالنسبة الى الحي مثلا فانه
 تمام المستترك بينهما بين الحيوان والجمادات
 يشترك في الحيوانية الا وحده
 اجنس الحيوان الذي هو تمام المستترك
 بينه وبين الحي فهو جنس لما قد ربي
 ومثال اجنس البعيد الجسم بالنسبة
 الى الانسان فانه تمام المستترك بينه

لا حاجة
اي ابرار
السمه
سيات

دیساو مان

سماویان

۵
ای جز غلام
انکه میفرست

اية الفصل
 اتم ورف
 اية الفصل
 قد ختمه
 ومداه
 بسند
 الفضول
 الفصل
 الذي
 فيه
 بيان
 كماله
 واسمه
 تام

المثوبة
وكانت
عليه ان
يقول ولا
يبدأ
نفسه
الى كونه

لأن الله
الذي تفت
لا أكملها

[illegible]

لاعتد الطير والفردى وعوهما فسموه بهذا
 الاعتبار فصلا وان كان اعم وهي تسمية
 ضعيفة يلزم عليها ان يسمى الجنس فصلا
 لوجود مثل هذا التمييز فيه وبالله تعالى
 التوفيق والخاصة الكلية الخارج عن
 الماهية الخاصة بها كالضاحك للانسان
 وان نسبت قلت فهو الكلي المتناول على الماهية
 في جواب ان ما هو قول لا عرضيا قوله
 في اكد الاول الكلي جنس في اكد يخرج عنه
 الاستثناس وقوله الخارج عن الماهية يخرج
 الجنس والنوع والفصل وقوله الخاص بها
 يخرج العرض العام وقوله في اكد الثاني الكلي
 المتناول على الماهية جنس وقوله في جواب
 ان ما هو يخرج الجنس والنوع والعرض العام
 وقوله قول لا عرضيا يخرج الفصل والعرض
 العام الكلي الخارج عن الماهية الصادق
 عليها وعلى غيرها كالضاحك للانسان

قوله وان
 نسبة قلت
 او مقدر
 احد احوال
 واحد

ذكر

قوله وانما يقال
 ليس المراد به
 خصوصه الشامل
 كما هو المتعارف
 بل المراد ما هو
 لا ينفك
 كونه اعم
 من سائر

وكل من الخاصة والعرض العام اما شاملا
 او غير شامل وكل منهما اما لازم او مفارق والمفارق
 اما بطي المفارقة او سريعها وكل منهما اما
 بسهولة او صعوبة والذوم اما للوجود
 او للماهية اما بوسيط ان افتقد العلم
 بالذوم الي تاليه واما بغير وسيط ان لم
 يتوفر قوله الكلي جنس وقوله الخارج
 عن الماهية فصل يخرج الجنس والنوع
 والفصل وقوله الصادق عليها وعلى غيرها
 يخرج الخاصة واعلم ان الخاصة والعرض
 العام ينقسم كل واحد منهما الى اربعة اقسام
 الاول ان يكون كل واحد منهما شاملا لجميع
 الافراد التي هي خاصة او عرض عام لها
 يحتمل على كل واحد منها ويعون بمكن المفارقة
 كما كالنفس بالفعل الحيوان ذي الدية
 وللانسان الثاني ان يكون كل واحد منهما
 شاملا لازما لماهية افراده كالضاحك

قوله او مفارق ليس المراد المفارق
 عن الكل وعلى ما تقدم من مفارقة ولو
 الى داء وهو داء لان المراد به
 ولو عكس المادة ولا يشك ان هذه احوال

انما قال ذلك لاختلاف
 لان الدية وتلخيصها
 سائر

والنفس بالقوة للإنسان الثالث

ان يكون كل واحد منهما شاملا لالزام الوجوب
افرادا لما هيتهما كالمخلوقية للملهمات
والحيوان فلا تملن ولا حيوان موجود الا
وهو مخلوق لقينام البرهان على ذلك ان
لا يلزمهما هذا اللزوم الا عند وجودهما ما قبل وجوب
في الخارج فلا يتصفان بالمخلوقية الدابعة ان يكون
كل واحد غير شاملا لافراد الماهية كالكتابة بالفعل
والاسود بالفعل للانسان ثم اللازم ينقسم الى لازم
بسيط وهو ما افتقد العلم بلزومه الى العلم بالثابت
غير اللازم والملزوم والى لازم بغير وسط وهو ليس
لكل واحد وهو اللازم البين المنقسم الى ذهني وعيني
وقد سفي شرحهما في دالة الالتزام وغير الملازم
من العرصتي اعني الخاصة والعرض العامة ينقسم
الى دائم لا يذوق والى زائل سارق فالدائم كالوالت
بعض الحيوان التي لا تنقر فيها منه وحده الي
ان فقدت ان تلك الالوان غير لازمة الالزام نوعي

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

به هنا يستعمل في الفعلان يفارق كالزوجية
للأربعة والوان الحيوانات وغيرها ليست بهذه
الكتابة إذ ما يولون الأول هو جاز في الفعلان
يفارق وأما المفارق فاربعة أقسام يعني المفارقة
وسريعها وعسيرها وسهلها الأول بطيء
عسير كالشباب الثاني متقابله سريع سهل
كحده التحل الثالث بطيء سهل لبعض الأمراض
المتطاوله غير الحادة فأنها سهلة المعالجة
للزوال لا عسر على الطبيب فيها لكنها يطول
ملكها الرابع متقابله سريع عسير لبعض الأمراض
الحادة التي لا تتحول بل تزداد أو يفسد
ومعاناتها اللازمة من عسر الاستياداة تقالي
المرتبعة المعرفة بالحقيقة ما عرفت

التوفيق
 سبب المعرفة
 وتبيننا فماذا
 كمالها من
 متعلقات
 ان الكثرة
 انهم ما
 او
 ان
 ان
 وعندها
 الحكم
 سبب

سبب المعرفة تلك الحقيقة فلا بد ان يكون غير هذا
وتسا في المعرفة عليها واجلها من مساوئها
لما لا اتم منها ولا اخذ والا كان غير مطرد وعي ان
لما قد رجمه الله تعالى ميت علي يا

يا قول واحلي منها ان لانه لو كان حضا كما حصل
 به وصوت الحقيقه وقوله واحلي فيها يقيد
 ان في الحقيقه خلا الان المعروف احكامها
 وليس كذلك كما فعل المتخصص ليس على
 علي يابه وقولهم ان فعل المتخصص اذا
 قدر بعد يتعين ان يكون على يابه ليس
 يتحقق عليه بل كونه وهو وانما يكون على
 غير يابه ومثلا له يقولهم الفصل احلي
 من الكل ولي سلم كونه يتعين ان يكون
 على يابه فاما بقوله الا نور الحقيقه واما
 على سبيل الفرض والتقدير فلان ما في محله
 كما يقال وليد اعلم من انما ان ان قد ان
 علم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

المناطق
التي يكون
المنطق
الذي يكون
المنطق
الذي يكون

لا فقه به
ما يتوهم
ان الكلام
السابق
منه من
شبه
الاول
والثاني
والثالث
والرابع
والخامس
والسادس
والسابع
والعاشر
والحادي عشر
والثاني عشر
والثالث عشر
والرابع عشر
والخامس عشر
والسادس عشر
والسابع عشر
والعاشر عشر
والحادي عشر عشر
والثاني عشر عشر

هذا ما مضمونه على ان العلم من مقولة الانفعال
والتحقيق انه من مقولة الكيفية

فانه اذا سمعوا فلا يقولون انهم سمعوا له معرفته
 لكن هذه المعرفة ليست معرفة لشيء كانت
 مجهولا عنده وانما هي خطورة بالبال لشيء كان
 العقل اذا علمه لاجل ان لا يراه فذكر واحد من
 هذين المعنيين يسمى معرفة فاذا عرفت
 هذا فقولنا المرفق ان قد تكرر في لفظ المعرفة

ثلاث مرات احدها قوله المرفق فانه مشتق
 من لفظ المعرفة الثاني قوله ما معرفته هو
 الثالث قوله سبب معرفته فقولنا المرفق
 نفني به المحتمل لما كان مجهولا عند العقل
 وليس نفني به المخطر بالبال لما كان معلوما
 الا ان العقل قد غفل عنه فانه مثل هذا
 لا يجد للقاء عنه نعم اذا احتيج الى إخطاره
 بباله ذكر له اسمه كما هي خطا طبات الناس
 في محاوراتهم وبياناتهم وعندها فان كلاً
 منهم يحيط ببال صاحبه بذكر الاسم ما كانت
 يدور فاعنده ولم يكن خاطرا بفكره وقوله

لا يسمى بل مشتق من المرفق لان اللفظ
 لا يشترك الا من مصدره وهو فعنا التمرين
 واكثر انه مشتق من المعرفة بوسطه
 اي ان المعرفة مشتق من المرفق في سببها

ما معرفته
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

ما معرفته يعني ما خطوره بالبال فان المرفق
 اذا ذكر للمسامع ليس المقصود تقديره اجدر اية
 للمسامع بالمعنى الاول والا كان تقديره المجهول
 بالمجهول وانما المقصود ان اجدر المرفق التي
 كانت معلومة عند السامع تدكر له لتخطئه
 بباله ويوحيها كجهولته في المرفق فيعمل
 له بسبب ذلك ما كان مجهولا عنده ويقولون
 تلك المفعولات التي كانت معلومات عنده
 واخطرت الان بباله جملتها هي حتمية
 المرفق التي كانت مجهولة عنده فلفظ المرفق
 المدة لوره في طريقنا ليد المرفق ان يعنى
 حصول المجهول ويؤيد وسطه يعني الخطور
 بالبال لما كان معلوما وقولنا ما معرفته سبب
 سبب الحكة والرسم تامين وناقضين ويشمل
 المرفق بالمثل وهو تقديره بالتشبيه وذلك
 السبب خاصة من خواص المسئول عنه
 المرفق فهو من باب التوفيق بالخاصة ويشمل

اي بالجملة
 اي مجموعها
 اكمل
 كالنور

التمرين باللفظ المراد في لانه تعريف له بكونه
 متضمني بهذا اللفظ وذلك في الحقيقة خاصة
 من خواصه فتولنا فلا بد ان يكون غيرهما
 يعني لو جوب تغاير السبب والمسبب
 والشئ لا يعرف نفسه والالزم ان يكون
 معلوما بغيره لا قوله وتسا بقا في المعرفة
 عليها يعني لانه سبب في معرفتها والسبب
 يجب تقدمه على مسببه ومعرفة كل واحد
 منهما قد تقدم شرحها قوله واجلي منها
 يعني ان يكون اوضح وايسر عند السمع
 من معرفة الموقوف قوله مساويا لهما لا اعم
 او اخص مطلقا يعني لانه ان لم يساوها
 فهو اما اعم منها او اخص مطلقا اوضح وجه
 او مباين والاختصاص ظاهر ولا شئ منه
 هذه يصلح ان يكون سببا لمعرفة الحقيقة
 اما الاعم فيها طر لانه يفهم منه ان غير
 افراد المحدود يعني من جملة افراد المحدود

فيوقع

انما يقال في تعريفه باللفظ
 في تعريفه باللفظ
 في تعريفه باللفظ

فيوقع في الجمل المركب والاختصاص باطلا لانه
 يوهم ان بعض افراد المحدود ليست منه
 فالاعم فاسد الطرد والاختصاص فاسد العكس
 اذ معنى المحدود انه كلما وجد وجد المحدود وما
 بقولهم من المحدود لا يلزم من وجوده وجود
 المحدود اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاختصاص
 ومعنى العكس كلما انتفى المحدود وما هو
 اخص من المحدود لا يلزم من انتفايه انتفا
 المحدود اذ لا يلزم من نفي الاختصاص نفي الاعم
 وبهذا يعرف ان الطرد يستلزم المنع والعكس
 والعكس يستلزم الجمع واما الاعم من وجه
 فيدخله من الفساد الوجهان السابقان
 مع لانه يدخل فيه ما ليس من افراد المحدود
 ويخرج منه بعض افراد المحدود فليس بمطرد
 ولا منعكس واما المباني ففيه ما في هذا
 من عدم الطرد والعكس ويبدو بانه قسم
 يتناول شيئا من افراد المحدود فتولنا لا اعم

والاخص يدخل فيه الاعم والاخص مطلقا والاعم
والاخص من وجه ويدخل في معناه المبين
بمفهوم احدي قولنا والا كان غير مطردا
غير متفلس نسبو مرتب بدل في مرجع
غير مطرد الى الاعم ويرجع غير متفلس الى
الاخص وبالله التوفيق وينقسم
الى اربعة اقسام حد تام وحد ناقص ورسم
تام ورسم ناقص فاحد التام هو المركب من
جنس اكنة وقصاها القريبين كحيوان
الناطق في تعريف الانسان واكد الناقص
ما كان التعريف فيه بالفصل وحده او بالفصل
مع الجنس البعيد لتعريف الجنس الانسان
بالجسم الناطق والرسم التام هو المركب من
الجنس القريب والخاصة الشاملة اللازمة
لتعريف الانسان كحيوان المتحرك والرسم
الناقص ما كان التعريف فيه بالخاصة وحده
او بالخاصة مع الجنس البعيد لتعريف الانسان

قوله القريبين وصف الجنس بالقرين كطاهر
واما بالنسبة للفصل فليس للاختصاص بل
بقربيان الواقع لانه لا يوجد به مميزات
للحقيقة الا اذا كان قريبا من ضياء

بالجسم

كان عليه
ان يقول
وكذا
اما وحده
واما مع
الجنس
القريب
او البعيد
قوله
الاول
او الثاني
على كلامه
لم يتكلم
عليه
بما
ان
في
الاستدلال
حسب
المراد
او قد لا
الاحد
ان تقول
الخاصة
الناسي
الخاصة
بما
الاعم
كالخاصة
الاعم
الخاصة

بالجسم المتحرك لا شك ان المعرف ينقسم
الى اربعة اقسام لان المميز فيه اما خاصة واما
فصل وكل منهما اما مع الجنس القريب او البعيد
الاول التعريف بالخاصة وحده وهو يسمى في
الاصطلاح رسما ناقضا الثاني التعريف
بالخاصة مع جنس من الاجناس يسمى رسما
تاما قريبا كان ذلك الجنس او بعيدا وقيل
ان التعريف بالخاصة مع الجنس البعيد يسمى
رسما ناقضا وعلمي بهذا المذهب موراخي
الاسم الثالث التعريف بالفصل وحده
او مع الجنس البعيد يسمى حد انا نقضا الرابع
التعريف بالفصل مع الجنس القريب او مع ذكر
اجزائه المطابقة يسمى حد تاما ومنهم من
شروط في تمامه الترتيب بذكر اجزالاعم علمي
ذكر اجزالاخص فان عكس هذا الترتيب
لم يسم عند هؤلاء حد تاما بل ناقضا ومنهم
من شرط الترتيب في المعرف مطلقا فالتعريف

كان عليه
ان يقول
وكذا
اما وحده
واما مع
الجنس
القريب
او البعيد
قوله
الاول
او الثاني
على كلامه
لم يتكلم
عليه
بما
ان
في
الاستدلال
حسب
المراد
او قد لا
الاحد
ان تقول
الخاصة
الناسي
الخاصة
بما
الاعم
كالخاصة
الاعم
الخاصة

او حد اذركا

عند قولنا لا يصح بالخاصة ولا الفصل المفردين

وحدتهما وبالله التوفيق **الفصل الثاني**
اللفظ المركب المحتمل بالنظر الى ذاته فقط
المصدق والكذب لما دفع رجه الله تعالى
من التوفيقات ومبادئها شرع دفعا في مبادئ
البحر وهي القضايا فعرف القضية بأنها اللفظ
الذي نقولنا اللفظ جسده في احد وقولنا المركب
فصل اخبر به المفرد ولا يقتصر بلفظ نعم
ولا بلفظ لا فاما وحدهما ليسا بقضية عند
المحققين وانما القضية مفردة بعد هما دلالة
عليهما كلام السائل وقولنا المحتمل بالنظر الى
ذاته فقط الصدق والكذب اخبر الانسبا
كالاول امر والنواهي والفعل او الاستفهام
والنهي فانها لا تختمل صفة فالأكثر بالذات
وان احتملت شيئا منها فباللغة التزام
وتفصيل الاحتمال للصدق والكذب بالذات
يدخل انهم اخبر الله تعالى واخبر رسوله

والاخبار

والاخبار بما علم صدقه ضرورة قولنا الواحد
نصف الاثنين فان هذه كلها لا تختمل الكذب
لكن عدم احتمالها ليس من جهة حقيقة
البحر والقضية بل امر خارجي من جهة الخبر
او المحتمل به ويدخل فيه ايضا الاخبار التي
تقطع بغيرها كخبر مسلمة الكذاب في دعواه
المبينة واخبر بما علم كذب ضرورة قولنا
الواحد ربع الاثنين فان هذه الاخبار ايضا
تختمل الصدق والكذب من جهة النظر الى
حقيقة الخبر وانما اتقي احتمالها الصدق
من امر خارجي عن ذات الخبر وتقسيم
الى جملة وشرطية كالحكمة ما تركبت من
مفردين او ما في قوتها كقولك زيد قائم وزيد
قام أبوه والشرطية ما تركبت من قضيتين
يعني ان كل قضية لا بد فيها من
حصول رابطتين طرفيها وبذلك الربط كانت
قضية فان كان طرفاها مفردين او ما في

قوله انما سميت في اصطلاح اهل المنطق جملة
وان تتركبت من قضيتين سميت شرطية
مثال الجملة التي تتركبت من مفردين قوله
مثلا زيد قائم وعمد وضاحك وقام زيد وضاحك
عمد ومثال الجملة التي تتركبت مما في قوة
المفردين قوله زيد قائم ابوه فانه في قوة
قوله زيد قائم الاب او قام ابو زيد والمراد هنا
بالمفرد ما يضاد الجملة لاما يضاد المتركب
والا كان قائم الاب وابو زيد غير مترادفين
بل مترادفين لان جزئهما يدل على جزئيهما
لعمري لكانا غير جمليين صحيح ان يسمى مترادفين
في اصطلاح المنطوقين ويصح ان يكون المراد
بالمفرد ما يقابل القضية بدليل ذلك ما في
الشرطية التي هي مقابل الجملة وبضدها
نقبي الالتماس ومثال الشرطية قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان يكون الشمس طالعة وامام

قوله او قام ابو زيد فيه نظير من وجهين الاول ان
المفردات الخمسة من جهة كونها مفردا او في قوة المفرد
لا تظهرها الذي في قوة المفرد لان تارة يتم مقام الاب
انتم يتحقق ان المقصود من مثل قوله زيد قائم
ابوه يستلزم القيام الى ابو زيد وليس كذلك
فان المقصود منه ان قام ونسبة معتمون الجملة
الجزيد لانسبة القيام الى ابو زيد في

لا يكون

لا يكون النهار موجودا قالوا لا تتركبت من قولنا
الشمس طالعة وقولنا النهار موجود وهما
قضيتان قيل ربطهما بالشرط ولا يخفى
ما تتركبت منه الثانية وهي تنقسم
الى شرطية متصلة وشرطية منفصلة
لما كانت القضيتان اللتان تتركبت
منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالصحبة
يعني انه متى صدقت الاولى منها صدقت
الثانية وتارة يحكم بينهما بالانفاد اما في
الشروط واما في النفي واما فيهما انقسمت
الشرطية لذلك الى متصلة ومنفصلة
فالمتصلة ما حكم فيها بصحبة احدهما
القضيتين للآخرى وتسمى لزومية ان
كانت تلك الصحبة ملزمة لكون احد القضيتين
سببا للآخرى او مسببة عنها وان شئت لكانا
في سبب واحد لقوله ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجودا وعكسه وكقولك

وهذه
ما سميت
الجملة
واما في
النفي
ما سميت
الجملة
والمفرد
او في
قوة
المفرد
او في
قوة
المفرد

على هذه الاتفاقية رفع ما يحصل في الوهم من
 المناقاة بين قضيتي كما اذا فرض ان شخصا
 حقاك مثلا فتعقد عليه وتفضيبت فيعزم
 علي ان يحسن اليك ويستقصد مما سنع
 رجا ان نرضي عنه فيحصل في الوهم من
 المناقاة انه اذا لم يبق قضيتك عليه وانه
 لا يجمع ذلك الاحسان معه مع بقا غضبك
 عليه بل يتنافيا فتقول لمن توهم ذلك لو
 احسن الي فلان وساعد احسانه لما زال
 من سردي ما احدث عليه ومثل هذا موجود
 كثير لقوله تعالى قل لو كنتم في بيوتكم لبرد
 الذين كتب عليهم القتال الى معانجهم
 وقوله تعالى الله عليه وسلم في صميم
 رضي الله عنه لو لم يخف الله لم يصبه
 ويقول لست في كلام الله تعالى العزيز وحيد
 الكلام في مخاطبة الناس قوله ويسمي الشرط
 فيها ما تقدمه واكثر انا ايدي يسمى الشرط

فقد ذكر

ولا يفكر ذلك
 الا باليوم
 اي ما اعتقد
 عليه ولا يفكر
 الا باليوم

ليس
 في بيت
 واما
 من كلام
 ابن عمر
 رضي الله
 عنه

فهما

فيهما في المتصلة الضرورية والمتصلة الاتفاقية
 منذ ما لانه طالب الحزم مستتب له ويسمي
 الحزم فيهما نالها لانه مطلوب تابع وباسم تعالي
 التوفيق والمتصلة ما حكم فيها
 بالتناظر بين قضيتي فان كان في السدود
 والذب معا سميت متصلة حقيقية وهي

قوله حقيقة اي لان التناظر فيها الشرط من التناظر
 في الباقيتين لانه بالنظر الي الحزمين خلافهما فانه
 بالنظر الي جهة واحدة في موافقتهما باسم المتصلة

مركبة من النقيضين لقوله اما ان يكون
 الموجود قدما واما ان يكون ليس قدما او
 مما يساري النقيضين لقوله اما ان يكون
 الموجود قدما واما ان يكون حادثا وان كان
 التناظر بين القضيتين في الصدق فقط سميت

اي لا يمتنع

ما نفع جمع وهي مركبة من قضية والاخص
 من نقيضها لقوله اما ان يكون الجسم ابيض
 واما ان يكون اسود وان كان التناظر في
 الكذب فقط سميت ما نفع خلوه وهي
 مركبة من قضية والاعم من نقيضها لقوله
 اما ان يكون الجسم غير ابيض واما ان يكون

قوله ما نفع
 اي لان المتعلق
 لا يخلو عن احد الطرفين

غير اسود قد عرفت ان الفناد المحكوم به
 بين قضيتي ثلاثة اقسام في البتوت فقط
 في النفي فقط وفيها معا والبتوت هو الذي
 عبر عنه ههنا بالصدق والنفي هو الذي
 عبر عنه ههنا بالكذب فالمتصلة ان حكم
 فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق
 والكذب معا سميت حقيقية وان حكم فيها
 بالتنافي بين القضيتين في الصدق فقط
 يعني انه متى صدقت احدي القضيتين
 كذبت الاخرى ولا يصح ان معا سميت
 مانعة جميع وان كان حكم فيها بالتنافي بين
 القضيتين في الكذب فقط يعني انه مهما
 كذبت احداهما صدقت الاخرى ولا يكذبان
 معا سميت مانعة خلوت ذكرنا في الاسم
 ما تتركب منه كل واحدة من هذه المتصلات
 الثلاث فذكرنا ان الحقيقة انما تتركب من
 النقيضين او ما يساويهما اما النقيضات

تتنافرهما

قوله واما القضيتان المساويتان احدهما النقيض الاخرى الاقسام ما ذكره انه اقام دليلين اثبتا على
 تنافرهما في الصدق وتنافرهما في الكذب ولما كانت صورتها نظرية اختار الذي دليل يثبتها به وتقول
 للمساواة اي مساواة احد في النقيضين لتعريف الاخرى عطف

تتنافرهما في الصدق والكذب معا جاي واما
 النقيضتان المساويتان احدهما النقيض الاخرى
 تتنافرهما في الصدق لانه كلما صدقت احدهما
 صدق نقيض الاخرى للمساواة بين النقيضين
 ونقيض الثانية وكلما صدق نقيض الاخرى
 كذبت الاخرى فكما صدقت احدهما كذبت
 الاخرى واما تنافرهما في الكذب فلا لانه كلما
 كذبت احدهما كذب نقيض الاخرى للمساواة
 وكلما كذب نقيض الاخرى صدقت الاخرى
 فكما كذبت احدهما صدقت الاخرى ولا يعني
 عليك ان الحقيقة لا تتركب الا من هذين

الاولي
 كذبت
 في
 ان
 من
 الا
 ان
 صدق
 لا
 كذبت
 حادثة

الموعني واما مانعة الجحد فذكرنا انها انما تتركب
 من النقيضتين والاختصاص من نقيضها لانها
 اذا تراكبت من ذلك لم ان لا يجمع طرفاها
 على الصدق والالتم ان يجمع النقيضان على
 الصدق لانه لما كان كل واحد من الطرفين
 اخص من نقيض الاخر فليكن من صدق كل

اي نقيض
 من صدق
 ويطلق
 اي يثبت

الاولي
 لا يتركب
 الا من هذين

واحد منها صدق نقض الآخر فلو صدق

صدق احد هما صدق نفقيض الاخر لانما خص

فَمَا سَدَقَ أَحَدًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا خَدِيعًا

أحد الطرفين للزب بعض الآخر إذا لا يلزم

[illegible]

فمنها الذي كان

هنا غايتك من القصة والاعمال

كذلك في ما سأل الله تعالى من أن يرزقني من حيث لا أظن

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

٥٠٠

وكتب الاعم يمينه كذب الاخص فليمن من

واحد منهما مع نقيضه وهو محال وان شئت

لأنه أهم من ذلك النقيض وكما الكذب نقيض

هذه الاحرف لا يجتمعان اذا اعلى اللزب

الصدق فلا بد لا يلزم من صدق أحدهما صدق

الأحس وكما لم يلزم صدق تقييد الأقدام يلزم

الأحد تسع إذا ان يجتمع الطرفان على الصدق

لقد استرشدت جدي لي ادلا واسترشدتني التقييني

قوله

لا خير تفقر

الحرف

المجلد الثاني

من بعد ان

عقود

ان الله اعلم

3

تتركب من اجزاء كثيرة كاتوا في الجمع الواحد فان
كل واحد منها اخص من بعض الآخر فنقول
على سبيل منع الجمع اما ان يكون هذا الشيء
اشياء او اما ان يكون قد شأوا اما ان يكون حائرا
وبقعة التي تمام انواع الحيوان ما تكاثروا وما
ما نفع الخلو فيصحي ايضا ان تتركب من اكثر من
جزئين لان كل جزء من اجزاء ما نفع الجمع المتكثرة
الاجزاء الاربعة اجتماعه مع شيء من الاجزاء
الباقية فنفايضا تلك الاجزاء يلزم ان لا يلتقي
اشيان منها عين الوجود الا لولا الوجود عن
نفقضي مقياسها الوجود نفقضيها معا وهما
من اجزاء ما نفع الجمع كين وما نفع الجمع لا يوجد
اشيان معا منها ويجوز ان يوجد اشيان معا
كاللذود والحيث يقدم اشان من اجزاء
ما نفع الجمع فقد صح اذا ان تتركب ما نفع
الخلو من اجزاء كثيرة وهي تفايضا اجزاء ما نفع
الجمع الكثيرة الاجزاء بالسه نفايضا التوفيق

انما على
كثرة
شياء

ان قالوا
واشياء
انفس
على
الاشياء
لان الاشياء
يدعوهم
بالاولى

انما نفع
الاشياء
فيما
انما
نفع
الاشياء
فيما
انما
نفع
الاشياء
فيما

وقد

وقد تفسر ما نفع الجمع فيهما ما نفع الخلو
بتفسير عام مما ذكره وهو ان ما نفع الجمع يعني
التي لا يجمع طرفاها على الصدق اجتماع
طرفاها على الكذب ام لا وما نفع الخلو بالكل
فصدق كل واحدة منهما في هذه التفسير العام
على الحقيقة وهما مافيتان لها بالتفسير
الاخص يعني ان ما نفع الجمع والخلو
لكل واحدة منهما تفسير ان احد هما ما فسرنا
به فيما سبق وهو التفسير الاخص الذي
يوجب مباينتهما للحقيقة وتباينهما فيهما
وذلك ان زيادة كلمة فقط بعد لهما التناقض
في الصدق في تفسير ما نفع الجمع وبعد ذلك
التناقض في الكذب في تفسير ما نفع الخلو
موجب اخراج الحقيقة من حد كل واحدة
منهما اذ ليس التناقض في طرفيها في الصدق
فقط ولا في الكذب فقط بل في الصدق
والكذب معا وتوجب ايضا تلك الزيادة

اخراج كل واحدة منهما من حد الاخر لان تلك
 الزيادة في مائة اجمع تقتضي ان لا تناقض
 بين طرفيها في الكذب وذلك يناقض مائة اكلو
 لثبوت التناقض بين طرفيها في الكذب وكذا
 تلك الزيادة في مائة اكلو تقتضي ان لا تناقض
 بين طرفيها في الصدق وذلك يناقض مائة اجمع
 لثبوت التناقض بين طرفيها في الصدق
 والتفسير الثاني لكل واحدة من مائة اجمع
 واكلو ان غدت كلمة فقط من حد كل واحدة منهما
 فتصير كل واحدة منهما في هذا التفسير اعم
 من الحقيقية وتفسير الحقيقة حينئذ قسمان
 من كل واحدة منهما فتنقسم مائة اجمع
 على هذا التفسير الى حقيقية والحي ما حكم
 فيها بمنع اجمع فقط ومائة اكلو تنقسم الى
 حقيقية والحي ما حكم فيها بمنع اكلو فقط وبين
 مائة اجمع ومائة اكلو على هذا التفسير
 عموم وخصوص من وجه يجمعان في الحقيقة

في كلامه
 مسأله
 لانه ليس
 بنفس
 التفسير
 بل التفسير
 مستعمل
 على ذلك
 سيما

وتنزه

اكلو فقط ومائة اجمع
 على ان كان بين طرفيها
 تناقض

وتنزه مائة اجمع بما اذا كان بين طرفيها منع
 اكلو فقط وبين مائة اجمع في هذا التفسير
 الثاني ومائة اجمع في التفسير الاول
 عموم وخصوص باطلاق وكذا بين مائة اكلو
 في التفسيرين والتفسير الاول لكل واحد
 منهما هو الاخص مطلقا والثاني هو الاعم مطلقا
 والقضية الكلية لا بد فيها من محكوم
 عليه رئيسي موضوع ومن محكوم به رئيسي
 محمول ولا بد من نسبة بينهما ويسمى
 اللفظ الدال عليها رابطا يعني ان
 القضية الكلية تتوكل من ثلاثة امور محكوم
 عليه ومحكوم به ونسبة بينهما ويسمى
 الاول في اصطلاح اهل المنطق موضوعا
 ويسمى الثاني محمولا ويسمى اللفظ الدال
 على النسبة رابطا فلو قلت زيد قائم او قلت
 قائم زيد فزيد هو الموضوع قد منه واخره
 لانه المحكوم عليه وقائم هو المحمول تقدم

فيصير
 قبا ١٥١
 كما
 الطريقان
 لم يحتمل
 في الصدق
 فقط
 ان
 في حد
 ما
 في
 الجمع
 بين
 الاول
 وهو
 كلام
 في
 التفسير
 على
 ذلك
 سيما

او تناخر لانه المحكوم به ولو قلت كل انسان
 حيوان او بعض حيوان انسان فالانسان
 في المثال الاول وحيوان في المثال الثاني
 فلما الموضوع اذ عليهما وقع الحكم اما لفظ كل
 ولفظ بعض وما في معناهما كانا جيا بهما
 لبيان الافراد المحكوم عليهما بلفظي جميع
 افراد الموضوع او بعضهما واذا قلت زيد
 فو قائم فلفظة هو تسمى الرابطة لانه
 لا معنى لها الا الدلالة على نسبة المحمول
 الى الموضوع بالايجاب او السلب الا ان
 هذه الرابطة ليست اما تخذف في اللغة العربية
 التفاعنها بالاعراب والربط اللطيف وتسمى
 المحلقة عند حذف الرابطة ثمانية وعند
 التصريح بها ثلثية وعند التصريح معها
 باكتمال رباعية ولا تسمى عند التصريح
 مع ذلك بالسور خماسية اذ ليس معنى
 السور لازما في القضية بابل ان الشخصية

في المثال الاول
 في المثال الثاني
 في المثال الثالث
 في المثال الرابع
 في المثال الخامس
 في المثال السادس
 في المثال السابع
 في المثال الثامن
 في المثال التاسع
 في المثال العاشر
 في المثال الحادي عشر
 في المثال الثاني عشر
 في المثال الثالث عشر
 في المثال الرابع عشر
 في المثال الخامس عشر
 في المثال السادس عشر
 في المثال السابع عشر
 في المثال الثامن عشر
 في المثال التاسع عشر
 في المثال العشرون

لا تقبل

لا تقبل معنى السور بخلاف معنى اكتمال ومعنى
 الرابطة فانها لازما لكل قضية لموضوعها
 ومحمولها **فان قيل**

اختلنا في لينة صدق الموضوع على
 افراده المحكوم عليها عند الاطلاق فقيل يحمل
 على صدقه عليها بالامكان صدق عليها
 بالفعل لا بقوله مثلا كما كتب النساء
 معناه كما لا يصدق عليه انه كاتب بالامكان
 كتب بالفعل لانها انسان وهذه القول
 من ذهب الفارابي وقيل يحمل عند الاطلاق
 على صدقه عليها بالفعل المطلق من غير
 تقييد بدوام ولا ضرورية ولا غيرهما من سائر
 اكتمالات فقوله كما كتب متحرك الاسماع معناه
 على هذا كله ما ثبت له الكسابة بالفعل لا بالامكان
 الذي يلزم من الفعل فهو متحرك الاسماع
 والي هذه القول ذهب ابن سينا وتبعه عليه
 المتأخرون وعليه حمل الاسكندر كلام المعلم

معنى على
 انما هو
 الموضوع
 الاطلاق
 فكذا
 الاطلاق
 انما يوجد
 في
 القضية
 عند
 التسمية
 الساتر
 في
 السورة

انما
 في
 الفعل
 من
 القضية
 في
 السورة

لا تقبل

ان عند عدم التسمية الدالة على الامكان او الفعل
 وقوله فكذا في المثال الثاني ان معنى على في القضية
 القائلين ان معنى اكتمال في المثالين
 ان كل من لم يستعمل كذا بتمه فاحذر بالامكان
 ما قابل الاكتمال في سندها
 ان عند عدم التسمية بالامكان او الفعل
 وقوله فكذا في المثال الثاني ان معنى على في القضية
 القائلين ان معنى اكتمال في المثالين

الانسان

نخسته

هذا الكتاب لأن موجب الكذب في الأول وصف الحق
بوصف الاستغفار وفي الثاني وصف الاستغفار
بوصف الحق

اي من الاوس
وقوله اليه
اي الي الاشرار

افراد

مصر
مكة

مفتوح

حیدر علی

لا بد

منها

سنة ١٢٠٠

ولا ريب

...

11

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

37

الحمد لله

卷之四

100

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

فانما هو الذي
هو الذي

اريد في
التعليم
سعد

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

او الدوام مطلقين او مقيدين بتقييد المحمول او
تقييد كليهما بالضرورة وبشيء اللفظ الدال على
جهة ويدخل فيما ذكره الضرورية المطلقة وهي
ما يجب محمولها لموضوعها مادامت ذاته لقولنا
كل انسان حيوان بالضرورة والمشرطة العامة
وهي ما يجب محمولها لموضوعها مادام موصوفاً
بالوصف الذي عبر به عنه من غير تقييد بتقييد
الدوام لقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
مادام كاتباً والمشرطة الخاصة وهي مثل
المشرطة العامة لكن مع التقييد بشيء
الدوام بحسب ذات الموضوع عند تجرده من
الوصف الذي قيدت به الضرورية لقولك
كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام
كاتباً لا دايماً والوقفية المطلقة وهي ما يجب
محمولها لموضوعها في وقت معين من غير
تقييد بعدم الدوام لقولنا كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة وقت الكتابة فإما

قوله ويسمي اللفظ الدال عليها جملة اللفظ
هذا بقدر قول النسخ قد عرفت وستخرج العلم
في الاخر ولم يذكر بقية الحقت وعليها
من حفظ النسخان

قيدت بعدم الدوام باعتبار ذات الموضوع عند
 مفارقة الوقت المعنى سميت زمنية غير
 موصوفة بالاطلاق والمنشئة موصوفة
 بالاطلاق وغير موصوفة به وهي كالوقتيّة
 الا ان الوقت فيها غير معيّن لقولك كل محلد
 معدوم بالضرورة وقتا ما او وقتا ما لا دائما
 والدائمة المطلقة وهي ما يدوم محمولا موضوعا
 بحسب ذاته لقولك من جوزي بدخول الحبة
 فهو منعم دائما فان دام المحمل بدوام الوصف
 الذي عبر به عن الموضوع من غير تقييد بمعنى
 الدوام بحسب الذات سميت عرفية عامة
 وان قيدت به سميت عرفية خاصة ومثالا
 ابد اكالمشروطيني لحد يجد في الضرورة
 والمطلقة العامة وهي ما يثبت محمولا
 بالفعل لموضوعها او يلتقي عنه من غير
 تقيد فيها الاكلم من ذلك كقولك كل انسان
 ميت بالاطلاق العام فان قيدتها بالنبوت

الفعلي

الفعلي بمعنى الدوام سميت وجودية لادائمه
 لقولنا في هذا المثال كل انسان ميت لا دائما
 وان قيدت بمعنى الضرورة سميت وجودية
 لاضروريته لقولنا كل انسان ميت لا بالضرورة
 والكمينية المطلقة وهي التي قيدت تسببها
 الفعلية بحسب وصف الموضوع لقولنا كل كاتب
 متمم الاصل بالاطلاق حتى يكون كاتب
 والممكنة العامة وهي التي تسببها ليست
 بحسب متعلية سواء كانت واجبة او جازية لقولنا
 كل انسان حيوان بالامكان العام وقولنا كل
 انسان كاتب بالامكان العام والممكنة الخاصة
 وهي التي تسببها جازية او واجبة والاستمالة
 لقولنا كل انسان مكلف بالامكان الخاص ومثالا
 موجبات مزبنة تظهر في فصل الثنا فخص
 وهذه الموجبات تنقسم الى بسيطة وهي
 ما ليس في اخرها التقييد بمعنى الدوام
 او في الضرورة او خصوص الامكان والحي

مركبة وهي ما فيها التقييد بأحد الثلاثة ونفي
 الدوام يدل على مطلقة عامة ونفي الضرورة
 يدل على ممكنة عامة والامكان الكاثر يدل
 على ممكنتين عامتين فكل مركبة فيها موجبتان
 متفقتان في الكم مختلفتان في الكيف
 قد عرفت ان القضية الحملية تنسب من
 موضوع وحمول ونسبة بينهما ايجابية او
 سلبية وانما لا تتم قضية الابد لك فبيني
 ههنا ان النسبة لا بد لها في نفس الامر من
 كيفية تتحقق بها اما ضرورة اى وجوب
 بحيث يحيل العقل خلافاً للثبوت الزوجية
 للارادة وسلب الفردية عنها مثلاً وانما
 غير ضرورة اى تكون النسبة غير واجبة
 يجوز العقل خلافاً للثبوت الكتابية للاشياء
 ونفيها عنه مثلاً وهذه النسبة انما تتغير
 عند الجمور في نسبة الجمول الى الموضوع
 لا في عكسه وعكس الامام في الملخص
 وهو
 الاول
 ان يقول
 وهذه
 القضية
 لان الكلام
 فيها متغير

وذهب في شرح الاشارات الى ما عليه الجمور
 وهو الحق فان نفس الكالم في الغالب ذاهلة
 عن نسبة الموضوع الى الجمول فضلاً عن
 كيفيتها ولا شك ان بين الكيفيتين احدى
 كيفية نسبة الجمول الى الموضوع وليست
 نسبة الموضوع الى الجمول عمومياً خصوصياً
 من وجه فتتفق الكيفيتان فيما اذا قلنا مثلاً
 الكاتب ضاحك فان نسبة الضحك الى ما صدق
 عليه الكاتب امر ممكن غير ضروري كما ان
 نسبة الكتابة الى ما صدق عليه المشاكك
 كذلك ولقولنا الانسان ناطق فان نسبة
 متفقته اليه بالضرورة فيها ما ومثل الانسان
 حيوان وقد تختلف الكيفيتان كقولنا
 الانسان كاتب فان نسبة الكتابة الى
 الانسان امر ممكن غير ضروري ونسبة
 الانسان الى الكاتب امر ضروري وعكسه
 الكاتب انسان فنسبة الجمول الى الموضوع

امر ضروري ونسبة الموضوع الى المحمول غير
 ضروري تخلص الذي قبله واما في السلب
 فقد يكون السلب ممتنعاً في نسبة المحمول
 الى الموضوع ممتنعاً في نسبة الموضوع الى
 المحمول كقولنا الانسان ليس بكاتب بالامكان
 وعينه ان تقول الكاتب ليس بالمتساوي
 واعلم ان انواع كليات النسبة كلها
 مختصة في الضرورة ومقابلها او الدوام
 ومقابلها فاحدهما يكفي في احصاء ذلك فنقول
 فهو مختص في الشيء ومقابلها اذا لا واسطة
 بين النقيضين على جميع انواع الكيفيات
 لتعرف منها جميع القضايا الموجبات فذكرنا
 الضروريات والدوام والممكنات والمطلقات
 فالضروريات والممكنات متقابلة والدوام
 والمطلقات متقابلة وذكرنا انها تكون مطلقة
 وتقيده بغير المحمول فدخل محاذ ذلك جميع
 القضايا الموجبات اما الضروريات المطلقة

2
 وانما لم نستغن في الاسطر بالحدود من الاخر

والعبرة

في الحكم انما هو
 في نسبة كلياتها

والمقيده بغير المحمول فدخل في جميع قضايا الاول
 الضرورية التي لم تقيده ضرورية بغيرها بل على
 ذات الموضوع كقولنا الانسان حيوان بالضرورة
 وتسمى هذه في الاسطر بالضرورية المطلقة
 الثانية ان تقيده بوصف الموضوع من غير
 تعرض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوصف
 كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام
 كاتباً وتسمى هذه في الاسطر بالضرورة مشروطة
 عامة الثالثة بتبطلها الخ مع التعرض فيها
 لنفي الدوام عند مفارقة الوصف ويستلزم
 ذلك انه لا بد من مفارقة الوصف للموضوع
 كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
 مادام كاتباً لا داعي وتسمى هذه في الاسطر
 بالضرورة خاصة الرابعة ان تقيده بغير
 بوقت معين من غير تعرض لنفي دوام المحمول
 للموضوع في غير ذلك الوقت كقولنا كل انسان
 متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة

ان تقيده
 بالنسبة

ان تقيده
 بالدوام

قوله على ذات الموضوع بوقت ان ذات الموضوع
 قيد او ليس كذلك في كونه ان قوله على ذات
 الموضوع بوقت ان كونه على كونه

غير ان توصف بالاطلاق السادسة والسابعة
مثلها تسمى الا ان الوقت فيها غير مسمى لقولنا
كل انسان ميت بالضرورة وقضائنا وبقولنا
كل انسان ميت بالضرورة وقضائنا ^{الا}دوام يسمى
الاولى من هاتين في الاصطلاح منتشرة
مطلقة والثانية منتشرة وعقد منها
الوصف بالاطلاق واما الدوام مطلقا
ومفيدا فانه يدخل فيها ثلاثة قضايا الاولى

والتحليل في علم الفقه
والفقه في علم التحليل
والعلم في علم الفقه
والفقه في علم العلم
والعلم في علم الفقه
والفقه في علم العلم
والعلم في علم الفقه
والفقه في علم العلم

قوله
محمدا
الهم كان
عليه
السلام

دا عبا
فبصحة
يا كبره
يا فني
نظا به

الا ان
تقال
امام
مذاهب
العلماء

ما دام آتلا
سیخنا

مراد به باله
القطعة
يا ربك
المراد

الحمد لله
والصلاة والسلام
على رسول الله
آله وصحبه
وآلهم أجمعين

to [unclear]

كاتب بالامكان العام وقولنا كل انسان حيوان
 بالامكان العام وتسمى هذه في الاصطلاح ممكنة
 عامة الساتية الممكنة التي اريد بها ان نسبتها
 غير مختصة ونقيض نسبتها اليتيم غير ممنوع
 فلا ضرورة فيها معا بل كلنا النسبتي امر عكس
 بؤنة ونفيه لقولنا كل انسان كاتب بالامكان
 الخاص وتسمى هذه في الاصطلاح ممكنة خاصة
 الساتية زائدة على ما في الممكن والتي يبدى
 الممكنة التي قيد امكانها بوقت معين لقولنا
 كل انسان موهوب بالامكان العام وقت مفارقة
 الروح له اي لا يمتنع عقلا ان يمدد نفالحي
 بالحياة وان ذهب عنه الروح اذ ليس متسايلة
 الروح اترخي حياته وانما جرت عادت الموحي
 جيل وعلا يخلق للحياة في الجسم عند مشاكلة
 الارواح لها وخلق الموت عند مفارقة الارواح
 ولو اراد جل وعلا خلاف ذلك لكان وقد
 امد تبارك ونفالي الارواح بالحياة بعد

مفارقة الابدان من غير مسألة ارواح لها وخلق
جل وعلا احياء في كثير من الجمادات معجزة او كرامة
من غير ثبوت ارواح لها وتسمى هذه القضية
في الاصطلاح مملنة ونسبة الرابعة المملنة
التي قيدا مكانها بالعدم لقولنا كل جسم فهو
معدوم بالامكان دائما وتسمى هذه في الاصطلاح
مملنة دائمة الخامسة المملنة التي قيدا مكانها
بجني وصف الموضوع لقولنا كل اكل للمفتات لم
عادة فهو جاي بالامكان حين هو اكل وتسمى
هذه في الاصطلاح حيلنة مملنة دامية
المطلقات التي هي مغالبة الدوام بتدخل
فيها اربع قضايا الاولى المطلقة التي اريد
بها مجرد كون نسبتها فعلية من غير قدر من
لضرورة ولا لدوام ولا لسبب ما تقولك ذلك
انسان فهو ميت بالاطلاق العام الثانية
مثلها في ارادة ان النسبة فعلية مع التوقف
لنفذ دوامها لقولنا في هذه الامثال بعضها
انها لا تفعل ما تفعل معني وان كانت الحدا
ما تفعل ما تفعل معني وان كانت الحدا
والا فمما كان حاله والاستنباط
والا فمما كان حاله والاستنباط

لا يملكه
الملك
ولا يملكه
الملك

[illegible]

اِنَّ قَوْلَنَا مَا يَعْنِيهِ ذَلِكَ لَانه لم يَصِدَحْ بِذَلِكَ شَيْءٌ

و ان تفرق بالسنورة مادام موجود او تفرد
المنزلة فاعلم ان اعتباري في السنورة
لا ان اعتباري من السنورة انما هو في
السنورة الحقة

[illegible]

الم
 طائفة
 فاعل
 وجود
 وجودها
 والمفخر

في القدر الثاني
في القدر الثاني
في القدر الثاني

والمستحيل والواجب كلاهما لا يتعلق به القدرة
وجوابهم ان يقال لهم كذبتم فيما أثبتتم من
الاستحالة والوجود للعالم لانه ممكن الوجود
في حال عدمه معني انه لو زال عدمه وانقضى
بالوجود لم يكن في ذلك امتناع عقلي وهو
ايضاً ممكن العدم في حال الوجود اذ لو قدر
عدمه بدلاً عن وجوده لم يكن فيه ايضاً امتناع
عقلي وليس معنى الكوارز العقلي ما توهمتم
وهو ما لو قدر اجتماع وجوده مع عدمه اذا
كان معدوماً واجتماع عدمه مع وجوده اذا
موجوداً كان ممكناً لا امتناع فيه فقد قلتم
معني الكوارز والوجود والاستحالة ونسبتموه
بغيره لولا انها علي فقد يران يسلم بحجج
صحة اطلاق الوجود والاستحالة على ما ذكرتم
فهو لا ينافي الافتقار الى الفاعل لانه عدمي
لا حق مفيد وانما ينافي الوجود الذاتي
المطلق والاستحالة الذاتية المطلقة

المعبر رافق
الحوار
من خلف
المستبد
والمرغود
من صدق
السائل
فكاف
الأولى
أما يقول
ونقصه
أمر

قوله وقد قلتم مطلقا ان الوجود والعدم هما
اشياء مطلقا اعوانا على ذلك فلو كان الوجود والعدم
شيئين الوجودية لكانت الوجودية هي الوجود
والعدمية هي عدم الوجود لانهما لهما
الاشياء كونه حال الوجود والعدم
وهو مع عدم الوجود

في الامكان الذي لا يتصور

وحقيقة الامكان الذاتي ولا سئل ان هذه التام
 هو المحقق للمعالم والوجوب والاستحالة
 الذاتيان متفقان عنه فوجب افتقاره
 الى الفاعل المختار افتقار اضورياد ايماء
 وبالله تعالى التوفيق فاب
 اعلم ان مواد القضايا كلها متضمنة في
 ثلاثة انواع وجوب وجود وامتناع وهو
 الاستحالة وامكان خاص وهو اكوار
 العقلي وهذه الثلاثة هي اقسام الحكم
 العقلي والمواد كلها والكلمات متفرقة عن
 هذه الثلاثة اما وجوب الوجود فيلزمه
 امتناع عدمه لزموا متفالكسا سلب ال
 العام عن عدمه اي لا يمكن عدمه فيها بوجه
 فقد صار في طبقة وجوب الوجود ثلاث
 مفهومات متغايرة متفالكسة التلائم
 وجوب الوجود وامتناع عدمه وسلب
 الامكان العام عن عدمه وفهم مثل ذلك ايضا

قوله متفالكسا وسلب التلائم
 قد يكون من طرفين
 كمال وجوب وجوده امتناع عدمه
 عدمه وجوب وجوده امتناع عدمه

قوله في الامكان الذي لا يتصور
 في الامكان الذي لا يتصور
 في الامكان الذي لا يتصور

قوله في الامكان الذي لا يتصور
 في الامكان الذي لا يتصور
 في الامكان الذي لا يتصور

في طبقة عدمه فانما امتناع وجوده وجوب
 عدمه وسلب الامكان العام عن الوجود
 واما طبقة الامكان الخاص فليس فيها
 الامهومات متلائمة
 متفالكسات ولها كونها وجوده
 وعكسها عدمه فقد صار لسهة
 الطبقات الثلاث ثمان مفهومات
 ولكل واحد منها مفهوم يناقضه
 فمجموعها ثمانية عشر مفهوما وقد
 وضعت في الوجدان متشكلا
 كما ترى وهو في صورته
 لوج طبقات المواد

طبقة الوجوب	ليس بواجب ان يوجد
واجب ان يوجد	ليس بمتنع ان لا يوجد
متنع ان لا يوجد	ليس بامكان عام ان لا يوجد
ليس بامكان عام ان لا يوجد	طبقة الامتناع
طبقة الامتناع	ليس بواجب ان لا يوجد
ليس بواجب ان لا يوجد	ليس بمتنع ان يوجد
ليس بمتنع ان يوجد	ليس بامكان عام ان يوجد
ليس بامكان عام ان يوجد	طبقة الامكان الخاص
طبقة الامكان الخاص	ليس بامكان خاص ان يوجد
ليس بامكان خاص ان يوجد	ليس بامكان خاص ان لا يوجد
ليس بامكان خاص ان لا يوجد	

طبقة الوجوب
واجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد
ليس ممكن عام ان لا يوجد

طبقة الوجوب
واجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد
ليس ممكن عام ان لا يوجد

واعلم

قوله مما اخذت مفهومها من ان تأخذ واجب ان يوجد من الطبقة الاولى من اليمين مع محذور
خاص ان يوجد من الطبقة الثانية منها فان تأخذها لا يجمعان على الصدق الا لا يثبت ان ليس واجب
الوجود على الوجود بالضرورة فكيف يمكن ان يجمعان على الصدق مع كسوف الطبقة الثانية على
واجب ان لا يوجد وانما سبب ان الطبقة الاولى متعينة على مفهوم الوجوب والثانية على الامتناع
فان لا يثبت كل سبب لا يثبت لكل محذور من واحد منهما فليس يجمع في موضوع واحد ولا انسان منهما
ويجوز ان يكون سبب واحد في كل واحد من الطبقتين على الصدق كذا في كل واحد من الطبقتين على الصدق
واجب ان يوجد في كل واحد من الطبقتين على الصدق كذا في كل واحد من الطبقتين على الصدق
اليسار في تقايرين كليا نية فتساو بينهما فيثبت لها في ان لا يثبت بين من بين طبقتين منها وجوبها

واعلم انك مما اخذت مفهومها من طبقة من
الطبقات اليمانية وتأخذ مفهومها اخذت من
طبقة اخذت من الطبقات اليمانية
وجدتها لا يجمعان على الصدق وقد يجمعان
على الكذب وذلك بصدق الطبقة الاخرى
التي لم تأخذ منها شيئا اعني الطبقة من
الباقية من الطبقات اليمانية واذا لم
هذا في الطبقات اليمانية لم يعلسه في
اليسارية اذ لم تقايرها فمهما اخذت
من طبقتين منها مفهومين واحد من كل
واحدة الفيتهما لا يجمعان على الكذب
النية وقد يجمعان على الصدق وذلك
يكذب الطبقة الباقية اليسارية ومهما
اخذت ايضاً مفهومين من طبقة يمانية
وعرضته مع مفهوم من طبقة يسارية
ليست نقضاً للطبقة التي اخذت منها

قوله عند
المفهوم اليماني اخذت ان اذا نظرت بين مفهوم من الطبقات
اليمانية واخر من اليسارية ليس نقضاً له وجدتها صدقاً
تارة في مفهوم اليماني من اليسارية فبما في اليمين اخذت
واليسارية اعني مطلقاً من اليسارية فبما في اليمين اخذت
ان يوجد في كل واحد من الطبقة الاولى اليمانية واجب
ان لا يوجد في كل واحد من اليسارية الثانية ليس واجب ان
يوجد واجب ان يوجد وليس واجب ان لا يوجد في كل واحد من
في الممكن اذ يصدق عليه ليس واجب ان لا يوجد في كل واحد من
تساو في تقايرين كليا نية فتساو بينهما فيثبت لها في ان لا يثبت بين من بين طبقتين منها وجوبها

فانك تجد المفهوم اليماني اخذت من
المفهوم اليماني اخذت ان اذا نظرت بين مفهوم من الطبقات
اليمانية واخر من اليسارية ليس نقضاً له وجدتها صدقاً
تارة في مفهوم اليماني من اليسارية فبما في اليمين اخذت
واليسارية اعني مطلقاً من اليسارية فبما في اليمين اخذت
ان يوجد في كل واحد من الطبقة الاولى اليمانية واجب
ان لا يوجد في كل واحد من اليسارية الثانية ليس واجب ان
يوجد واجب ان يوجد وليس واجب ان لا يوجد في كل واحد من
في الممكن اذ يصدق عليه ليس واجب ان لا يوجد في كل واحد من
تساو في تقايرين كليا نية فتساو بينهما فيثبت لها في ان لا يثبت بين من بين طبقتين منها وجوبها

المفهوم اليساري وبالله التوفيق
 ثم القضية الكلية ان كان موضوعها جزئيا
 سميت شخصية ومخصوصة موجبة
 كانت او سالبة كقولك زيد قائم ومعدوم
 ليس ايضا ذلك وان كان موضوعها
 كلياً وقرن بما يدل على تفهم الحكم او تبقيضه
 سميت مسورة ومخصوصة موجبة
 كانت فيها او سالبة وان لم يقرن بها
 يدل على التفهم او التبقيض سميت ماملة
 وهي ايضا موجبة وسالبة حاصلة
 ان القضايا الكلية اذا لم يعتبر فيها
 ادول ولا تحصيل ولا جهة عددية عما ينم
 لانها اما شخصية وهي ما كان موضوعها
 جزئيا واما كلية وهي ما موضوعها كلي
 وحكم فيها بالتفهم واما جزئية وهي ما موضوعها
 كلي وحكم فيها على البعض واما ماملة وهي
 ما موضوعها كلي ولم يحكم فيها بالتفهم ولا

قوله اذا لم يعتبر فيها ادول ولا تحصيل
 اعتبر فيها ما لا يتصوره من تلك الاعداد والوجه
 جازم من صفة من صورته الدور والتمثيل
 في الاعداد عدد القضايا بما لا يتصور احوال
 في الدور والتمثيل من صورته الدور والتمثيل
 الموجهات ان قلت

تبقيض

تبقيض فمذه اربعة وكل واحدة منها اما
 موجبة واما سالبة فالجميع ثمانية
 وان قرن الشئ بالجمول او بالجزئي سميت
 متخرفة وتلقب بهما اثبتت للجزء
 افراد او حلت باجتماع افراد في فرد
 واحد والاقليتها اعلم ان
 السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية
 الافراد وكان المقصود من القضية
 الكلية ان يحكم بحقيقة مجموعها على ما هي
 عليه موضوعها من متعدد او متحد لان
 يحكم بافراد الجمول على الموضوع كانت
 الواجب في السور ان يدخل على ماله
 افراد يسع ان تكون متصورة باحكم
 وهو الموضوع الكلي فاذا دخل السور
 على ماله افراد الا انها غير متصورة
 في الحكم وهو الجمول الكلي او دخل على
 مالا افراد له اسلا وهو الجزئي موضوعها

اي بغيرها

اي بغيرها

في خمسة مائة واثنين عشر مجموع المخدرات
 على ما مرنا عليه في الاصل مائة واثنين
 عشر قضية ولكان اعتراف السور
 عن موثقه الوجوب الكذب في بعض هذه
 العدد ولم يوجب في بعض ذلكنا في
 الاصل سنا بطا يورق به الكاذب من هذا
 العدد بسبب الاعتراف والصادق الذين
 لم يضره الاعتراف ونزلنا التخليط بذكر
 موجب الكذب غير الاعتراف كما ذكره الكوننجي
 في اكمال فزاد كون المادة مختصة وما
 يوافقها من المكلفات في عدم الوقوع وذلك
 تخليط على المتعلم لا شك فيه اذكر قضية
 موجبة تكذب بكونه قد فعله الاستسباب
 معرفة كانت او غير معرفة اذ لو قلت في
 المادة الممتنعة من غير تحريف السور زيد
 حمار او بعض الحمار كذلك اذ اقلت في زيد
 الامي من غير تحريف للسور زيد كاتب

اي من
 التفتايات
 الحادثة
 الا انها
 غير
 واقعة
 بالكلية
 في سائر

اي من
 التفتايات
 الواقعة
 الا انها
 لا تقع
 بالكلية
 الا في
 الاماكن
 التي
 لا يوجد
 فيها
 صيات

يا فطر

في خمسة مائة واثنين عشر مجموع المخدرات

يا فطر لا يا الامكان او الكاتب زيد او بعضه
 الكاتب زيد الحانته كاذبه كما لو قلت مع
 التحريف للسور زيد بعض الكاتب يا فطر
 وهذه من المكلفات التي توافق المادة
 الممتنعة في عدم الوقوع فقد ظهر كذا ان
 ما طول به صاحب الكمال وغيره من ذكر
 هذه الاسباب في المخدرات تخليط موهم
 لا فائدة له بل هو مضلل للمتعلم لما يورقه
 ان الكذب انما جاز من هذه الاسباب لاجل
 انقضاءها الى اعتراف القضية وهذا ان
 ان صاحب الكمال ومن تبعه قد زادوا في
 المخدرات ما لا حاجة اليه ونقصوا ما به
 الحاجة وهو قسم ما اذا دخل السور على
 الموضوع الكبري ولم يدخل على الجمول اسلا
 فانه هذا تحريف بلا شك للسور عن موثقه
 اللاتي به اذ موضع اللاتي به انما هو
 الموضوع الكلي لا مطلقا الموضوع فقد

اي من
 التفتايات
 الواقعة
 الا انها
 لا تقع
 بالكلية
 الا في
 الاماكن
 التي
 لا يوجد
 فيها
 صيات

اما كونه تخليط فلا ان الكلام في ذكر الكذب
 بسبب الاعتراف ووجه الابهام ما ذكره
 الكوننجي في الاماكن التي لا يوجد فيها صيات

انما ذكرنا ان الحكماء
قد اختلفوا في كون
الواجب له وجود
او لا وجود له
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود

انما ذكرنا ان الحكماء
قد اختلفوا في كون
الواجب له وجود
او لا وجود له
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود

انما ذكرنا ان الحكماء
قد اختلفوا في كون
الواجب له وجود
او لا وجود له
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود

انما ذكرنا ان الحكماء
قد اختلفوا في كون
الواجب له وجود
او لا وجود له
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود

اخلا بسبب انما لم هذا القسم بسنة عشر
قضية من المخدرات فلاجل هذه الخلل
والخلط الذين راينا في الحكم وعنه
ذكرنا في الاسرار ما ادخلناه به في المخدرات
هذه السنة عشر قضية وتكرنا التخليط
بذلك ما لم يكن موجب الكذب فيه اخلاف
السور والكاتب لان صوابا مع
الكاذب من هذه المخدرات بسبب اخلاف
السور عن موافقه ان كل قضية اثبت افراد
للمخزي موسوعا كان او محولا في كاذبة لقولنا
كل زيد محمد وار زيد كل محمد وار زيد انما
وعوها فان هذه القضايا تدل على ان زيد
الكزبي لا تعدد فيه ولا كذلك للمخزفة
مما دلل على اجتماع افراد في فرد واحد كقولنا
زيد كل انسان وانما كانت كاذبة لاستحالة
اجتماع الكزبيات في حيز واحد اعلم
ان هذه بين السبيلين الموجبين للكذب القضية
افرادية

فولم نقول لنا كل زيد
انما لان الكذب لا يوجد الا في
فقط بل على فرض ان الكذب
ادخلنا في كاذبة لعدم صحة الحكم لاجل
ما بين زيد لم يكن الا في ان
على كل زيد انسان او كل انسان زيد

المخزفة
انما ذكرنا ان الحكماء
قد اختلفوا في كون
الواجب له وجود
او لا وجود له
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود

المخزفة انما يكونان حيث تكون المخزفة
موجبة لهذه الامثلة السابقة لاقتضا
الموجبة وجود موضوعها وصحة حكمها
عليه والسببان المذكوران ينفان من
ذلك فلا يكون الموجبة مع واحد منهما
المخزفة ساذقة وهي حكم الموجبة ان يقتض السلب
مكلا واحدا من المحذورتين فيرجع الى الموجبة
لان سلب السلب ايجاب لقولنا ليس كل
زيد ليس كل محمد ومثلا لانه يرجع في المحذورتين
الى قولنا كل زيد كل محمد وهو كاذب قطعا
قوله اما في قوته وكذا الوقت ليس زيد
كل انسان لكان كاذبا لانه في قوة قولنا
زيد كل انسان فلولم تكن المخزفة موجبة
ولا في قوة الموجبة لكانت ساذقة وذلك
حيث تكون سالمة لفظا ومعنى بان يقتض
حذف السلب باحد طرفيها كما اذا قلت
مثلا ليس كل زيد انسانا او كل زيد ليس انسانا

انما ذكرنا ان الحكماء
قد اختلفوا في كون
الواجب له وجود
او لا وجود له
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود

انما ذكرنا ان الحكماء
قد اختلفوا في كون
الواجب له وجود
او لا وجود له
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود
فان قيل لا وجود
له لان الواجب
هو الذي لا يتصور
ان يكون له وجود

فان قلت ان الاول قد لا يكون له السؤال حتى يتبين ان السلب لا يتحقق
 انما هو لاننا علمنا بغير هذا السلب انه لا عدول فالسؤال واكبره صحيحان لكن عدم ورود
 السؤال معلوم مما تقدم واما ما اعتد به اليوسى هذا فليس يحلله ٥

او نقول ليس زيد كذا انسان او زيد ليس كل
 انسان اما وجه صدق السالبة في المثالين
 الاولين فلانه لما استحال ان يكون لزيد
 كغير افراد صدق ان تلك الافراد المستحيلة
 ليست باسنان اذ لا يكون انسانا الا الله
 اكمل الرجوع في الخارج واذا كانت السالبة
 تصدق عند عدم موضوعها اكملت فمع
 عدم موضوعها المستحيل احدي وجهها
 افتقدت السالبة من الموجبة فان الموجبة
 تقتضي وجود موضوعها ليصح اتصافه
 بمحمولها لانها انبثقت اتصاف الموضوع
 بالمحمول فحيث كان الموضوع معه وما احرى
 اذا كان مستحيلا بطل الاتصاف الذي
 انبثته فكانت كاذبة واما السالبة فلا
 تقتضي وجود موضوعها لانها انما تنفي
 اتصاف موضوعها بمحمولها فحيث كانت
 موضوعها معدوما واحدي اذ كان مستحيلا

تحقق

فان قلت ان الاول قد لا يكون له السؤال حتى يتبين ان السلب لا يتحقق
 انما هو لاننا علمنا بغير هذا السلب انه لا عدول فالسؤال واكبره صحيحان لكن عدم ورود
 السؤال معلوم مما تقدم واما ما اعتد به اليوسى هذا فليس يحلله ٥

تحقق عدم الاتصاف لان المعدوم لا يتحقق

اب وجود
 ان تصدق الخ ففة التي اقبل فيها صدق
 السلب بالظرفي لما ذكرتم من كون السالبة
 لا تقتضي وجود الموضوع وهذه سالبة
 الا انها معدولة لوجود السلب في محمولها
 وذلك لاجتماعها في حكم الموجبة لما تنقذر
 ان السالبة المعدولة اعم من الموجبة
 المحصلة لا كقولنا ان هذه ليست سالبة
 معدولة لان السالبة المعدولة ليس فيها
 سلب سلب وانما فيها سلب محمول عدي
 فالسلب دخل فيها على موجبة الا انها
 معدولة واما هذه السالبة التي فيها
 سلب السلب فقد دخل فيها السلب على
 قضية سالبة لا على موجبة معدولة
 فنفي هذا السلب الثاني ما كان فيها قبل
 من الحكم السلبى وبالضرورة ان سلب

فان قلت ان الاول قد لا يكون له السؤال حتى يتبين ان السلب لا يتحقق
 انما هو لاننا علمنا بغير هذا السلب انه لا عدول فالسؤال واكبره صحيحان لكن عدم ورود
 السؤال معلوم مما تقدم واما ما اعتد به اليوسى هذا فليس يحلله ٥

ان السالبة
 هي الاتصاف
 لا محذور
 الذي حذر

فان قلت ان الاول قد لا يكون له السؤال حتى يتبين ان السلب لا يتحقق
 انما هو لاننا علمنا بغير هذا السلب انه لا عدول فالسؤال واكبره صحيحان لكن عدم ورود
 السؤال معلوم مما تقدم واما ما اعتد به اليوسى هذا فليس يحلله ٥

ان من يثبت السلب في الخبر
او يثبت السلب في الخبر
او يثبت السلب في الخبر

الحكم السلبى ايجاب ففق على هذه الفروق
احسن اللطيف فانه قد تجرر بعدم التنبه
له كسيرة واما وجه صدق السالبة في المثالين
الاخيرين فظاهرا لان موجب الكذب محجب
بموجبتهما فخل الفرد الواحد او ذلك
مستغنى فاذا دخل هذا السلب فبقى هذا
المستغنى ونفى المستغنى صدق وانما
الكذب اتيانها وايضا فموجب الكذب محجب
بهذه الموجبة ما اوجب فيها من المحمول
الكلي فاذا دخل السلب زال ذلك ورجع
الي السلب الجزى والتعليق الاول اقرب
واوضح والى سابط الكذب والصدق محجب
المخفية استمرنا بقولنا في الاسل وتلدب
اي المخفية مهما ابلغت للجزى افرادا
يعني حيث يدخل السور الكلي او الجزى
على الشخص الموضوع او المحمول وتكون
المخفية موجبة لانها التي تقتضي ثبوت

قوله ونفى المستغنى صدق اي واكثر المستغنى
لكن المستغنى صدق وكذا يقال في قوله
وانما الكذب اتيانها اي اكبر المستغنى
لانها لا الصدق والكذب مستغنى
او صنف اكبر من
قوله ونفى المستغنى صدق اي واكثر المستغنى
لكن المستغنى صدق وكذا يقال في قوله
وانما الكذب اتيانها اي اكبر المستغنى
لانها لا الصدق والكذب مستغنى
او صنف اكبر من

بموجبتهما
فخل الفرد الواحد
او ذلك
مستغنى
فاذا دخل هذا
السلب فبقى هذا
المستغنى
ونفى المستغنى
صدق وانما
الكذب اتيانها
وايضا فموجب
الكذب محجب
بهذه الموجبة
ما اوجب فيها
من المحمول
الكلي فاذا دخل
السلب زال ذلك
ورجع
الي السلب الجزى
والتعليق الاول
اقرب واوضح
والى سابط
الكذب والصدق
محجب
المخفية
استمرنا
بقولنا في
الاسل وتلدب
اي المخفية
مهما ابلغت
للجزى افرادا
يعني حيث
يدخل السور
الكلي او الجزى
على الشخص
الموضوع او
المحمول وتكون
المخفية موجبة
لانها التي
تقتضي ثبوت

تلك

تلك الافراد المستحيلة في الخارج وذلك
كذب بضرورة وقولنا او حلت باجماع
افراد في فرد واحد اي حيث يكون المحمول
كلما ويدخل عليه السور الكلي وذلك لا يكون
الا في القضية الموجبة وما في حكمها كقوله
زيد كل انسان وقوله ليس زيد ليس كل
انسان لانها في قوة الاول والمحمول
قوله ان يكون المحمول ايجابا كلما وقولنا
والا فغيرها اي وان لم يوجد واحد
من السببيين في القضية المخفية كانت
كثيرها من القضايا التي لا اخلاف لسورها
اي لا كذب في سبب اخلاف سورها
وانما كذب ان كذبت بسبب كذب مادتها
كقولك زيد بعض احجار او زيد الاي بعض
الكاتب فانهما كاذبان لان اجلا اخلاف
السور بل من اجلا المادة فلهذا تلك بان
وان لم يخفى فيهما السور عن موضع

كثير
بما
اجل
كثير
بما
اجل

ان ام يدان تكون مستحيلة او انها حادثة
ممكنة الا انها غير واقعة فلهذا امثال
عياها الاول للاول والساكن للساكن
في زيادة الكم كذا كذا موافق للمعنى
في زيادة الكم كذا كذا موافق للمعنى
في زيادة الكم كذا كذا موافق للمعنى

قال قلت لبعض الحكماء زيدا وبعض الكاتب
زيد الامي او لم يدخل فيهما السور اصلا
فقلت زيدا وحملا وزيدا الامي كاتب فلو لم
تذهب المادة وقلت مثلا زيدا بعض الا نشان
لكانت صادقة وان وجد فيها الخراف السور
وكذلك لو دخل السلب على الموجبات
الكاذبة بسبب الاغتراف في كانت صادقة
اذ لم تثبت المحال بل يتبينه تحقق صدقها
وبعد الضابط الذي ذكرناه جامع مانع
يشمل جميع المائة والاثني عشر المخزفات
وبالله تعالى التوفيق وما اعتبر
في صدق عنوانها وجود موضوعها في احد
الارزعة الثلاثة تسمى قضية خارجية
وما اعتبر فيها تقدير وجوده وان لم يوجد
فما رفق من الارزعة الثلاثة تسمى
قضية حقيقية يعني ان قولنا

مثلا كرجي قد يقترن بحسب الوجود
المراد بالصدق وجوده اي امكانه ان كانا عاما فليس
موضوعا محتملا بل لا يدخل التضييق
كقولنا سرجي حقيقي وهو الضابط بالصدق
غير ان كرجي سرجي مدوم لانها قسم ثالث
وقد يؤخذ القضية باعتبار الوجود الذي
عليها لكون السور في الامكان
على ما سيجي له محط

قوله وما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في احد الارزعة الثلاثة تسمى قضية خارجية وما اعتبر فيها تقدير وجوده وان لم يوجد فما رفق من الارزعة الثلاثة تسمى قضية حقيقية يعني ان قولنا مثلا كرجي قد يقترن بحسب الوجود المراد بالصدق وجوده اي امكانه ان كانا عاما فليس موضوعا محتملا بل لا يدخل التضييق كقولنا سرجي حقيقي وهو الضابط بالصدق غير ان كرجي سرجي مدوم لانها قسم ثالث وقد يؤخذ القضية باعتبار الوجود الذي عليها لكون السور في الامكان على ما سيجي له محط

اكارجي تارة وقد يقترن بحسب الحقيقة
اخرى اما الاول فعناه كل ما صدق انه
في اكارج فهو وبقيت فيه صدق
الحقيقة والباقي على تلك الافراد
المصدق عليها في اكارج سواء كان في
الحال او غير الماضي او المستقبل واسا
الثاني فليس المراد منه كل ما له دخول في
الوجود في اكارج بل المراد كل ما لو وجد كان
في موضوع لو وجد كان ب سوا كانت
موجودا في اكارج او لم يكن وسوا كانت
واجبا او ممكنا او مستحبا والفرق بين
الاعتبارين ظاهر فان الاول قد رنا انحصار
الالوان اكارجية في السواد صدق
بالاعتبار الثاني كل ما من لون لام
معناه كل ما لو وجد كان لونا فهو حتمي لو
وجد كان سوادا وذلك باطل وامسا
بالاعتبار الاول فبالعكس من ذلك

نسواد لان معناه كل ما لو وجد كان له

اي افراد
الحقيقة
والباقي
زائدة
فأما
تدعى بها
لا تكلالة
في صدق
الموضوع
فقط
سما

وذلك ان
الحال
انما جا
في
الموجبات
قوله
وما اعتبر
اذ سرجي
تسمى
القضية
الخارجية
وحقيقية
ه

اي انه اسباب وقوله في اكارج متعلق بصدق
واعلم انهم قد جردوا في الحقيقة بغير
في اكارج في احد اقسام الاختصاص
وتأثيرها رفع توهم تصور حركات
الاحكام على مادة معينة دون غيرها
لمع ان المراد في الفرض تقدير
الكل واحد الفعلية من غير نظر الى
مادة ما من المواد فمن اراد ان
مثل بالمراد لو سجد على اكارج كما

قوله وما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في احد الارزعة الثلاثة تسمى قضية خارجية وما اعتبر فيها تقدير وجوده وان لم يوجد فما رفق من الارزعة الثلاثة تسمى قضية حقيقية يعني ان قولنا مثلا كرجي قد يقترن بحسب الوجود المراد بالصدق وجوده اي امكانه ان كانا عاما فليس موضوعا محتملا بل لا يدخل التضييق كقولنا سرجي حقيقي وهو الضابط بالصدق غير ان كرجي سرجي مدوم لانها قسم ثالث وقد يؤخذ القضية باعتبار الوجود الذي عليها لكون السور في الامكان على ما سيجي له محط

اي ان
الامر
بالصدق
وجوده
اي
امكانه

لانه يلذب قولنا كل بياض لون لان معناه كلما
 هو بياض في الخارج فهو لون في الخارج واذا
 لم يكن للبياض وجود في الخارج كان كاذبا
 ويصدق قولنا كل لون سواد لان معناه
 كل لون في الخارج فهو سواد في الخارج وهذا
 ظاهر وقد عيّن صدق الحقيقة والخارجية
 كما في قولنا كل انسان حيوان فنظهر بهذا
 ان بيني الموجبتين اذا كانت احدهما
 حقيقية والاخرى خارجية فهو ما يخص
 من وجه والوجه الشرا يقولنا
 وبينهما وبين الخارجية عموم وخصوص
 من وجه ان كانتا موجبتين كليتين او
 جزئيتين سالبتين اما وجه العموم
 والخصوص من وجه في الكليتين الموجبتين
 فهو ان الكلية الحقيقية الموجبة تصدق
 بدون الخارجية حيث لا يكون الموضوع
 موجودا اسلا لقولنا كل عتقا طائر وقولنا

لان
 الموجبة
 كاذبة
 عند عدم
 الموضوع
 الكليتين

وكلما كان
 الموضوع
 موجودا
 في الخارج
 كان
 القول
 صادقا
 وكلما
 كان
 الموضوع
 غير موجودا
 في الخارج
 كان
 القول
 كاذبا
 وكلما
 كان
 الموضوع
 موجودا
 في الخارج
 كان
 القول
 صادقا
 وكلما
 كان
 الموضوع
 غير موجودا
 في الخارج
 كان
 القول
 كاذبا

ان اعتبار
 الاول ان
 الخارج في

كل بياض لون في المثال السابق ونصدق
 الخارجية دون الحقيقة حيث يكون الموضوع
 موجودا ويصدق الحكم على جميع الافراد
 الموجودة منه دون المقدرة كما لو لم يوجد
 مثلا من الاشكال الا المثلث فانه يصدق
 كل شكل مثلث باعتبار الخارج دون اعتبار
 الحقيقة ومنه كل لون سواد في المثال
 السابق ونصدق الحقيقة والخارجية معا
 حيث يكون الموضوع موجودا والحكم صادق
 على جميع افراد الموجود والمقدرة كقولنا
 كل انسان حيوان اما وجه العموم والخصوص
 من وجه في الجزئيتين السالبتين فلا هما
 نقيضتا الكليتين الموجبتين السالبتين
 اللتين ثبت بينهما العموم من وجه ونقيضتا
 الاعميين من وجه لا يكونان الامتيازتين
 او بينهما عموم من وجه فتصدقان معا
 في قولنا مثلا بين انسان حيوان ليس بقر

في قولنا
 بين انسان
 حيوان ليس
 بقر

وتصدق الحقيقية دون الخارجية في قولنا
 في المثال السابق حيث تقدر انحصار الاول
 الخارجية في السواد بعض اللون ليس بسواد
 وتصدق الخارجية دون الحقيقية اذا قلنا
 على تقدير هذا الانحصار السابق بعض
 البياض ليس بلون وبالله تعالى التوفيق
 فان كانتا موقعتين خبريتين فالحقيقة
 اعم مطلقا من الخارجية اما كانت
 الحقيقية في هاتين الخبرتين اعم مطلقا
 من الخارجية لانه متى صدق الحكم على بعض
 الافراد الخارجية صدق على بعض الافراد
 المقدره من غير عكس وبالله تعالى التوفيق
 وان كانتا سالبتين فالخارجية
 اعم مطلقا من الحقيقية لما ثبت ان نقيض
 الاخيرة اعم مطلقا من نقيض الاخرى والسالبة
 الكلية الخارجية هي نقيض ايجابية الموجبة
 الخارجية التي هي اخف من ايجابية الموجبة

الحقيقية

مقال
 حقيقة كان
 او تقدير
 كما
 السواد
 ان لفظ

لو قال ردا
 يلزم منه
 رقي المحقق
 متى امكن
 لكان ادعى

في السالبة
 في الموجبة
 الحقيقية

في السالبة الكلية الخارجية

الحقيقية فتكون اعم من السالبة الكلية الحقيقية
 التي هي نقيض الموجبة ايجابية الحقيقية
 ولانه متى صدق السلب عن جميع الافراد
 المقدره صدق السلب عن جميع الافراد
 الخارجية ولا يعكس لان صدق السلب
 الحقيقي اما لا انتفا الموضع محققا كان او لا
 مقدر او اما لعدم ثبوت المحمول للموضع فانما
 لو ارتفع ما صدق الايجاب وايضا كانت
 يلزم صدق السلب الخارجي بخلافه هو فان
 صدقه زعم كان لا انتفا الموضع محققا ولا
 يلزم منه صدق السلب الحقيقي اي بحسب
 تقدير وجود الموضع وبالله تعالى التوفيق
 هذا حكم الاتحاد بينهما في اللين والكم
 يعني ان هذا الذي تقدم عرف منه
 ما بين القضية الحقيقية والقضية
 الخارجية اذا كانتا متحدتين في اللين والسلب
 والايجاب وفي الكم وهو اكلية وايجابية

الموجود من غير عكس لان سلب الاخيرة
 يستلزم سلب الاخرى من غير عكس

قوله لو ارتفع اي انتفا الموضع وعدم ثبوت
 المحمول اي بان ثبت المحمول للموضع
 فيكون صدق السلب الخارجي محققا
 في جميع الافراد الخارجية
 ولو لم يثبت المحمول للموضع
 لم يكن صدق السلب الخارجي
 محققا في جميع الافراد
 الخارجية بل هو محقق في
 بعض الافراد الخارجية
 والى هذا ما تقدم

هو

وذلك بان تكونا كليتين موجبتين او سالبتين
 او جزئيتين موجبتين او سالبتين وهي
 المحصورات الاربع من الحقيقية مع المحصورات
 الاربع امثالا من الكارمية فلهذا اربع
 انظار فان اختلفا في الكم والكن معا او في
 احدهما ففي ذلك اشاعت من صنف
 المحصورات الاربع الحقيقية فيما لا يماثلها
 من المحصورات الكارمية وهي ثلاث والي
 هذه المتطوع الاختلاف اشترنا بقوله فقط او التي فقط
 فان اختلفتا فيهما او في احدهما فالكلية
 الموجبة الحقيقية اعم من وجه من سائر
 المحصورات الكارمية وشكها الكبرية
 السالبة الحقيقية فاما اذا اعم من جميع
 المحصورات الكارمية من وجه اشأ
 وجه كون الكلية الموجبة الحقيقية اعم من
 وجه من الموجبة الكبرية الكارمية فهو
 ما مر في الكليتين الموجبتين واما كونها اعم

من
 ان يكونا كليتين موجبتين او سالبتين او جزئيتين موجبتين او سالبتين
 او كليتين موجبتين او سالبتين او جزئيتين موجبتين او سالبتين

من وجه من السالبتين الكارميتين فليصادق
 الجميع عند انتفا الموسوع في الخارج مع صحة
 ثبوت المحمول له بقدر الوجود وسد ثبوتها
 بدون السالبتين عند وجود الموسوع
 وثبوت الحكم بجميع الافراد الموجودة والمقدرة
 وبالعكس حيث لا يكون للموضوع ثبوت الحقيقة
 ولا مقدرة كقولنا لا شيء من الممتنع بوجوده او
 حيث لم يثبت المحمول للموسوع في نفس
 الامر كقولنا لا شيء من الحيوان بحجر واما كون
 السالبة الكبرية الحقيقية اعم من وجه
 من كل واحدة من الكارميات المخالفة لها
 فلتحقق العموم من وجه بين نقايتها فاذا
 اخذنا السالبة الكبرية الحقيقية مع الكلية
 الموجبة الكارمية فالنسبة بينهما العموم
 من وجه لان بين تعريضهما وهما الموجبة
 الكلية الحقيقية والسالبة الكبرية الكارمية
 محمول من وجه وكذا اذا اخذناها مع الموجبة

ان السالبة
 الكبرية
 الحقيقية
 والكارمية
 السالبة
 الكبرية
 الحقيقية
 والكارمية

ان مع عدم التساين هاهنا بين الاصول لمشا هذه
 اجتماعها فلا يرد من ذلك حتى يتم ما ادعاه سيقنا

بيان المقوم
فيها اذا
اذا

الحمد لله وحده

ان

من السالبة الكلية الخارجية الك
التي هي اخص من سالبتها
اي السالبة الكلية الخارجية

ان تكون السالبة الكلية الحقيقية اخص
لان الاخص من الاخص من شيء اخص من
ذلك الشيء ضرورة وايضا فلان الموجبة
الكبرى الحقيقية على ما يأتي اعم مطلقا
من الموجبة الكلية الخارجية ونقيض
الاعم اخص من نقيض الاخص واما وجه
كون السالبة الكلية الحقيقية مباينة
للموجبتين الخارجيةين فلان صدق كل واحد
منهما يستلزم صدق الموجبة الكبرى الحقيقية
فيلون نقيضها مباينا للموجبتين الخارجيتين
لان نقيض اللانم مباين للملزم ضرورة
وبالله تعالى التوفيق واكبرية الموجبة
الحقيقية اعم من مخالفتها الخارجية من وجه
الا الكلية الموجبة الخارجية في اعم منها
مطلقا اما كون اكبرية الموجبة الحقيقية
اعم مطلقا من الموجبة الكلية الخارجية فلان
الحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على

الامانة
المعروف
لا
التمائم
ولا
سائر

من البتة الجزية الخارجة

لا يمكن
لا يمكن
لا يمكن
لا يمكن
لا يمكن
لا يمكن
لا يمكن
لا يمكن

انسانا وليس حيوانا فيلزم ان يصدق بالا اعتبار
 الحقيقي بعض الانسان ليس حيوانا ونريد
 بالمعنى ذلك الفرد المستعمل وهو الذي
 ليس حيوانا واذا صدقت هذه الجزئية
 السالبة لزم كذب نقيضها وهو الكلية
 الموجبة فالحق اذن ان يترادف التقسيم
 قضيه اخرى يؤخذ باعتبار ذلك
 لا باعتبار الخارج ولا باعتبار التقدير
 المحقق لقولنا مثلا شربك الاية الحق
 محتمل وقولنا كل محتمل مدوم والمحتمل
 في ذلك كما صدق عليه في الذنوب انه
 شربك الاية الحق صدق عليه في الذنوب
 انه محتمل وقس عليه وبالله تعالى التوفيق
 وسور الكلية الموجبة في الجبر كل
 وجميع وما في معناها كقولك كل جبر
 متغير وجميع المتغير حاد وسور السلب
 الكلي لا شيء ولا واحد وما في معناها كقولك

لا شيء

لا شيء من الجبر بتقديم ولا واحد من الجبر
 يعني عن الفاعل وعونه ما في الجبر
 لا يتحقق غير من الله تعالى وسور
 الإيجاب الجبري بعض واحد كقولك
 بعض الذات جبر واحد من الصفات
 عرض وسور السلب الجبري ليس كل
 وبعض ليس وليس بعض كقولك ليس
 كل حيوان انسان وبعض الحيوان ليس
 انسانا وليس بعض الحيوان انسانا
 وقد استعملوا هذا الأخير للسلب الكلي
 كقولك ليس بعض الحيوان حيوانا لا شيء
 من ابعاضه في هذه قضايا ثمانية
 مراده بالجميع القضية الخارجية
 والقضية الحقيقية والقضية الذاتية
 وانما سمي اللفظ الالهي المقيم او
 المتعريف سور الاحاطة بجميع الأفراد
 او ببعضها كاحاطة السور كسب بكر

اي بعض
 افراد
 الذات
 سمي

قوله في هذه قضايا ثمانية الخ سار اليه المسورات
 سواء كانت حقيقية او خارجية لان السور اما
 كلي او جزئي وكل منهما اما تسلي او إجمالي وعالي
 كل من هذه الاربعه اما ان يكون القضية
 حقيقية او خارجية ولم يشترط في القضية
 لفظ استعمالها في

قوله والعلاقة فيه الاحاطة في الكلام مسماوية
فكان عليه ان يقول والدلالة المسماوية هي
الاحاطة وفوقه حقيقة عينية وهي سوية
ما وان مجاز لغوي ان ينظر للمساوية
او حقيقة عينية ان ينظر للدلالة
والمسماوية مجاز لغوي وحقيقة عينية
باعتبارها سوية

المدينة او بعضها فانه ايضا يسمى سورا
وان لم يحط بجميعها فهو مجاز لغوي والعلاقة
فيه الاحاطة وحقيقة عينية واعلم
ان الكل المستعمل في اسوار القضايا يطلق

عندهم بحسب الاستعمال على مفهومات
ثلاثة الكلية وهو ما لا يمنع نفس تصور
من وقوع الشراكة فيه كالاستعمال الجماعي
فوق اعتبار المادة لحقيقة الانسان وهو
كونه حيوانا ناطقا والكل المجموعي والكلية

قوله والكل المجموعي ان يكون له رجل واحد
مجموع افراد اخر حيز وقوله والكلية هو كذا انسان
فيكونه رقيقا

والمعتبر من هذه المعاني الثلاثة في معنى
كل المستعمل في سور القضايا المعنى الثالث
وهو الكلية دون المعينين الاوليين
وهما الكلي والكل المجموعي والمعنى في ذلك
ان المعبر عن القياسات والعلوم هو

المعنى الثالث لانه لو كان المعبر احد
المعينين الاوليين لكان لا يفيج السكالا
الاول هو ابني الاسكال فضلا عن

غيره

الذي هو

مبده لانه لا يتقدم الحكم من الاوسط الى
الاسفل حينئذ اما اذا عني بنا به الكلي
فللمفاهيم الكليتين الاسفل والارسط
والحكم على احد المفاهيم لا يتقدم الحكم
على الاخر الكلي لقولنا الانسان حيوان
واحيوان جنس طبيعي او عقلي ولا تلزم
النتيجة واما اذا عني بنا به الكل المجموعي
فلما كان ان يكون الاوسط اعم من الاسفل
والحكم على مجموع افراد الاعم لا يجب ان
يكون حكما على مجموع الاخص فانك اذا
قلت مجموع الانسان حيوان ومجموع
احيوان فرس وحمار وغيرهما لم يصح
ان يكون مجموع الانسان كذلك واما
لو اعتبرنا في معناه المعنى الثالث لزم
ان يتقدم الحكم من الاوسط الى الاسفل
لكون الاسفل من افراد الاوسط حينئذ

قوله
طبيعي
اي اذا
لا حكمنا
مفهوم
وتطلقا
النظر
من كونه
لا يمنع
من
وقوع
الشراكة
وتقدم
او عقلي
اي اذا
نظرا
الى معناه
وتقوا

ويأتي كلامنا واضحا لا يحتاج الى شرح

ما لا يمنع نفس تصور
وقوع الشراكة فيه فهو
طبيعي باعتبار حقيقته
باعتبار اخر

اي اما عدم الانتاج اذا عني بنا

قوله لكون الاسفل من افراد الاوسط
عكس مفهوم انفراد حتى ياتي الاولين لان
الكليات النوعية داخلية تحت الجنس
ومجموع افراد الانسان مثلا داخلية تحت
مجموع افراد احيوان فلو كان كذلك لكان
على جميع افراد الاوسط من جملة افراد
الاسفل لكان على ما ينبغي

سواء المتطوع بالتفكير على بعض ما ذكرناه
 هذه الامثلة بما هو اجنبى عن فن المنطق
 لكنه مما يحبه المتعلم فنقولنا في مثال
 الكلية الموجبة كل جسم متغير اي كل ماله
 مقدار يتغير فراغا فانه فهو متغير اما بالحصول
 والمساواة لتغير بعض الاجرام من نقطة
 الي علة ومن علة الي مضمة ثم لا ذلك
 وتغيرها من حكمة الي سلون وعكسه
 ومن علم الي جهل وعكسه الي غير ذلك من
 التغيرات التي لا يتخسر واما بالحصول
 من غير مساواة لبعض احوال الارضين
 والافلاك فان المتغير حاصل فيها على
 القطع لا تقدم ما قام بها من اعيان
 الاجتماع والالوان وغيرهما في كل لحظة
 لما قام عليه البرهان من عدم ثبات الاعراض
 الا اننا لا نشاهد ذلك با بصائرنا وايضا
 فهي تقبل من التغيرات اكسيميما مشهور



في الاصل بالانبياء
 في الذي يتناهي
 فلا يتناهي في الوجود

في امثالهما فكل جسم اذن فهو متغير بالحصول
 او بالقول وقولنا جميع المتغير حادث
 هذه الامثلة مع ما قبله انتظم منها قياس
 من الصواب الاول من الشكل الاول
 فينتجان كل جسم متغير حادث ودليل الكبير
 ان كل جسم لما كان ملازم للصفات التي
 تقبل الوجود والعدم بدليل مساواة ذلك
 فيها وكل ما يقبل الوجود والعدم فهو جاز
 متغير في وجوده الي مرجح بمرجه علمي
 ما يتاويه في القول فلا يكون الاحداثا
 فتلك الصفات التي لازمت الاجرام لا يمكن
 اذن ان تكون قدعية فتبين اذن ان
 تكون حادثا والاجرام ملازمة لها لانها
 فتبين ان تكون حادثا مثلها واذا علم
 احدت جميعها وجب افتقارها الي من
 يحدثها ويرجح ما يشاء فيها من احوال
 علي ما يقابله ويجب ان يكون واجب

اي فيما
 حصل
 فيه تغير
 من

كان الاول
 ان يقول
 فينتج ان
 القياس

قول
 ما يشاء
 اي ما اراد
 فيها

فانما

الوجود مخالفا لجميع احوادث عام القدرة
 والارادة والعلم واحدا اعتبرا منزها عن جميع
 التقايص والالتم محجزة وعدم صلاحيته
 للالوهية وقولنا في مثال المسالبة الكلية
 لاشي من اجمع تقديم يعني لو كان قدما
 لكان مجردا عن كل ما ينقسم الي الفاعل وهو
 المعقد ارا المحسوس واكثر المحسوس والسمة
 المحسوسة من حركته وسكونه وغيرها
 وذلك لا ينفك وقولنا ولا واحد من ايجابه
 عن الفاعل لانه لو استغنى جاز من
 ايجابات عن الفاعل لزم ترجيح احد
 ايجابتين اللذين يقبلان من غير تفاوت
 علي مساوية بلا مرجح وذلك لا ينفك
 وقولنا ونحو ما في الحديث لا يستحضر
 اعين من الله لا شك ان هذه مسالبة
 كلية والحداد بالغيرة التي اقتضت هذه
 المسالبة بتوحيها للموحي تبارك وتعالى

لازنها

اربا انظروا عدم ايمان الاله بها

لايها من تحريم الشور علي المحارم بغير اذن
 من المولي تبارك وتعالى وسنة العقوبة
 دينيا واخريا لمذ انهم كما بغير اذن واما
 الفيرة بمبني الاخفة والاعتراف والتقية
 في الذات بسبب انهم كاسم بغير انهم كاسم
 علي القاير فمستحيلة علي المولي تبارك
 وتعالى ولا يوجد من هذه الكذب اطلاق
 المستحسن علي الله تعالى كما اخذت الركني
 رحمه الله تعالى وبني غفلة سببها الاعتذار
 بقول الخوييني ان الموصوف بافعال التفسير
 لا بد وان يكون بعض ما يضاف اليه وذلك
 خاص بافعال المتفضل حيث يكون مضافا
 اما اذا لم يكن مضافا وذكر به المتفضل
 عليه مجردا عن لم يلزم حينئذ ان يكون
 المتفضل من جنس المتفضل عليه ولهذا
 نقول زيد اجري من اكله ولا يجوز ان
 نقول زيد اجري اكله ونقول يوسف

ان يكون
 افعال
 التفسير
 بعض
 مضاف
 اليه

قوله بغير انهم كاسم اي يسبق انهم كاسم يقال
 عند الشيء اذا سبقه شيئا

حل

احسن من اخوته ولا يجوز ان تقول يوسف
 احسن اخوته لان اضافته اخوته يستلزم
 خروجهم منهم فليس هو بينهم ولو قلت
 يوسف احسن الاخوة من غير اضافته
 الاخوة اليه لجاز لانه بعض الاخوة واكد
 وقع فيه افعلا التفضيل غير مضاف فلا
 يقتضي المجازفة بئى موصوفه وبئى
 المحمور وعن قولنا في مثال الموحية
 اكبرية بعض الذات جرم يعني ان الذات
 عند اهل الحق اعم من الجرم لانها صادقة
 على الذات الكادئة وهي الاجرام وعلى
 الذات العلمية القدسية وهي ذات
 مولانا تبارك وتعالى فانها ذات موسوفة

بالذات بالصفات وليست جبريا والالتم
 ان لا تنطبق الصفات المعاني من القدرة
 والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر
 والكلام لا سيما في قيام الصفات بالصفه

وفيه

ان قوله بعض الذات
 انما هو بعض الذات
 لا هو الذات
 كما ان قوله بعض
 الجرم هو بعض الجرم
 لا هو الجرم

وفيه تبيين على كساد مدح الكشونية
 القائلين بمدادفة الذات للجرم فكل ذات
 عندهم جرم وبالمعنى فلهذا حكموا بالتحسيم
 في حق الذات العلمية تعالى الله عن قولهم
 وكساد مدح الباطنية والنصارى القائلين
 بمثل قول الكشونية في مدادفة الذات للجرم
 لانهم لم يمتدحوا جميع الاجرام فحكموا
 على الذات العلمية بانها صفة من الصفات
 تعالى الله عن قولهم علو البير او قولنا واحد
 من الصفات عرسه يعني ان الصفه صادقة
 على الصفه القدسية وهي صفة مولانا جلال
 وعز وجل على الصفه الكادئة التي يستعمل علمها
 النفاق وهي الدنس وسميت عرسا لانه
 لا انفالها فتعذر للجرم ثم تقدم ان وجود
 ولقد انتم الدنسا وسرعته زوالها
 سماها مولانا جلال وعلا عرسا فقال تبارك
 وتعالى تبارك عرس الدنيا والله يريد

كان الاول ان يقول لانها مقدسة ثم تقدم
 لكان اختصارا وصحح

اي لا يجاب والسلب

اي لا يجاب في التمام

الكلي وتوافقنا في المحصل او العدول
 تناقضنا وبالعكس نفياً لنا في الصدق
 موجباً وفي العذب سالبين وان
 اختلفنا فيما كانت الموجبة اخص من احد
 السالبة لا تشك ان الذي انشأه
 بين المتأخرين على سبيل الاطلاق من
 غير تقييد ان الموجبة محصلة كانت او
 معدولة تقتضي وجود الموضوع واداً
 ارادوا في مجالس الاقدان يفرقوا بين
 الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة
 في قولنا مثلاً زيد هو لا عالم وقولنا زيد
 ليس هو بعالم يقولون معنى الارضي التي
 هي موجبة معدولة زيد وحيد بصفة
 غير العلم ومعنى الثانية التي هي سالبة
 محصلة زيد لم يوجد بصفة العلم ولا
 تشك ان هذا التفسير يقتضي وجود
 الموضوع في الموجبة المعدولة وعموم

اي لا يجاب في التمام
 بوجه سلب
 اي لا يجاب في التمام
 بوجه سلب
 الفهم سلب
 الموجود

الموجود والمعدوم في السالبة المحصلة وهذا
 التفسير ان مفهومه من الاقدمين وحصل
 به اجماع فالسمع والطاعة والا فالذي
 يتبادر الى الذهن ان معنى العدول في
 قولنا زيد هو لا عالم مثلاً ان زيداً يتصرف
 فيكونه لا عالم ومعنى السلب في قولنا زيد
 ليس هو بعالم ان زيداً لا يتصرف بكونه
 عالماً فاذا كان هذا معنى المعدولة
 والسالبة فليس في قولنا في المعدولة
 ان زيداً يتصرف بكونه لا عالماً ما يقتضي
 ان زيداً لا يدان يكون موجوداً فانت
 المحمول اذا كان عدمياً او مستلزماً

الموجود والمعدوم صحيح ان يتصرف به الموجود
 والمعدوم ولما ابيح ان يتصرف بالمعدوم
 بانه ممكن ومفهوم ومذكور وخبرها من
 الصفات العددية والمتقلبة التي
 يستلزم فيها الموجود والمعدوم بل قد

استدلوا باننا نقول او مستلزمنا الى
 في الامور الاعتبارية كذلك قوله
 وعرفها من الصفات العددية
 تحالف لان الامور العددية
 مقابلة للامور الاعتبارية وانما
 ان في الكلام حذف الواجب ما عرفت
 والمقدور بانه ممكن ومفهوم ومذكور

اي لا يجاب في التمام
 بوجه سلب
 اي لا يجاب في التمام
 بوجه سلب
 الفهم سلب
 الموجود

قوله اذا كان عدمياً او مستلزماً
 حذف السلب وقوله او مستلزماً
 قال الامور الاعتبارية مستلزم كذا

ويختلف في التخصيص والعدول وقولنا نعم ندنا
 في الصدق موجبتي مثلا لهما الشخصيتان
 الاوليان من المثالين السابقين وهما
 زيد عالم وزيد هو لا عالم وانما نقادنا
 في الصدق لانه ان وزيد زيدا فهما لا يجمعان
 في الصدق وان كان معدوما فكذا كذلك
 هما كاذبتان معا لانهما لما كانتا
 موجبتين فهما لا يصدقان الا عند وجود
 موضوعهما فاذا فرض عدمه كذبتا
 معا وقولنا في الكذب سابقين اي
 ونقادنا في الكذب ان لا يجمعان
 على الكذب في حال كونهما سابقين
 ومثلا لهما الشخصيتان الاخيرتان
 من المثالين السابقين وهما قولنا زيد
 ليس هو عالم وزيد ليس هو لا عالم وانما
 نقادنا في الكذب لان زيدا ان كان
 موجودا فهما لا يجمعان على الكذب بل

لا بد

لا بد من صدق احدهما وان كان معدوما
 فلم يجمعوا اليه على الكذب بل هما صادقان
 لان السالبة لما كانت لا تقتضي وجود
 الموضوع مع صدقها عند عدم موضوعها
 وانما صدقتا عند عدم زيد لان معنى
 السالبة المحصلة ان زيد لم يوجد
 بصفة العلم ومعنى السالبة المعدولة
 ان زيدا لم يوجد بصفة غير العلم ولا
 شك ان زيدا المعدوم لم يوجد مستقفا
 بالعلم ولا مستقفا بغيره وقولنا وان
 اختلفتا اي الشخصيتان فهما اعني
 الكيف وفي التخصيص والعدول ومثلا لهما
 الشخصيتان الاولى مع الشخصيتان الاخيرة
 من المثالين السابقين وهما قولنا زيد عالم
 مع قولنا زيد ليس هو لا عالم وقولنا زيد
 هو لا عالم مع قولنا زيد ليس هو عالم
 وقولنا كانت الموجبة اخص من السالبة

في الدور
 مساوية
 والدور
 بالواو
 لا ياد
 سندا

وكل واحد فيه قسمان مجموع الانظار قسم
العلمية العليا
المجمعة والموجبة
انها صفة ذاتية لا يمكن
ان تكون صفة خارجية
ولا يوجد احد لا يتكلم
باللغة الا بالعلمية
التي هي صفة ذاتية
لا يمكن ان تكون
صفة خارجية
ولا يوجد احد لا يتكلم
باللغة الا بالعلمية
التي هي صفة ذاتية
لا يمكن ان تكون
صفة خارجية

وكل واحد فيه قسمان مجموع الانظار قسم
العلمية العليا
المجمعة والموجبة
انها صفة ذاتية لا يمكن
ان تكون صفة خارجية
ولا يوجد احد لا يتكلم
باللغة الا بالعلمية
التي هي صفة ذاتية
لا يمكن ان تكون
صفة خارجية
ولا يوجد احد لا يتكلم
باللغة الا بالعلمية
التي هي صفة ذاتية
لا يمكن ان تكون
صفة خارجية

التأنيدي

اقسامها كاقسام العملية فتكون مخصوصة
 كما تكون العملية مخصوصة الا ان خصوص
 العملية يكون موضوعها جزئيا وخصوص
 الشرطية بان يخص اللزوم في المتصلة
 او العناد في المتصلة بحالة معينة او
 زمن معين مثال المتصلة المخصوصة
 كالمات شخص اي وهو كافر فهو محله
 في النار ومثله ان تقول كالمات شخص
 وهو مؤمن فاستحق لم يرب من فسقة
 فهو في مستقيمة الله تعالى يستحق
 العقوبة شرعا الا ان يغفوا المولى تبارك
 وتعالى عنه بفضل له ومثال المتصلة
 المخصوصة قولنا مثلا اما ان يكون
 الانسان وهو مكلف طائفا واما ان
 يكون عاصيا ومن اجل مفاصلة خصوص
 الشرطية لخصوص العملية في ان

خصوصها

وهي كل من
 الاصل
 المتصلة
 او المتصلة

فقد
 اثبات
 لزومها
 بالذات
 على كل
 فرد

خصوصها لا يرجع الى تشخص مقدماتها بل
 المخصوصة الشرطية سنة احوال
 وهي الكلية والجزئية والاهمال مع
 الايجاب في كل واحدة من هذه الثلاث
 او السلب نقولنا في الاصل وتكون
 مهملة التي راجع الى الشرطية كانت
 مخصوصة او غير مخصوصة فتكون
 سنة اقسام في كل واحدة من المخصوصة
 وغير المخصوصة فالجميع اثباتا قسما
 ومعنى كلية الشرطية تعميم لزومها او
 عنادها في جميع الاحوال الممكنة ان
 كانت موجبة وتقيم سلب لزومها او
 عنادها في جميع تلك الاحوال ان كانت
 سالبة ومعنى جزئية اثبات لزومها
 او عنادها او سلبها في بعض الاحوال

قوله او سلبها بالذات وعلى كل فرد اثبات
 لزومها اي اثبات لزومها او سلبها وقوله
 في بعض الاحوال اثباتا قسما اي اثبات
 سلب وقوله من غير تعميم اي ان لا يصح
 الذي هو التعميم الكلية ولا يثبت ما تقدم
 من استصحابا التعميم لانه في الوقت
 والحالة وقد اختلفوا في اثباتها

وجه حمل التميم في جميع الاحوال المحلثة
 والتخصيص ببعضها ومعنى ايجابها
 اثبات لزوم او العناد ومعنى سلبها
 رفع اللزوم او العناد ولا عبرة بطرفي
 الشرطية موجبي كانا او سالبين
 او مختلفين وكذلك صدق الشرطية
 انما هو بصدق المعنى الذي دللت عليه
 من اثبات لزوم او عناد او تفريقهما على
 العموم او الخصوص ولا عبرة في ذلك
 بصدق اجزائها او كذبها وان كانت
 الشرطية في قوله تبارك وتعالى لو
 كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قطعية
 الصدق لان الذي دللت عليه من لزوم
 الفساد في السموات والارض عند
 تعدد الاله حق وقوله صدق وطرفا
 هذه الشرطية وهما تعدد الاله وفساد السموات
 والارض ليسا ثابتين وبالله

ان يقول
 او الاحتمال
 لا اجل ان
 قد حصل
 المحلثة

اي في
 احد طرفي
 في المسئلة
 الذي عليه
 عدم
 الاستثناء
 وقوله
 واما ان
 لا يكون
 اذا اردنا
 ونستحق
 من سجد

تعالى

تعالى
 التوفيق وسور الاحجاب الكلية في
 المتصلة كلاً ومهما وفي المتصلة دائماً
 وسور السلب الكلية فيها ليس البتة
 وسور الاحجاب الجزئي قد يكون وسور
 السلب الجزئي ليس كلاً وليس دائماً
 وقد لا يكون والادمال باطلاق اب
 ولو اذاني المتصلة ونقطه اما في
 المتصلة كنونك في الموجبة المتصلة
 اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ففي
 السالبة ليس اذا كان الشيء حيوانا كان
 انسانا وقوله في الموجبة المتصلة
 اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان
 لا يكون انسانا وفي سالبتهما ليس
 اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان
 لا يكون انسانا مثال الموجبة
 الكلية المتصلة قولنا مثلا كلاً ومهما
 كان الموجود جائزاً كان حاداً مستقيماً

اي فيها
 اليم

بمعنى ان
 كقصد
 ثابت
 بين
 بين
 عدم
 الاستثناء
 وقوله
 واما ان

لا يكون
 اذا اردنا
 ونستحق
 من سجد

قوله ليس كلاً اعلم انه اذا تقدمت ليس على كل
 يكون الكلام من غير سلب العموم كلاً ما اذا
 تأخرت ليس فتكون الكلام من عموم السلب
 فان قلت يرد على ذلك قول السمع فيما سمي
 في سائر الكليات المتصلة ليس الكلية
 كان الموجود ان كانه بطلنا تقدم حرف
 السلب وحرف يانه من عموم السلب
 واجيب بان هذه القاعدة اعلمت او
 يقال يمكن ذلك ما لم يدل ليس على الكلية
 والا كانت من عموم السلب في جميعها

الى الفاعل المختار ومثال الموجهة الكلية
 المتفصلة قولنا مثلا دايما اما ان يكون
 الموجود قدما واما ان يكون حادثا
 ومثال الكلية السالبة فيها قولنا
 مثلا في المتصلة ليس البتة كلما كان
 الموجود جازيا كان غنيا عن الفاعل
 المختار ونحن المتفصلة ليس البتة
 اما ان يكون الموجود جازيا واما ان
 يكون منتزعا الى الفاعل المختار ومثال
 الموجهة الجزئية قولنا مثلا في المتصلة
 قد يكون اذ اقامت المومن نجما من عذاب
 القبر وفتنة وفي المتصلة قد
 يكون لا يخلوا اما ان يكون الانسان
 مطيعا واما ان يكون عاصيا ومثال
 الجزئية السالبة قولنا مثلا في
 المتصلة ليس كلما مات المومن نجما
 من عذاب الله تعالى او قد لا يكون

لا حاجة
 الى قوله
 مثلا في
 الموضع
 كالمادة
 قوله
 مثلا ذلك
 في بيان

لا حاجة
 الى قوله
 لا يخلوا
 نسبه

اذ اقامت المومن نجما من العذاب ومثلي
 المتفصلة ليس دايما اما ان يكون
 الانسان مطيعا واما ان يكون عاصيا
 وقد لا يكون اما ان يكون الانسان
 اذ قولنا في الاصل وسور السلب
 الجزئي ليس كلما نفني في المتصلة هو
 ونظيره ليس مهما قولنا وليس دايما
 نفني به في المتصلة وقولنا وقد
 لا يكون يعني في المتصلة والمتصلة
 ولا ليس في كلامنا لما سبق ان كلما
 ومهما انما هما من اسوار الاحباب الكلية
 في المتصلة لا في المتصلة ودايما
 سور الاحباب الكلية في المتصلة لا في
 المتصلة ومن المعلوم ان السلب اذا
 دخل على سور الاحباب الكلية يغيره جزيا
 لانه سلب عمومه وسلب العموم جزئي
 واما قد لا يكون فالدال على التشارك

المتصلة والمنفصلة ان اصله الذي هو قد يكون سور الاجاب الجزى مستر

بين المتصلة والمنفصلة فاذا دخل فيه النفي صار السلب الجزى مستر كما بينهما كما صله في تمثيل المهمة المنفصلة موجبة ان كان السع حيوانا كان انسانا وبسالية ليس اذ كان السعي حيوانا كان انسانا لان المهمة لما كانت في قوة الجزئية فلها امتلت لها في مادة الجزئية لان الحيوان لما كان اعم من الاشياء فيجبون ثبوت لزوم الانسان للحيوان ونحو لزومه له جزئيا لا طليا وبهذا تفق ايضا ان ثبوت العقاد بين الحيوان وسلب الانسان اعم يكون جزئيا في بعض مواد انواعه وهو مادة الحيوان الناطق فقط وسلب العقاد بين

قوله هذه ايمان انما سبب حذف كلمة الافقوله مثلت جواب لما وقوله في مادة الجزئية معني الكياها سببا

الحيوان وسلب الانسان سلبا جزئيا ايضا وذلك في مادة سائر انواع الحيوان غير الانسان فانه لا عناد فيها بين الحيوانية وسلب الانسان لان اعم ارجع منه عدم الانسانية والحيوانية بل هما متلازمان وبالله تعالى التوفيق

المتناقض في القضايا هو اختلاف قضيتي بالاجاب والسلب علي وجه يقتضي مجرد ذلك الاختلاف لزوم صديق احدهما وكذا في الاخرى قوله اختلاف جنس في احد وقوله قضيتي يخرج اختلاف المفردات لقوله الحيوان لا حيوان ويخرج اختلاف غير القضايا من المدليات الاشائية وغيرها وقوله بالاجاب والسلب يخرج كثيرا من انواع الاختلاف كالاختلاف بكون القضية جمالية او شرطية او غيرها من المواد كالاختلاف بالعدد والخصم وكالاختلاف بالحد في القضايا من مجموع ومحول الى ما لا ينحصر احده من انواع

المتناقض في الامثلة بقوله ان ذلك ان تلك بين المتناقض في الام

او عندي الواو كما بقوله في بعض النسخ

اي وانما انواعه متفصلة من انواع الجزى ان وفلك الى ما لا ينحصر

وذلك الوجه هو الاتفاقي الوحدات الثمانية الائمة على تفضيل سببي والتميز في التميز في العسورات الى الوجه وسببي في التميز في التميز في التميز في الاختلاف وهو الاصل للتمييز في الاختلاف الائمة هو السبب كسبب في التميز في الاختلاف

المتعلق بالمتعلق

الاختلاف وقوله علي وجه يقتضي مجرد
 ذلك الاختلاف لزوم صدق احدهما وكذب
 الاخر يقتضي ان الاختلاف المذكور ليس
 المراد به كل اختلاف بالاجاب والسلب بل
 اختلاف يوجب للقضيتين المختلفتين
 مجردة ان تكون احدهما صادقة والاخر
 كاذبة واقتضى بذلك من الاختلاف
 بالاجاب والسلب الذي لا يمنع اجتماع
 القضيتين لاعلي الصدق ولا اعلي الكذب
 فلا يوجب صدق احدهما ولا كذب الاخر
 ومثال ذلك قولك زيد قائم وعمد ليس
 قائم او ليس بقاعد فهاتان القضيتان
 يجمع صدقهما معا وكذبهما معا وصدق
 احدهما وكذب الاخر مع انهما قد
 اختلفتا بالاجاب والسلب واقتضى ان
 بذلك القيد من الاختلاف الذي يمنع
 اجتماع القضيتين علي الصدق ولا يمنع

غير لقوله
 قول
 واكتبر
 اذا وقع
 حيلة لانه
 له سلب
 وهو
 هما محذوف
 اي يعني
 بغير

اجتماعهما

قول وتكرار وحصله اما ان يكون المحمول اي من الموضوع او مضاف اليه
 باسم هو نفس الانسان حيوان او ناطق
 بلسان او يعجز حيوان ليس بالناطق
 سالتبه لانه لا وجه على تعين حيوان ليس بناطق وان كان يكون مضافا اليه
 فتعني على اللغ والنسب الكلي
 فكل واحد منهما على ان يصدق
 فكل واحد منهما على ان يصدق
 فكل واحد منهما على ان يصدق

اجتماعهما علي الكذب فيقتضي حينئذ
 احدهما ولا يقتضي صدق الاخرى لانه
 اما ان يصدق المحمول علي كل فرد من افراد
 الموضوع فتصدق الكلية الموجبة او
 لا يصدق علي شي من افراد الموضوع
 فتصدق السالبة الكلية وان صدق
 المحمول علي افراد الموضوع وانقي عن
 بعضه لانه بتامعا ومثاله كل قضية نو
 كلية مع سالبتها الكلية كقوله كل حيوان
 انسان ولا بشي من الحيوان يا انسان
 او قولك كل انسان حيوان ولا بشي من
 الانسان حيوان واقتضى ان الاختلاف
 الذي يمنع اجتماعهما علي الكذب ولا يمنع
 اجتماعهما علي الصدق فيقتضي صدق
 احدهما ولا يقتضي كذب الاخر ومثال
 ذلك اجزئية الموجبة وسالبتها فهما
 لا يكذبان معا البتة لانه اما ان يصدق

اي بان
 كان شيئا
 له سلب
 يعني
 قول
 فيقتضي
 اي معنى
 انتم لاف
 وسلب
 من سلب
 فكل واحد منهما
 فكل واحد منهما

اي يصدق الحيوان على كل فرد من افراد الانسان
 وكان الاخرى ان ياتي بهذا السبب

كان المناسب لما قبله ان يقول او يصدق

فهاتان القضيتان كاذبتان معا وهذا
 مثال للاختلاف ما بعده مثال للاول وتذكر
 مثال الوسط

ان

الامثلة

ایمیل
مدرسه
المنار
سنة

[illegible]

ان ما اذا حصل العلم

بوتة حتى اذا حصل العلم بتساويهما في
المسند وقية فحينئذ يحكم العقل بان يتو
احدهما يبطل في الآخر وبالعكس وانهم
مثل هذا اذا اتحد المحمول في القضيةين
واختلف الموضوعان فهنا مع تساويهما
تقولك مثلا كل انسان زيد
الناطق ليس زيد او تفاد المحمولات
والموضوعان كذلك تقولك كل انسان
حيوان بعض الناطق ليس بحساس
وحكم المتكادفين حكم المتساويين
فمن هذه الاربعة الثلاثة في المتساويين
والمتكادفين اختر بقوله المحمد ذلك
الاختلاف وبالله تعالى التوفيق
فان كانت القضية مخصوصة كانت
تفنيها القضية التي تخالفها في لي فيها
من ايجاب او سلب وتحد منها فيما سوى
ذلك من الطرفين والزمان والمكان

والشرط

قوله واختلف الموضوعان ان لفظا وتساويا مع
فان كان الموضوعان متساويين في
الافعال والاشياء والاعمال والاشياء
التي هي في الوجود والعدم والوجود
والعدم في الوجود والعدم في الوجود
في الوجود والعدم في الوجود

ان الثلاثة
الفرعية
الاختلاف
الموضوعين
اللفظ والاشياء

ان ما اذا حصل العلم بتساويهما في
المسند وقية فحينئذ يحكم العقل بان يتو
احدهما يبطل في الآخر وبالعكس وانهم
مثل هذا اذا اتحد المحمول في القضيةين
واختلف الموضوعان فهنا مع تساويهما
تقولك مثلا كل انسان زيد
الناطق ليس زيد او تفاد المحمولات
والموضوعان كذلك تقولك كل انسان
حيوان بعض الناطق ليس بحساس
وحكم المتكادفين حكم المتساويين
فمن هذه الاربعة الثلاثة في المتساويين
والمتكادفين اختر بقوله المحمد ذلك
الاختلاف وبالله تعالى التوفيق
فان كانت القضية مخصوصة كانت
تفنيها القضية التي تخالفها في لي فيها
من ايجاب او سلب وتحد منها فيما سوى
ذلك من الطرفين والزمان والمكان

واحد لان الاتحاد اما في الفعل او في
الاشياء او في الوجود والعدم

والشرط والكل والكبر والقوة والفعل
والاضافة يعني ان القضية المحصورة

لان الانسب ان يقول وهي ما سوى نوعها مع
وعند ان يراد بكبريا المعنى

اكملية وهي ما سوى نوعها جزئي يشترط
ان يخالفها فيقضيها في امر واحد وهو
الاجاب والسلب المعبر عنهما بالكبر
ويجب ان يوافقا في ما سوى ذلك وهو
ثمانية اسر الاول الموضوع السامع
المحمول وهو المراد بالطرفين الثالث
الزمان لانه اذا اختلف جاز صدق
القضيةين وكذا هما مثال هذه فها قولنا
مثلا نبينا ومولا محمد صلى الله عليه وسلم
صلي الي بيته المقدس وزيد قبل ان
يؤمر بالتوجه الي الكعبة نبينا ومولانا
محمد صلى الله عليه وسلم لم يمسك الح
بيت المقدس وزيد في الزمان الذي
ينسخ فيه التوجه بالصلاة الي بيت
المقدس وامر بالتوجه الي الكعبة ومثاله

ان وهذا
تكون
كثيرة
البيانات

الثمانية فردها الفخر الى ثلاثة اتحاد
 الموصوع واتحاد المحمول واتحاد الزمان
 ومنهم من ردها الى اثنين وبها اتحاد
 الموصوع واتحاد المحمول ومنهم من ردها
 الى واحد وهو اتحاد النسبة والامر
 في ذلك قريب فلا تطيل به وان
 كانت مستورة او ما في قولنا شرط مع
 ذلك في نقيضها ان تنحالفها في كمالها فاذا
 كانت احدهما كلية كانت الاخرى جزئية
 يعني ان النقيضية اذا كانت مسورة
 بالسور الكلية او الجزئية او كانت في حكم
 المسورة وهي ان تكون ماملة فانها في
 قوة الجزئية مرجبة كانت او سالبة
 شرط مع ما تقدم في المحصورة من
 وجوب الاختلاف في الكين ووجوب
 الاتفاق في الثمانية الامور ان يختلفا
 في السور فاذا كانت احدهما كلية وجب

كان عليه
 ان يتبين
 ان في التبع
 والزمات
 لان اختلاف
 الزمان
 يرجع
 الى اختلاف
 المحمول
 سمي

ان تكون الاخرى جزئية لانهما ان
 كانتا كليتين جازية بهما معا وذلك حيث
 يكون المحمول اخص من الموصوع وان
 كانتا جزئيتين جازية بهما معا وذلك
 في الموصوع الذي يذب فيه الكلبيان
 فاذا عرفت هذا فنقيض الكلية الموجبة
 جزئية سالبة وبالعكس ونقيض الكلية
 السالبة جزئية موجبة وبالعكس
 فاذا قلت في الموجبة الكلية كل حادث
 فهو فعل لله تبارك وتعالى ان مخلوق
 له كانت كلية صادقة ونقيضها الكاذب
 بعض الحوادث ليس فعلا لله تبارك
 وتعالى واذا قلت في الكلية السالبة
 لا شيء من الممكن بواجب علي مولانا
 تبارك وتعالى كان ذلك الممكن صادقا
 للمعبد او اسلم لهم او لا كانت كلية
 صادقة ونقيضها الكاذب بعض الممكن

كما في قولنا
 كل حيوان
 انسان
 ولا شيء
 من الحيوان
 با نسان
 سمي

ان كما في قولنا بعض الحيوان انسان
 الحيوان ليس با نسان
 سمي

واجب علي مولانا تبارك وتعالى وهو
 ما كان صلاحا لم او اسلح للعبيد كما
 يقول به المعتزلة اذ لهم الله
 وان كانت موجبة بشرط مع ذلك ان
 مخالفتها في جهة ما فيقابل الضرورة
 الامكان والدوام الاطلاق والدوام
 عسب الراسخ التحصيلي مجي من
 احيا نه فتفيض المحسوسة الموجبة
 محسوسة سالبة وبالعكس ونفيض
 الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس
 ونفيض الكلية موجبة وسالبة فتفيض
 جزئية موجبة ونفيض الضرورية المطلقة
 ممكنة عامة ونفيض الدائمة المطلقة
 مطلقة عامة ونفيض المستمرة العامة
 ممكنة جزئية ونفيض الوقيعية المطلقة
 ممكنة زمنية ونفيض المنتهية المطلقة
 ممكنة دائمة وما تدعي من وجهتين

فقد الامكان ان قلت ان الامكان اسم من الضرورة
 واذا كان اسم لا يكون مقابلا للضرورة وقد قلت
 يقال في قوله والله دام الاطلاق كان الاطلاق
 اسم واحدا ان يقال ان الامكان لما كان صادقا
 بالامكان لم يكن مع سقابله للضرورة والاسم
 في ذلك الدوام يقابل الاطلاق من حيث ان
 الاطلاق فيتم غير الدوام في جهة سلبات

تور
 مستحقة
 ما بعد النفا
 ما قبله من
 اول
 النشأ

فتفيضها

فتفيضها منفصلة ما نفعه فلو من تفيضها
 تفيضها بشرط تقييد موضوع السالبة
 من المركبة الكبرى بحكم محمولها من
 الاول نحو بالعلم يعني ان القضية
 المسورة ان كانت موجبة اي ذلك منها
 اللفظ الذي يدل علي مادتها فانه بشرط
 في تفيضها زيادة علي ما سبق في
 شرط تفيض المسورة ان مخالفتها في
 التفيض في اكمه لانها لو اتحدت في
 اكمه بجاز بعد فتما معا ولذا بهما معا
 مثال الصادقيني معا ان تقول مثلا
 كل حادث فهو معدوم بالامكان القيام
 ببعض الحوادث ليس معدوما بالامكان
 العام ومثال الكاذبيني معا ان تقول
 مثلا كل مومن يدخل الجنة بالضرورة
 بعض المومن ليس يدخل الجنة بالضرورة
 قوله فتفيض المحسوسة الموجبة

كان الاول
 ان يقول
 الدال
 علي
 كقيمتها
 والقله
 اراد
 بالمادة
 القينية
 سها

اي ان
 انتفا
 عدمه
 عديم
 متشعب
 سها

عني ان عدمه قبله امكانا عاما اي كل حادث
 عدمه ليس عتقنا به سها



هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الكتاب في نسخة الملائكة
والتي هي نسخة الملائكة
والتي هي نسخة الملائكة

مكتومة سالبة هذا تفصيل منه لذكر
تقايض النقيضين بعد ان ذكر احكامها وبي
شروطها وهذه النقيضين هما سبق ذكره من
معرفة هذه النقيضين هما سبق ذكره من
من الشروط والاحكام فمثال المختصومة
الموجبة قوله مثلا زيد انسان فتقيضها
مختصومة سالبة وهي قوله زيد ليس
بانسان واذا كان نقيض المختصومة الموجبة
مختصومة سالبة لزم ان نقيض المختصومة
السالبة مختصومة موجبة اذ التناقض
لا يكون الا مستقرا بين اثنين فلا ينفرد
بمعناه احد هما دون الاخر وهذا معنى قول
وبالعكس حيث ما ذكرته في هذه النقيضين
قوله ونقيض الكلية الموجبة قد تقدم علينا
لهذه المسورات قوله ونقيض المهملة موجبة
وسالبة نقيض جزئية مما يعني لان المهملة
في قوة الجزئية فمثال المهملة الموجبة قوله

مثلا

على نفس
الاحكام
قوله
والاحكام
جمع
على
بعض
بعض
الشرط
هو
معرفة
احد
المختصومات

ان كان عدم الاقتناع عقلا

وعلا بالامكان العام فمذه جزئية سالبة
ممكنة عامة قابلية الافراد بحسبها
والضرورة بالامكان العام والنفائس
الايجاب بحقيق السلب وبيان اقتسام
ها بين القضييتين للصدق والكذب ان
المحمول اما ان يجوز النقل سلبه عن شي
من افراد الموضوع او لا فان جوز ذلك صدقت
الكبرية السالبة لانها انما حكمت بان
المحمول يجوز النقل سلبه عن بعض افراد
الموضوع ولذبت الموجبة لانها حكمت
بوجوب تبوت المحمول عكلا لكل فرد من افراد
الموضوع وذلك يستلزم استعماله سلبه
عن فرد من افراد الموضوع وان لم يجوز
النقل السلب في شي من الافراد قد
صدقنا الموجبة ولذبت السالبة وهذا
هو المحقق في هذه الامثال الخاصة وادأ
فهمت هذا في الكلية الموجبة مع الكبرية

السالبة

ان يظهر ان عدم الاقتناع عقلا
ان كان عدم الاقتناع عقلا

السالبة فافهم منه الوجه في تناقض الكلية
السالبة مع الكبرية الموجبة قوله
ونقيض الدائية المطلقة مطلقة عامة
مثاله قولنا مثلا كل داخل الكعبة بعد البعث
فموتهم فيها دايا فمذه كلية موجبة
داية صادقة فنقيضها الكاذب جزئية
سالبة مطلقة عامة ويلي قولنا ليس
كل داخل الكعبة بعد البعث منيها فيها
بالاطلاق العام وانما اجبتم الي الاطلاق
الموزن بالصدق الفعلي في النقيض لان
الدوام لا يستلزم الضرورة بل قد يصدق
مع الامكان الخاص فلو قول بالامكان
كبار صدق القضييتين معا وبيان اقتسام
ها بين القضييتين للصدق والكذب ان
المحمول ان دام تبوته بجميع افراد الموضوع
صدقنا الموجبة ولذبت السالبة وان
لم يدم جميعها فهو منسلب اما عن جميعها

او عن بعضها ولكن ما كان فهو يسلب عن
 بعضها ولو في وقت ما فنصدق السالبة
 وتكذب الموجبة قوله ونقيض المستدرة
 العامة ممكنة حينئذ مثال ذلك قولنا كل
 متخير فهو متصدق بالكلمة او السلوك
 بالضرورة مادام متخير الفهمه موجبه
 كلية مستدرة عامة صادقة فنقيضها
 الكاذب جزئية سالبة حينئذ ممكنة
 وهي قولنا كل متخير متصدق بالكلمة او
 السلوك بالامكان العام حتى تقوم
 فقد اختلفنا في الكيف وقابلنا الكمية
 بالكيفية والضرورة بالامكان العام
 وعموم وقت الوصف حتى من احيا
 وبيان افتصاهما للصدق والكذب
 ان المحول اما ان يجب ثبوته بجميع افراد
 الموصوع طول اتصافها بالوصف الذي
 تحويه عنها وهو المتخير في مثالنا او لا

ليس
 في كلامه
 تفسير
 استلوه
 وكان
 عليه ان
 يقول
 وقد
 اختلفنا
 في الكيف
 والضرورة
 في سبيلها

اي بالانفاد
 فان
 اياد والفقد والفرق
 المختير كان اوله

فان كان الاول صدقت المستدرة الموجبة
 وكذبت الحينية الممكنة والا فالعكس
 قوله ونقيض العرفية العامة مطلقة
 حينئذ مثالها كل فاقده للسان نجازات
 يصلي غيرنا مادام فاقده للسان فمذه
 كلية موجبة عرفية عامة صادقة
 فنقيضها الكاذب جزئية سالبة مطلقة
 حينئذ وهو قولنا ليس كل فاقده للسان
 جاز ان يصلي غيرنا بالاطلاق العام
 حين هو فاقده للسان ولا يخفى وجبه
 تناقضهما قوله ونقيض الوقتية المطلقة
 ممكنة وقتية مثالها كل ممكن فهو فعل
 لله تعالى بالضرورة وقت حدوثه
 فنقيضها ليس كل ممكن ففلا لله تعالى
 بالامكان العام وقت حدوثه ولا يخفى
 علمك وجه تناقضهما ويجب اذا كانت
 الوقت متسعا ان يقابل بجني من

اي بالانفاد
 فان

احيانا لا انه يذكر بعينه في النقيض
والاجاز لهما معا لاحتمال ان يكون
المحمول ضروريا في بعض الوقت وغير
ضروري في البعض الآخر قوله ونقيض
المقتضية المطلقة ممكنة دأمة مثال
ذلك قولنا مثلا كل مملوك معدوم بالضرورة
وقتا ما فنقيضها ليس كل مملوك معدوم
كما بالامكان العام دائما وبيان اقتضاها
للمصدق والمغذب ان المحمول اما ان يكون
واجب البتة لكل فرد من افراد الموضوع
وقتا ما بحيث لا يتصور في العقل نقيضه
اولا بحيث يتصور في العقل نقيضه دائما
في جميع الاوقات عن جميع الافراد او بعضها
وفي كلهما يتصدق امكان نقيضه دائما
عن بعضها فان كان الاول صدقتا المقتضية
المطلقة وان كان الثاني صدق نقيضها
الذي هو المقتضية الدأمة قوله وما تدرى

من

من موجهتين فنقيضها منفصلة ما انه
خلو من نقيضهما ^{نقيضهما} ان يثبت في ان تدرك او لا
ان كل محمول فله نسبتان للموضوع نسبة
تبوت له ونسبة نفيه عنه فكل موجهة
لم يصدق فيها الا ببيان جهة احدى
النسبتين في بسطة لقولنا كل
انسان حيوان بالضرورة او لا شيء من
الانسان يدرس بالضرورة فالاولى
ببينة ان نسبة تبوت الحيوان للانسان
ضرورية ولم تدرك باللفظ لجهة نسبة
نفيه عنه وان كان يؤخذ بدلالة التزام
انها نسبة ممكنة والقضية الثانية
ببينة ان نسبة نفي الدرس عن الانسان
ضرورية ولم تدرك بلفظها النسبة
البتة وكل موجهة صدق فيها جهتي
النسبتين معا في مركبة سميت بذلك
لدلالة انها على جهتين في البتة والنفي

قوله باللفظ ان المراد في قوله لا يتصور في العقل
الا التزاما لعقلية كما يقولنا قد علمت ذلك
قال اليونانيون كل ما هو ممكن في العقل
عقلية وقد علمت ذلك في العقلية
ببينة وان كانت غير
ممكنة في العقلية

نقولنا في المشروطة الخاصة مثلا كل
 كاتب متحرك الاسابع بالضرورة مادام
 كاتب الاداء ايماضه وهذه القضية دل
 على ان جهة نسبة بثوت محمولها المحي
 موضوعها جهة المشروطة العامة
 وعجزها وهو قولنا الاداء على جهة
 ففي محمولها عن موضوعها وان جهة
 نسبة هذا النقي اطلاق لان مقابل
 الدوام اطلاق ويؤخذ منه ان ذلك
 الوصف الذي اوجب بثوت المحمول
 للموضوع ليس بلان له بل لا بد ان
 يفارقه وعند مفارقتة لا بد ان يفتني
 المحمول عن الموضوع على سبيل الاطلاق
 فنقولنا اذن في هذه القضية لاداء على
 قوة قضية قابلية لاشي من الكاتب
 بمحرك الاسابع بالاطلاق وبهذا اتفق
 ان كل قضية مركبة فيها قضيتان

اي وهو
 اليتانية
 وهو
 المحمول
 وهو
 القضية
 هـ

ان الوصف
 وهو اليتانية
 ان في
 المحمول
 وهو
 القضية
 هـ

مختلفتان

مختلفتان في الكيف والكم متفقتان
 في الكم الا المملنة الخاصة ففيها قضيتان
 مختلفتان في الكيف خاصة متوافقات
 في الكم والكمية ومثلها في ذلك الوجودية
 الملا داية فالمركبات على هذا سبع
 وهي الخاصة اي المشروطة الخاصة
 والقدنية الخاصة والوقيتان اعز
 الوقيتية والمنسدة والوجوديتان اي
 الوجودية الاداءية والوجودية الاسرورية
 والمكنة الخاصة وانما كانت الممكنة
 الخاصة مركبة لانها دلت على ان نسبة
 بثوت محمولها لموضوعها ممكن ونسبة
 ثنيه عنه ممكن ففيها اذ ان مختلفتان
 عامتان واما البسائط فما بقي من
 الموجهات وهي اثنتا عشرة وهي التي
 ذكرنا اثنا عشر فيها فيما سبق وكل
 واحدة لا تتوقف على الا لبيان جهة نسبتها

هـ

الموافقة فقط بخلاف المركبات فانها تنقسم
 لجهة نسبتها الموافقة ولجهة نسبتها المخالفة
 ففي كل وجه مركبة موجبه فان موجبه
 وسالبة احدها موافقة للغير المصريح به
 فيها والاخر مخالف للمصريح به فيها
 وقد ضبط الشيخ الامام العالم علم الاعلام
 سيدي ابو عبد الله محمد بن مرزوق رحمه
 الله تعالى ورعي عنه وارضاه القضايا
 المركبة والبسيطة في بيتين من البحر فقال
 وما حوى من القضايا الالة او خاص امكان مركبا
 وما عوى عن دين فالبسيط فادع لمن قرب بالنسبة
 ولقد حرمانت مركبة منه كل واحدة من المركبة
 لتوقن معرفة تفانيها على ذلك اما المستور
 الخاصة في مركبة من مستور وامة عامة
 موافقة ومطلقة عامة مخالفة والدرية
 الخاصة مركبة من عرفة عامة موافقة
 ومطلقة عامة مخالفة والعتية مركبة

من

من وقية مطلقة موافقة ومطلقة عامة
 مخالفة والمتسرة مركبة من متسرة
 مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة
 والوجودية الادعية مركبة من مطلقتين
 عامتين احدهما موافقة والاخر مخالفة
 والوجودية الضرورية مركبة من مطلقة
 عامة موافقة وممكنة عامة مخالفة
 والممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين
 احدهما موافقة والاخر مخالفة واذا
 عرفت هذا فكل مركبة لا يتصدق الا بصدق
 الموجهين اللتين تركبت منهما لا انها
 قد حكمت بهما معا وتلك تلك المركبة بل
 معا او كذب احدهما لما عرفت ان المركبة
 يذهب بلبذ احدها بلذ كلها او بعضها
 ومما كذب احد جزئي المركب وجب صدق
 نقيضه فاذا نهما صدق نقيض جزئيهما
 او نقيض احدهما فقد لذت لا استلزام

ما

مركبة
 موافقة
 او مخالفة
 المستور
 الخاصة
 من
 مخالفة

أول سورة المائدة في أوّلها مائة

ذلك لذت جزئها مآوا لذتة أخذها فلها
 جعلوا انقيضها ما بقية خلوصية من
 نقض جزئها لان معانها الحكم بانها
 لا بد من صدق النقيضين أو أحدهما وإنما
 لا يكذب ان معار ذلك مستلزم لتكذيب
 الموجهة المركبة لاحالة كما ان الموجهة
 المركبة تستلزم تكذيب هذه المنفصلة
 لاحالة لانها جامعة بصدق بعضها
 جزئها معارها الموجهتان البسيطتان
 اللتان تكذب منهما واذا صدق نقضا كما
 معار ما بقية اكلو تذهب عند لذت جزئها
 معار تسميتهم لهذه المانفة اكلو نقضا
 للمركبة تسامح والامني في الكفرقة
 مساوية لنقيضها لا عين نقيضها لان
 نقيضها الكتيقي انما هو حملية تحالفها
 في الكلي والكم وما بقية اكلو هذه هي
 منفصلة موجهة كلية ابدان كانت

فَوَلِّرْ لَانْ تَقْسِمْتَهَا اَكْتَسَبَتْ اَعْمَا مَوْجِلْتُمْ وَاَعْمَا عَدْلُوا
بَعْمَهَا وَاَكْمَ عَمَلُوا السَّقْنِيَّةَ حَلِيَّةَ لَانْ هُمْ يَحْدُوا
تَقْسِمَتَهُ حَلِيَّةَ قَطْرَدُوْنِ اَفْتَسَامِ السَّقْدِ وَالْكَدِّ
بَلْ اَدَاوْ حِدْرَ يَكُونْ قَطْرَدَا حَلِيَّةَ دِيْنِ مَوْسَمِ

المرجبة

اي المنفصلة وكل عدد اساقام التعليل والتوضيح

المركبة المركبة التي هي نقيضها موجبة
كلية مثلها والنقيض الحقيقي لا يعوم
موافقا لنقيضه في الكيف والكم لاخت
لما اقتسمت مانعة الكلور هذه الصدف
والكذب مع الوجهة المركبة كما يقتسمه
النقيضان سوا سبوا اطلقوا عليها اسم
النقيض فاذا اردت معرفة هذه المانعة
الكلو التي هي نقيض الوجهة المركبة
فاعرف ما تتركب منه تلك الوجهة المركبة
من الموجهتين البسيطتين وخذ نقيضهما
على ما عرفت فيما سبق وتركيب نقيضهما
مانعة الكلور اجعلها نقيضا لتلك الوجهة
المركبة فالمشروطة الخاصة مثلا قد
عرفت انها قد تتركب من مشروطة عامة
موافقة ومن مطلقة عامة مخالفة فعند
نقيضهما وقد عرفت ان نقيض المشروطة
العامة مملنة حينية ونقيض المطلقة

الحسنة
العلمية
والطاهرة
النافعة

2

العامة دائمة مطلقة فرب ما نفعه الخلو
 من بعضين النقيضين فيكون نقيض
 المسترورة الخامسة ما نفعه خلو مركبة من
 مملنة حينية ودائمة مطلقة ومثال
 ذلك اذا قلنا مثلا كل كاتب متمرك الاصابع
 بالضرورة ما دام كاتب الاداء فقد تركبت
 نفعه المسترورة الخامسة من مسترورة
 عامة موافقة وهي قولنا كل كاتب متمرك
 الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً ومن
 مطلقة عامة مخالفة وهي قولنا لا شيء
 من الكاتب متمرك الاصابع بالاطلاق
 العام ونقيض الاصابع بالامكان العام حين
 المسترورة العامة قولنا بعض الكتاب
 ليس هو متمرك الاصابع بالامكان العام
 حين هو كاتب ونقيض المطلقة العامة
 قولنا بعض الكاتب متمرك الاصابع دائماً
 فرب ما نفعه الخلو من بعضين النقيضين

اي ان بعض
 الكتابين
 عدم كذا
 اصابعهم
 حال الكتابة
 ليس بواجب
 لا يفتقر
 بالامكان ان
 والاصابع ان
 وهي غير متمرك

وهي قولنا دائماً اما ان يكون بعض الكاتب
 ليس هو متمرك الاصابع بالامكان العام
 حين هو كاتب واما ان يكون بعض الكاتب
 متمرك الاصابع دائماً ولا يعني علمهما
 فقررنا فيما سبق وجه اقتسام بعض
 المفصلة الصدق والكذب مع المسترورة
 الخامسة واعرف من هذا وجه الخلو
 نقايف من مبادئ الحكمة فنقيض العرفية
 الخامسة ما نفعه خلو مركبة من حينية مطلقة
 ودائمة مطلقة ونقيض الوقيعية ما نفعه
 خلو مركبة من مملنة وقتية ودائمة
 مطلقة ونقيض المنتسرة ما نفعه خلو
 مركبة من مملنة دائمة ودائمة مطلقة
 ونقيض الوجودية الاداء ما نفعه خلو
 مركبة من دائمتين مطلقتين ونقيض
 الوجودية اللا ضرورية ما نفعه خلو
 مركبة من دائمة مطلقة وفرضية مطلقة

ونقيض الممكنة الخاصة ما نفة خلومرلية من
 ضروريين مطلقين واعلم ان الجزء
 الثاني من هذه المركبات لا يكون الا في
 دوام او في ضرورة فان كان في دوام
 فنقيضه الدوام لان في الدوام اطلاق
 وقد علمت ان نقيض المطلقة هي الدائمة
 وان كان في ضرورة فنقيضه الضرورة
 لان في الضرورة امكان وقد علمت ان
 نقيض الممكنة هي الضرورية قوله بشرط
 نقيض موضوع الثانية من المركبة الجزئية
 حكم بحولها من الاولوي بالعلم يعني انه
 القضية المركبة ان كانت كلية كان نقيضها
 على ما سبق ما نفة خلومرلية من نقيض
 جزئيهما من غير زيادة في جزئيهما عند التحليل
 لانها انما تتحلل ابد الى موجبهتين متساويتين
 لما في المعنى فاذا اخذ نقيضا لهما مجموعي
 على بسبيل منع اخلوكان ذلك مساويا

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

لنقيض المركبة لان نقيض المركبة لانه
 اي المستلزم نقيض المساوي لشيء نقيض لذلك الشيء
 واما المركبة الجزئية فانه قد تتحلل
 الى موجبهتين بسيطتين مجموعهما اعم منها
 بل لانه قد يصدق ما يتحلل اليه الجزئية
 وتكون تلك الجزئية كاذبة مثال ذلك قولنا
 بعض الحيوان انسان لاداء فان هذه
 الجزئية كاذبة لاقتضاها عدم دوام
 الانسانية كما ثبت له وذلك لذب اذ
 كل ما يثبت له الانسانية فهو انسانيات
 داما بالضرورة واذ اخلت هذه الجزئية
 الى بساطتها اخلت الى قولنا بعض
 الحيوان انسان والحي قولنا بعض الحيوان
 ليس با انسان بالاطلاق العام ولا شك
 في صدق هاتين المطلقين وان كانت
 في مادة الضرورية لوجوب صدق
 المطلقة في جميع المواد الفعلية واذ ا

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

في الضرورية
 في الضرورية
 في الضرورية

أمر الله تعالى أن يكون حرمها من القربى
وقوله في الحديث أيا الذي هو السليم وقوله
الأحفاد أيا الذي هو السليم

دایم
معروف
الاعمال

قوله
وسيد
العزف
اي ووجه
العزف
سما
قوله
عاشيا
اي شيا
ملا الك
قد رسما
اي مع
سما
العشيق
العين
خليلة
المرحبا

و زوال ال
مستقل
سائر ال
الكرية ال

ابن قيسوار السبيعي والكني عماري سبي

احدهما بوجوه متوحد الاخرى فامكن ان احدهما
 على خلاف ما عمل عليه الاخر فلم يلزم اذن
 في الجزئية المركبة مساواة معانيها
 لمعنى ما تحللت اليه فاذا عرفت هذا
 كله عرفت ان ما نفعه اكلوا المركبة من
 نقيض ما تحللت اليه الجزئية المركبة
 لا تسلم وجدها ان تكون نقيضا لتلك
 الجزئية بل لا بد من زيادة عند المحققين
 ثم اختلفت طرقهم فمنهم من لم يزد
 شيئا في النقيضين اللذين تتحلل اليهما
 الجزئية وزاد في احدهما نفعه اكلوا التي
 تنافض الجزئية المركبة جزأا لثالثا
 فجعلها مركبة من ثلاثة اجزاء الاولى
 منها والثاني نقيضا جزئي المركبة الجزئية
 على الطريق المألوف في المركبة الكلية
 وهذه ان النقيضين كليتان ابد الانهما
 نقيضا جزئيين واكبر الثالث منها

ابد ونقيض الجزئيين كليتين مجموع

ان كانت الثلاثة

الاصل الاول

مجموع جزئيتين كل من الكليتين الاولى
 بوجوه متوحد ببلجرتيهما وليفتي بينهما
 احدهما موجبة والاخرى سالبة وتكون
 هاتان الجزئيتان مستغفر قتيق افراد
 كل من الكليتين بان اثبت المحمول
 لبعضها ونفقه عن البعض الاخر فتقول
 مثلا في نقيض قولنا بعض العدد زوج
 لا دائما بل قد اديا اما ان يكون كل عدد
 زوجا دائما واما لا ليس من العدد زوج دائما
 واما ان يكون بعض العدد زوجا دائما وبعضه
 الباقي ليس بزوج دائما ومنهم من جعل
 نقيض الجزئية المركبة جملة المفهوم
 المرددين المحمول ونقيضه على جميع
 افراد الموضوع فتقول في نقيض قولنا
 بعض العدد زوج لا دائما بل قد اديا عدد
 اما زوج دائما او ليس بزوج دائما ومنهم من
 من زاد قيد افي الجزئية الثالثة المحالفة من

ما كانت
 تلك

ابد الافراد

لم يثبت في
 النقيض

قوله
 المفهوم
 ابد ونقيض
 د ا ت
 ح ا ت
 ا ك ت
 ت قضية
 ما قسم
 ح ا ت
 و ق ا ت
 وهذا

القول لا يوجد قضية
 مستقلة بل المقصود
 حلية موضوعه عادة
 الشئ والافراد الزيادة
 ههنا المعايير لما سبق

ان كل فرد من افراد العدد وبعدها نقيضه الجزئ
 والمعنى ان الافراد اما ان يثبت بها الزوجية او
 الفردية وهذا ايدى في قضية حلية في سورة

اكبر ثبتي اللتين تتخلل اليهما اكبر ثبتي
 المركبة فيفيد موضوعها بحكم المحمول
 من اكبر ثبتي الموافقة من ثبوت او
 نقي وبوجه نقض اكبر ثبتي على
 ما في مخالفة منهما من القيد المذكور
 فاذا قلت متلافي الموجبة بعض الحيوان
 انسان لا ايا حلتها الي قولنا بعض
 الحيوان انسان بالاطلاق العام والحج
 قولنا بعض الحيوان الذي هو انسان
 ليس بانسان ونقيض تلك اكبر ثبتي
 المركبة ما نفعه اكلو مركبة من نقض
 هذين اكبر ثبتي على ما هو محال الثاني منهما
 من التقييد فيكون نقضها بطلان اديا
 اما لا يتي من الحيوان بانسان واما كل
 حيوان الذي هو انسان فهو انسان
 دايما ولا شك ان اخذ النقيض على هذا
 الوجه يقتسم الصدق والكذب مع

اي اكبر ثبتي
 المتخالفة

اي الموافقة
 في قولنا
 اي في قولنا
 اي في قولنا

قول
 ما في
 الثاني
 اي مستقلة
 على
 ما في
 الثاني
 سمة

اي مستقلة
 الكسبية المتأخوة
 اكبر ثبتي

اكبر ثبتي المركبة ضرورية اغلاها الحجب
 ما ييسر ويما في المعنى لا تخال لموضوع فيما
 اخذت اليه من النقيضتين بسبب ذلك
 القيد الذي يفيد به موضوع الثانية
 فاذا قلت متلافي السالبة بعض الحيوان
 ليس بانسان لا ايا اخذت الي قولنا
 بعض الحيوان ليس بانسان بالاطلاق
 العام والحج قولنا بعض الحيوان الذي
 ليس بانسان انسان بالاطلاق العام
 فنقيض تلك اكبر ثبتي المركبة ما نفعه
 اكلو المركبة من نقض هذين اكبر ثبتي
 على ما في الثاني من التقييد وهي
 قولنا دايما اكلو حيوان انسان دايما
 واما لا يتي من الحيوان الذي ليس
 انسانا بانسان دايما ولا شك ان هذا
 النقيض صادق لصدق احد جزئيه
 واكبر ثبتي المركبة كاذبة لكذب احد
 جزئيهما وهو الثاني ولو اخذت النقيض

اي اكبر ثبتي

اي مستقلة
 على ما في
 الثاني

وهو قولنا لا ايا

غير مقيد بالقيود المذكور فقلت دائما
كل حيوان انسان دائما واما الانسان
الحيوان بانسان دائما كان فهو الحركة
المركبة كاذبين معا وهذا الطريق
لا بين واسلوه وهو اسهل الطرق واسنها
واحسنها لانه حل اكبر ثمة المركبة الي
ما يساو بها في المعنى واخذ النقيض
على مقتضى ذلك كما في المركبة يسوا
يسوا ولقرب هذا الطريق وحسنه
مررتا عليه في الاصل قوله وبالعقل
في الجميع في هذه الموجهات يعني
ان كل ما ذكر من نقيض الموجهة بسيطة
كانت او مركبة فتلك الموجهة بعينها
نقيض لذلك النقيض لان التناقض
بين امرين لا يمكن ان يختص به احدهما
دون الاخر كما تقدم ذلك في غير الموجهات
وبالله تعالى التوفيق

ان في هذا
الاخذ في
الخليل
والا فقي
الحركة
زياده
قيد
سنة

واما

واما العقل فثلاثة اقسام عاقل
مستو وعقل نقيض موافق وعقل نقيض
مخالق فالعقل المستوي هو تميز كل واحد
من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي
بعض الاخر مع ثبات الكليتين والصدق على وجه
اللزوم وعقل النقيض الموافق تميز كل
واحد من طرفي القضية ذات الترتيب
الطبيعي بنقيض الاخر مع ثبات الكليتين والصدق
على وجه اللزوم وعقل النقيض المخالف
تميز كل طرفي الاول من القضية ذات
الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني
بقي الاول مع ثبات الصدق دون الكليتين
على وجه اللزوم والعقل في اللغة
مطلق التحويل وفي الاصطلاح يطلق
بازا معنيين المصدر والقضية التي وقع
التحويل اليها وكل منهما ينقسم لثلاثة
اقسام عاقل مستو وعقل نقيض

موافق وعكس نقيض مخالف اما العكس
المستوي حقيقة على المصدر بتدبير
كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب
الطبيعي بين الاخر مع بقا الكيف والصدق
على وجه اللزوم فقولنا بتدبير جنس وقولنا
كل واحد من طرفي القضية اختيارا من
تدبير واحد منهما فقط فلا يسمى عكسا مستويا
ودخل في طرفي القضية طرفا الحملية
والشرطية المتصلة والمنفصلة وقولنا
ذات الترتيب الطبيعي يخرج بتدبير كل واحد
من طرفي المنفصلة لقولنا اما ان يكون
الشمس طالقة واما ان يكون النهار موقوفا
منفوقا فاذا بدلتا طرفيها وقولنا اما ان
يكون النهار منفوقا واما ان يكون الشمس
طالقة لم يسم هذا التبديل عكسا قامت
الترتيب بين طرفيها ليس طبيعيا
يقضيها المعنى بحيث لو انقلب تغير المعنى

بل

بل الترتيب في ذلك موقوف الى اختيار المنطق
اذ المعنى فيه متحد قدم او اخر وقولنا بين
الاخر غير عكس نقيض لان التبديل ليس
ليس في غير الطرفين كما استبراه وقولنا مع
بقا الكيف يخرج بتدبير كل واحد من الطرفين
معنى الاخر مع الاختلاف في الكيف بان يكون
اصل القضية موجبة وعكسها سالبة او
بالعكس وقولنا والصدق يخرج للتبديل
المذكور مع عدم بقا الصدق لقولنا مثلا في
عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان
فالصدق الذي كان في الاصل قد انتفى في
العكس اذ هو كاذب فلا يسمى هذا عكسا
ولا يستبراه موافقة العكس للاصل مع
الاذب ايض عند الجمهور بشرطه ان
سبها في بعض لتيه فلا يسمى عند من
هذا القول عكسا الا ما وافق في الصدق
والكذب معا ووافق في كتابه السفسا

نزل
لا
التي
فيه
بش
في
وت
باعت
ان
العكس
مستوي
ووافق
مسا

نزل
فلا
معا
التي
وت
من
القول
هذا
مسا

اجماعهم و قولنا على وجه اللزوم يخرج
 للتيه بل المذكور اذا اقتضى الموافقة في
 الصدق اقتضاها اتفاقنا من غير لزوم
 قولنا مثلا في عكس كل انسان ناطق
 كل ناطق انسان فقلسنا في هذا المثال
 الكلية الى مثلها انا اقتضى الموافقة في
 الصدق لاجل ما اتفق في هذه القضية
 بين كون موضوعها ومحمولها متساويين
 فلو عكسنا غيرهما لما يكن المحمول
 فيها مساويا للموضوع نحو هذا العكس
 لكان العكس كاذبا مع صدق الاصل
 كقولنا مثلا في عكس كل انسان حيوان
 كل حيوان انسان فلا يسمى التبديل
 الذي يكون الصدق فيه اتفاقيا غير
 لازم لصورة القضية عكسا في اصطلاحهم
 وانما يسمى عكسا عند هم التبديل
 الذي يكون الصدق معه لازما لصورتها

اي مادة فرض قلسنا مثلا الكلية الموجبة
 التي جزئية موجبة فهذا العكس لان
 الصدق للاصل ابداء اما عكس النقيض
 الموافق حقيقته بتبديل كل واحد من طرفي
 القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض
 الاخر مع نفي الكيف والصدق على وجه
 اللزوم وتبوءه موافقة لتبوء العكس المستوي
 الا ان التبديل هنا بالنقيض والمراد منه ان
 نحول نقيض المحمول موضوعا ونقيض
 الموضوع محمولا في الكمليات ويجعل نقيض
 الثاني مقدما ونقيض المتقدم قابلا في
 الشرطيات المتصلات مثاله في الكمليات
 كل انسان حيوان فقلس نقيضه الموافق
 كل ما ليس حيوانا ليس انسانا فخرج
 الشرطية اذا قلنا مثلا كلما كان هذا
 انسانا كان حيوانا فقلس نقيضه كلما
 لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا وقولنا

هذا التبديل
 الذي هو
 التبديل في
 النقيض

هذا التبديل
 الذي هو
 التبديل في
 النقيض

مع بقا الكيف والصدق على وجه اللزوم يخرج
 ايضاً ما يبقى معه الصدق لا على وجه اللزوم
 كما لو قيل مثلاً في عكس قولنا لا شيء من
 العدد الزوجي يقدر بحسب النقيض الموافق
 لاشي من غير القدر غير عدد زوجي فهذا
 العكس في الكلية السالبة كقوله انفق
 صدقها في هذه القضية كما انفق فيها
 من مساواة طرفيها للنقيض فيلزم
 من نفي احدهما بقاء الآخر فلم يكن
 الطرفان كذلك لم يبق الصدق كما اذا
 قلت في مجلس قولنا لا شيء من الانساق
 يقرب فليس النقيض الموافق لاشي
 من غير القدر من غير انسان فهذا العكس
 كاذب والاول صادق ولو عكس السالبة
 فليس النقيض الموافقة الى سالبة جزئية
 لا اطلاقاً الصدق فيها في كل مصادرة
 واما عكس النقيض المخالف فحقيقته

كان الاول
 مساوياً
 كل من
 الطرفين
 لنفسه
 مساوياً

تبدل

تبدل الطرف الاول من القضية كانت
 الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني
 يعني الاول مع بقا الصدق دون الكيف
 على وجه اللزوم فقد خالف هذا العكس
 العكسي السابق في امرين احدهما
 ان الكيف فيه مخالف للحق الاصل الثاني
 انه التبدل فيه ليس يعني الطرفين ولا
 نقيضهما معا بل يعني احدهما ونقيضه
 الاخر ومثاله في احتمالات اذ قلنا مثلاً
 كل انسان حيوان فليس نقيضه المخالف
 لاشي من غير الحيوان انسان ومثاله
 في الشرطيات اذ قلنا مثلاً كلما كانت
 الشئ ادهماً كان حيواناً فليس نقيضه
 المخالف ليس البتة اذ لم يكن الشئ
 حيواناً كان انساناً في العتود حكمها فيما
 اخرجته وانضم مما سبق وبالله تعالى
 التوفيق ويطلق العكس ايضا

ان الشئ
 ليس

وهو احد النوعين وثانيا بالامكان فقط من
 غير فعل الجار وهو النوع الثاني فيصدق كل
 جمادى كروب زيد بالامكان ولا يصدق عكسه
 بمعنى كروب زيد اي بالفعل جمادى بالامكان
 العام الذي هو اعم اجزاء لصدق تقييده
 وهو قولنا لا شيء من مركوب زيد بالفعل جمادى
 جمادى بالضرورة اذ كروب زيد بالفعل قد
 بالضرورة ولا شيء من الفرس جمادى بالضرورة
 ينتج من الاول لا شيء من مركوب زيد
 بالفعل جمادى بالضرورة واما الفعليات وهي
 ما عدا التمكنين فالله لير علي صحة انعكاسها
 الي مطلقة عامة انعكاس اعمها الي ذلك
 لان كل لازم للاعم لازم للاخص واعمها المطلقة
 فاذا قلت مثلا كل ممكن فهو معدوم بالاطلاق
 العام انعكاسه الي جزئية مطلقة عامة
 وهي قولنا بعض المعدوم ممكن بالاطلاق
 العام والله لير علي ذلك من ثلاثة اوجه

الاول

الاول الافتراض وهو ان تفرض ذات الموشع
 معين فيصدق عليه المحمول طيبا بالفعل ولذا
 يصدق عليه العنوان فينتج من التقييد
 قياس من المنسوب الاول من الشكل الثالث
 ينتج العكس المذکور فلنفرض مثلا في هذا
 المثال ان الذي يصدق عليه العنوان الذي
 هو الممكن هو العالم وهو ما سوى الله
 نقالي فتصدق حينئذ فتبين ان احدهما
 العالم معدوم بالاطلاق العام والثانية
 العالم ممكن بالاطلاق بل بالضرورة ينتج
 من الثالث بعض المعدوم ممكن بالاطلاق
 العام وهو المطلوب الثاني الخلف وهو
 ان ينضم تقييد العكس الي الاسطر فينتج من
 الاول المحال وهو سلب الشيء من نفسه
 ولا خلاف في سورة القياس فيمكن ان يكون
 في مادته واحد من مقدمته وهي الاسطر
 المتكوس مقدومة الصدق فاختص

الكذب في المدة من الاخرى وهي نقيض العكس
 فوجب ان يكون العكس صادقا وهو المطلوب
 فاذا صدق في سائر النادر يمكن فهو معدوم او
 بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام والا
 لصدق نقيضه ويقولون من الممكن
 يمكن دائما فتضمنه لبره لا اصل القضية كلية
 كانت او جزئية فينتج مع الكلية لا شيء من
 الممكن بممكن دائما ومع الجزئية بعض الممكن
 ليس هو اتحاد ايا وكل النتيجة مستحيلة
 ولا خلا لا من نقيض العكس فالعكس صادق
 الثالث طريق العكس وهو ان نقيض
 نقيض العكس المدعى لزوم صدقه لصدق
 الاصل فيكون عكسه نقيضا للاصل المحذور
 صدقه ان كان كليا وان شئت قلت او اخذ
 من نقيضه ان كان كليا واحكاما
 انه يكون لازم نقيض العكس ونقول عكسه
 في كلا الوجهين منافيا للاصل المحذور
 او كان الاصل كليا او جزئيا صدقه

ان يصدق في عكس كل واحد من بعض
 الممكن بالاطلاق العام

ذلك
 الاصل
 جزئيا
 او صدق
 له
 كانت
 صدق
 ان عكس النقيض

صدقة وما نافي الصادق فهو كاذب ضرورية
 فلان نقيض العكس كاذب واذا كذب اللازم
 كذب اللازم ضرورية فتبين العكس المحذور
 اذن كاذب فيكون العكس صادقا وهو
 المطلوب فتقول في المثال السابق لو لم
 يصدق قولنا بعض المعدوم ممكن بالاطلاق
 عند صدق قولنا كل ممكن معدوم او بعض
 الممكن معدوم بالاطلاق لوجب صدق نقيضه
 ويقولون من الممكن بممكن دائما واذا
 صدق هذا النقيض صدق لازمه وهو
 لا شيء من الممكن معدوم دائما على ما تبين
 في عكس السوالب الكلية وهذا اللازم
 مناف لا اصل القضية وهو قولنا كل ممكن
 او بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام لانه
 نقيض الجزئية واخذ من نقيض الكلية
 فينتج كذب منافاته ما ذكر من صدقه
 واذا وجب كذبه وجب كذب ملزومه الذي

اي وهو عكس النقيض

فتم تخلص لاد
المستمنه
لا يقول لها
وقبلة
وقوله
واما الداعية
فتم تخلص
الين بالمسيح
المشهور
عسا

وذلك لان
الجميع لا يلاحظ
فيها ما عدا
الحسن فثمة
أصل هذا
الاعتماد

1721

٥
 این حق
 الاسرار
 و هو
 یمن
 الکاتب
 متحرک
 الارباب
 فاحو صو
 و هو
 الکاتب
 صیان

ان قولا
بديع قولنا
ما دام
كاسنا

کتاب

بمواهب
السنن
بابها
نعتهم

ما به مناسبت
نقشینه

الكتاب المقدس الانجيلي والافنديليس

كان الاول
والثاني
الاول
يقال انه
استأنف
وليس
سقطوا
في اسم
الاول
انهم
عليه
تلقم اكني
الاول

الخامسة

قوله
فيها
فأعجل
الدائم
دائمة
الباقي
الذات
أو عسى
الرواق
بما قال
المتن

وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِمَا تَكْتُمُونَ

قوله يختمه (أو القدر) يدغم ما بعده الميم
لا يجسم ما اراده لا يفتح ما قبله الميم

فظهر ولاد ورام اعترفت عليه بان قيد اللاد ورام حبة
فظهر كما سيجي في آخر تعاقباته انه احلقت على
سبيله فظهر من كمال الله تعالى على كل فرد
فقد روي من قال اننا لم نكلمه على البصير
وكل كذا القولين فهو معتبر واجيب
بان عدم اعتبارهم ورام اية معناه المستبور
فهو المستبصر على كل فرد ولا ينافي انه
يعتبر عيني الله راجع المستبصر وحياته

ابن النفل

وَالْأَقْدَمُ وَالْقَتْنَةُ وَالْأَفْرَافُ وَالْأَفْرِافُ
وَالْأَفْرِافُ وَالْأَفْرِافُ وَالْأَفْرِافُ

2. 1853-54

لأن السالم
الي ختمه
معه
حزب
سنة

الحمد لله
الذي
الذي
هو

في المسائل

علي قولني فقل دأية وهو قول الخناخين
 وقيل ضروري وهو قول الفخر مع ابن سينا
 والتحقيق الاول يدل اننا اذا فرضنا محي
 زيد مثلا انه يدركه احوار ولم يدركه في جميع
 محله الفرس فانه يصدق حينئذ ان يقال
 لا شيء من مركوب زيد باللفظ الذي هو
 احوار بفرس بالضرورة ولا يصدق عكسه
 ضروريا وهو ان يقال لا شيء من الفرس
 مركوب زيد بالضرورة اذ كل فرس مركوب
 زيد بالامكان وان كان مسلوبا عنه دايا
 واما المستدرة العامة اذا كانت سالبة
 كلية فقد اختلف في عكسها علي قولني
 الاول ان عكسها مستدرة عامة لنفسها
 وهو قول الشافعي مع الكوفي والشافعي
 ان عكسها عرفية عامة وهو التحقيق
 انهم يدل ان يصدق في امثال السابق
 لا شيء من مركوب زيد بفرس بالضرورة
 ان باللفظ

مادام

مادام مركوب زيد ولا يصدق عكسه مستدرة
 وهو لا شيء من الفرس مركوب زيد بالضرورة
 مادام قدسا لوجوب صدق تقييده وهو
 قولنا بصدق الفرس مركوب زيد بالامكان
 العام حين فهو فرس واما الخا هـ
 وهما المستدرة الخامسة والتمية الخامسة
 اذا كانتا سالبتين يلحقان فاما انهما سالبتان
 كما بينهما وهما المستدرة العامة والتمية
 العامة فيجوز القولان السابقان في ذلك
 الضرورة في عكس المستدرة الخامسة كما
 جريا في ذلك في عكس المستدرة العامة
 ثم يتراد في فلس احوال في قيد الادوام
 المذكور نحو الاصل الذي ينوي رجوعه في
 الفلس الي بعض افراد الموضوع لا الي
 رابع اثنين جميعها كما كان في الاصل لانه في الاصل
 مطلقة عامة موجبة كلية وهي تنقل
 الي مطلقة عامة جزئية موجبة ولا خفاء

ان بعض افراد موضوع الانعلاقي الي صاحب
 القول من بعض افراد الموضوع بناء على انه
 في قوله قضية جزئية من مسائل

الاخص بدون الاعم واما الكائنات الكثرية
 فاطلاق الاقدمية عليها عدم الاتصاف
 لغيرها واما الحق لا يرب فيها ونعمتات
 كما تنسبها وهذا يستلزم انما في الاصل
 مما لا ينقسم وقد نص على هذه الكثرة
 في غير الجمل والاسماء وغيرهما وبرهان
 ذلك في العرفية الخاصة لكونها اعم
 اذا صدق بعض **ج** ليس هو **ج** مادام **ج**
 لا دائما فالحكم هذه القضية بقولنا لا دائما
 هو حكم ثبوت المحمول للموضوع في وقت
 ما وهو معنى المطلقة العامة وقد عرفت
 ان الحكم الاممي يقتضي وجود الموضوع
 فاذن **ج** الذي هو موضوع هذه القضية
 له افراد موجودة وقد حكمت القضية على
 بعض تلك الافراد بهذين الحكمين فيكون
 هذا البعض من افراد **ج** ومن افراد
ج اذ قد صدق عليه بالفعل غير انما

قوله في وقت ما هذا الغامض في هذه المسئلة فكان
 الاولى استعمال ما به سماعا قولنا المطلقة العامة
 ان الحكم الاممي يقتضي وجود الموضوع
 لا يجاب ان الاستعداد من قولنا لا دائما فيجب

ان الحكم الاممي يقتضي وجود الموضوع
 لا يجاب ان الاستعداد من قولنا لا دائما فيجب
 ان الحكم الاممي يقتضي وجود الموضوع
 لا يجاب ان الاستعداد من قولنا لا دائما فيجب

يتناقبان عليه لا يجمع صدقهما عليه في
 وقت واحد بوجه كبح القضية بانه يستلزم
 عند **ب** مادام متصفا **ج** هو اذن
 يستلزم عنه **ج** مادام متصفا **ب** فقد
 صدق ان بعض **ب** ليس هو **ج** مادام **ب**
 تم سلب **ج** لا يدوم له لكونه عنوانا عليه
 يجب ان يصدق عليه بالفعل اذن يصدق
 بعض **ب** ليس هو **ج** مادام **ب** لا دائما
 وهذه عرفية خاصة هي علة العرفية
 الخاصة السابقة فقد صدق على العرفية
 الخاصة الجارية السالبة لنفسها
 واذا انفصلت العرفية الخاصة الى
 هذه القضية لنم انفكاس المستدرة
 الخاصة اليها كما عرفت من وجود
 انفكاس الاخص الى ما انفكاس اليه
 الاعم ومثال ذلك في المواد انه اذا صدق
 قولنا بعض الكايت ليس بساكن

قوله
 ان الحكم الاممي يقتضي وجود الموضوع
 لا يجاب ان الاستعداد من قولنا لا دائما فيجب
 ان الحكم الاممي يقتضي وجود الموضوع
 لا يجاب ان الاستعداد من قولنا لا دائما فيجب

ان الحكم الاممي يقتضي وجود الموضوع
 لا يجاب ان الاستعداد من قولنا لا دائما فيجب
 ان الحكم الاممي يقتضي وجود الموضوع
 لا يجاب ان الاستعداد من قولنا لا دائما فيجب

ان الحكم الاممي يقتضي وجود الموضوع
 لا يجاب ان الاستعداد من قولنا لا دائما فيجب
 ان الحكم الاممي يقتضي وجود الموضوع
 لا يجاب ان الاستعداد من قولنا لا دائما فيجب

الاصابع مادام كاتباً لا اذ ايا لم ان يصدق
 عكسه كمنفسه ويقولنا بعض سأل
 الاصابع لا اذ ايا ولا يعني عليك اجراً
 البرهان السابق فيه فان قلت لم لم
 يقولوا بانفسهم انفسهم انفسهم
 السابقين كانفسهم كما قالوا ذلك
 خاصتهم بل قالوا انفسهم انفسهم
 اصلاً مع انه قد يقال اذ اصدق في العرفية
 العامة بعض **ج** ليس **ب** مادام **ج** لزم
 ان يكون وصفاً **ج** متناهيين فما هو
ج لا يكون **ج** مادام **ج** والا لكان **ب**
 في بعض اوقات لونه **ج** فيكونا الوصفان
 مجتمعان على ذات واحدة وقد كانا متناهيين
 هذا خلق وجون ما هو **ج** لا يكون **ج**
 مادام **ج** هو معنى عكس العرفية العامة
 واذا انفسست انفسست اليه المسترطة
 العامة لانها اخبرتها بما كان **ج** ان
 الى ذلك قد تقول

ليس
 كالتسا
 مادام
 سألنا
 الاصابع
 من

شروح
 العكس
 في
 الا
 في
 في
 في
 في
 في
 في
 في

نقول المتناهي الذي يستلزم صدق
 العكس في العرفية العامة انما هو المتناهي
 في ذات واحدة مع صدقهما معا على تلك
 الذات وليس كذلك بل لازم هذا ان مفهوم
 الاصابع هو متناهي الوصفين في ذات **ج**
 ومفهوم العكس متناهي في ذات **ج** وانما
 يلزم ذلك لو كان ب صادقاً على ذات **ج** حتى
 يكون ذات **ج** ذات **ج** وليس كذلك بخلاف
 تكون الذاتان متناهيين ويكون **ج** ثابتاً
 لكل ما صدق عليه ب بالضرورة كما في
 قولنا بعض الحيوان ليس بالإنسان
 مادام حيواناً فان ومعنى الحيوانية
 والانسانية متنافيان في ذات بعض
 الحيوان وهو العرس متلا ولا يلزم
 منه تنافيهما في ذات الانسان بل
 الحيوان صادق على كل انسان بالضرورة
 وهذا الخلق انما هو لوجوب اتحاد

ان الواجب
 ان لا يكون
 ان لا يكون

الا ان
 يقول
 وليس
 بل ان

ان في ذات حيوان اي في بعض افراد حيوان كسي
 والى لزم من تنافيهما في ذات **ج** تنافيهما
 في ذات **ج** ب ضرورة

وعدنا على الدوام في
والا
الذي في الامم
عندنا على الدوام
التي في الامم

٢
 جميع ان
 فقير
 قسما على
 السان
 او الجبين
 سما
 محمد
 بن

[illegible]

نقلہ مالک راجہ کیمے رانقہ م

لا كما نفسهما واحتج الاول بانه اذا صدق قولنا في الداعية المطلقة متلا كل ج
 دائما لم صدق عكس تقيضها المتوافق وهو قولنا في الداعية ليس ب
 بالاطلاق قالوا واذا كان بعض ما ليس ب ليس ب ليس ب
 انفسه ليس ب ليس ب لزم ان يكون ج لانه اذا
 له ج لا يستحال سلب التقيضي عن شي واحد فقد صدق اذن بعض ما ليس ب
 ج بالاطلاق كما ان تفلسفه بالمتنوي في نفس الي قولنا بعض ج هو ليس ب
 ب بالاطلاق وذلك يناه في اصل القضية لانه موجبة معدولة واصل القضية موجبة محصلة وقد سبق في لوح الفضايا ان القضيةين اذا انفقتا في اليقين واختلفتا في الدور والتحصيل ففاننا في الصدق حالة

قوله اذن ان اذا كان تقيض الصدق ما اذا ان فطرته الصدق هذه القضية

اب عكس لانه تقيض الصدق لانه لا يثبت الايجاب عكس لانه لا يثبت الايجاب

قوله اذن ان اذا كان تقيض الصدق ما اذا ان فطرته الصدق هذه القضية



الايجاب واما ان تقول اذا تبين صدق بعض ج هو ليس ب لزم صدق ما هو اعم منه وهو السالبة المحصلة وهي قولنا بعض ج ليس هو ب وذلك تقيض اصل القضية لانه سالبة محصلة واصل القضية موجبة محصلة والقضية اذا اختلفتا في اليقين وانفقتا في الدور والتحصيل تناقضتا واما العرفية العامة فاذا صدق كل ج ب مادام ج انفس في الموافق الي قولنا كل ما ليس ب غير ج مادام ليس ب والاصل صدق تقيضه وهو بعض ما ليس ب ليس هو غير ج حتى هو ليس ب قالوا ايضاً واذا كان ليس ب غير ج لزم ان يكون ج فاذا بعض ما ليس ب ج حتى هو ليس ب ج اما ان نضم هذه القضية الموجبة نضم الي اصل القضية كبرى فينتج بعض ما ليس

اب لاخه لزم من وجود الاخص وجود الاعم وقوله وذلك ان صدق السالبة المحصلة اعم من قوله متوافق لاصل القضية ان العكس صدق اي والمتناقض في المتناقض كاذب

قوله اذن ان اذا كان تقيض الصدق ما اذا ان فطرته الصدق هذه القضية

قوله اذن ان اذا كان تقيض الصدق ما اذا ان فطرته الصدق هذه القضية

الاما مخالفة فقط وانما هي عنده انعكاس
 اخصنيين بالموافق بخلاف العائني لان
 البرهان هنا يتم بلا دخل في علمه لان
 الاعتراض الوارد في العائني انما سببه
 تخالفهم على السالبة المدولة في انها
 تستلزم الموجبة المحصلة وقد عرفت
 ان الاولى اعم من الثانية لسدتها و
 عند عدم الموضوع فلو دل دليل على اح
 السالبة المدولة لموضوعها افراد موجود
 لتلزم في ذلك هي والموجبة المحصلة
 ولا شك ان الدليل قد قام في اخصنيين
 على وجود افراد الموضوع التي جعل
 عنوانها نفيت المحمول وذلك ان الموضوع
 في تلك السالبة المدولة هو قولنا
 ما ليس **ب** وهو موجود لان موضوع
 القضية المعروضة التي نحن نطلب
 عكسها هو موجود لانها موجبة وقد
 استقر في الاسماء
 سلبت

في الاستدلال الاول
 في الاستدلال الثاني
 في الاستدلال الثالث

في الاسماء
 في الاستدلال

سلبت **ب** عن ذلك الموضوع لبقولنا في
 ثبوت **ب** انه ليس بدائم فيصدق
 اذن على افراد ذلك الموضوع انه ليس
ب فما ليس **ب** له افراد موجودة
 وهذا هو الذي جعل موضوع تلك السالبة
 المدولة فتستلزم اذن الموجبة
 المحصلة ويتم البرهان **ح** فلا اعتراض
 وبالله تعالى التوفيق واعلم
 ان هذه العكوس لو ازم للمقتضايات كانت
 عملية او شرطية متصلة والمتصلة
 لو ازم اخذ غير العكس يعني ان الشرطية
 المتصلة قد شاركت العملية في ثبوت
 هذه اللوازم لبارهي العلوسات
 وان قدرت الشرطية بزيادة لوازم
 اخذ واليه اشار بقوله فستلزم
 المتصلة الموجبة الضرورية المتعددة
 التالي متصلا به د اجزا التالي
 في الاسماء
 في الاستدلال

في الاستدلال
 في الاستدلال

في الاستدلال
 في الاستدلال

قوله واليه ان والي اقتدار الشرطية بلوازم
 في الاستدلال

قوله لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهما ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهما ليسا في المساواة
لانهم المقدم فلا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة
فلا يلزم التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة
المقدم ان كانت كلية لان جزءه ليس ملزوما له وتعدد الاتفاقية الموجبة
بعد اجزاء كل واحد من طرفيها والمنفصلة الموجبة متساوية باعتبار منع التداخل باعتبار
منع الجمع والمساوية على التفسير في جميع
يعني ان تعدد التالي المنفصلة التروسية
سواء كانت كلية او جزئية يقتضي تعددها
بعد اجزاء ذلك التالي كقولنا مثلا نحن
الكلية كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
ناطقا فنستلزم متصليتي كليتي
متساوية قولنا كلما كان هذا انسانا
كان حيوانا وقولنا كلما كان هذا انسانا
كان ناطقا ووجه ما ذكرناه في الاصل
ان جزء التالي لا يلزم له الاستمالة وجود
الكل بدون جزئه والتالي لا يلزم للمقدم

قوله لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

قوله لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة
بقية من الشكل الاول صفراء المنفصلة
الاصول وكبره ذلك استلزام الكل
جزءه بقية كلما كان هذا انسانا كان
حيوانا ناطقا وكلما كان حيوانا ناطقا
كان حيوانا نبيحا كلما كان هذا انسانا
كان حيوانا وهذه احدي المتصليتين
اللازمية للاصل ولوقلت في الكبرى
وكما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا نبيحا
المنفصلة اللازمية الاخرى وهي قولنا
كلما كان هذا انسانا كان ناطقا واسا
تعدد تعددها فلا يقتضي تعددها ان
كانت كلية بجواز ان يكون الكل ملزوما
لشيء ولا يكون جزؤه ملزوما له وليس
اكبر ايقم ملزوما للكل حتى يكون ملزوما
للازم لان ملزوم الملزوم لشيء ملزوم
لكذلك الشيء مثال ذلك اذا قلنا مثلا
كلما كان هذا حيوانا ناطقا كان انسانا

قوله لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

قوله لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

لان جزء التالي لا يلزم له التالي لانهم ليسا في المساواة ونظير هذا التالي لانهم ليسا في المساواة

مافضا

باعتبار منع الكلوع عن السي ولازمه
لاستحالة بقا الكلوع مع نفي لازمه
واما فقد اجزا ما فقه اجمع فلا يقتضي
نقد دها بحسب الاجزاء لان منع اجمع
بني السي والكل لا يستلزم منع اجمع بني
السي وحذيه لعدم استلزام استفا الكل
استفا كل جزء من اجزائه فيجوز ان لا يجبا
الكل السي والكل يجامعه الا ترى ان
مجموع الحيوان الناطق لا يجامع الفرس
وحذوه وبسوا الحيوان يجامعه وامسا
الحقيقية فحكمها ما حذوه من حلي ما نفى
الجمع والكلواذ هي مرتبة منهما فتستد
باعتبار ما فيها من منع الكل ولا باعتبار

ما فيها من معنى اجمع هذه الوجبات
 واما السؤال فتحكمها على الوجدان
 في جميع ما سبق فتتقد فيها المسألة
 الضرورية بعدد اجزا المقدم لقولنا ليس
 البتة اذا كان هذا حيوانا ناطقا كان
 متينا دون التالي كقولنا ليس البتة اذا
 كان هذا انسانا كان حيوانا ناطقا لانه
 سلب ملزومية الكل لشيئ ليس ملزوم
 سلب كل ملزومية كل جزئ اجزائه
 لذلك اذ لو استلزمه اكبر لا استلزمه
 الكل المقتضين للجزا اذا كان احد من
 جزئيه والقاعدة ان كل ما لا يلزم الاخص
 لا يلزم الاعم بخلاف سلب لازمية الكل
 لشيئ لا يلزم منه سلب لازمية جزئيه
 لذلك الشيء اذا لا يلزم من نفي الاخص نفي
 الاعم واما المسألة الاتفاقية فلا تتقد
 مطلقا اما باعتبار فقد نالها فلا

وذلك
 لأن
 الحكم
 على
 الحيوان
 والناطقة
 قد
 اذ لو
 لم يكن
 المتحد
 مرجع
 للشيئ
 متصفا
 ب
 ان اد
 لو
 لم يكن
 المتحد
 المتحد
 المتحد

راجع لقوله

راجع الفتاوى در السالتي

ان التالي هو مقدم
او هو من ان يكون القضية
الكلية او الجزئية

عدم مصاحبة الكل لشيء كلياً كان او جزئياً
لا يستلزم عدم مصاحبة جزئيه له ذلك
الشيء اذ لا يلزم من بقاء الاخص في الاعم
كما عرفت وانهما يتبين عدم تقدمها
باغتراب تقدمها كلياً اما تقدمها
باغتراب تقدمه جزئية ولازم ويرى انه
من الشكل الثالث جيل المقدمة القابلة
باستلزام الكل جزئيه صغرى والاصل
مقدمة كبرى فتقول الكل يستلزم الشيء
جزئياً واما مانعة اجمع السالبة فتقدم
تقدم اجزاها لا استلزام جواز اجتماع
الشيء مع مجموع جواز اجتماعه مع كل جزء من
اجزائه ذلك المجموع لان الاجتماع مع الكل
يستلزم الاجتماع مع اجزائه ضرورة
فلو ناقضنا مانعاً في كلمة واما مانعة
اكلو السالبة فتقدم اجزاها لا يلزم
تقدمها لان جواز اكلو غنى الشيء ومجموع

ان يكون
لا يلزم من
تقدم
الاخص
ان مانع
تقدمها ان

الكل لا يستلزم
اجزائه لا يستلزم
اجزائه لا يستلزم
اجزائه لا يستلزم
اجزائه لا يستلزم

لا يستلزم جواز اكلو عن ذلك الشيء
وجزء المجموع اذ المجموع اخضع من جزئيه
واكلو عن الاخص لا يستلزم اكلو عن
الاعم والحقيقة السالبة معلوم حكمها
من مانع اجمع واكلو السالبتين وبالله
تدلي التوفيق وتستلزم المتصلة
ايها متصلة تمامها في المقدم والحق
وتناقضها في التالي واللفظ يعني
ان كل متصلتين توافقتا في الكميات
يكونا كليتين او جزئيتين وتوافقتا في
المقدم بان يكون مقدم احدهما عيني
مقدم الاخرى وتختلفا في الكيف بان
يكون احدهما موجبه والاخرى سالبة
وتناقضتا في التالي بان يكون التالي
احدهما فقيض التالي الاخرى فانهما
متلازمان صدقاً وكذا بالمتلازمان كان
هذه الاسماء كان حيواناً فانه ملازم

خير
عيني
كل

انما قيل ان ما قيل في هذا الكتاب من ان الانسان لا يكون مستلزما لحيوانا ولا لشيء اخر من المخلوقات الا ان كان مستلزما للانسان

في الصدق والكذب لقولنا ليس البنية
اذا كان هذا انسانا لم يكن حيوانا واجمع
ابن سينا على استلزام الموجبة للسالب
بانه اذا استلزم المقدم التالي لم يستلزم
نقيض التالي والا كان مستلزما
لنقيضه وهو محال فاذا صدق مثلا كمالا
كان اب محج وحيث ان يصدق البنية
اذا كان اب لم يكن ج د والاصدق
نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كانت
اب لم يكن ج د وقد كانت في الاصل كمالا
كان اب محج د فلزم استلزام اب للنقيضين
وقد راينا ان استلزام الموجبة للسالبة
بانه لو لم يكن كذلك لزم صدق نقيض
السالبة فنضمه كبرى للموجبة الاصل
فينتج من الثالث ^{لزم سلب}
الشيء وهو قولنا قد يكون اذا كان ج د
لم يكن ج د وهو محال ولا خلاف الاصل
ليكونه ^{نقيض}

قوله كلما كان اب محج ايا كمالا كان هذا انسانا
قد احيوان

هذا الالف والذال عبارة عن الشيء والباء عبارة
عن الحيوان وانسان والهمزة عبارة عن الحيوان
والجيم صيغة

قوله فنضمه كبرى للموجبة الاصل ^{سأله} ما
المواد ان اذ اصدق كلما كان انسانا كان حيوانا
صدقا الا انه وهو ليس البنية اذا كانت انسانا
لم يكن حيوانا ولو لم يصدق كصدق نقيضه
وهو قد يكون اذا كان انسانا لم يكن
حيوانا فنضمه كبرى للنقيض كبرى للموجبة
الاصل بقوله كلما كان انسانا كان حيوانا
وقد يكون اذا كانت انسانا لم يكن حيوانا فننتج
لزم سلب الشيء لكونه وهو قد يكون اذا
كان حيوانا لم يكن حيوانا وهو محال
يوسى

نقيض السالبة فالسالبة صدق واجمع
ابن سينا انما على استلزام السالبة
للموجبة بانه اذا صدق سلب الاستلزام
المقدم للتالي لانه ان يكون مستلزما للنقيض
والا لم يكن مستلزما للنقيض ^{انما} عجز
ان تحكما معا وهو محال ونستلزم
منفصلة ما نفع جمع من عيني مقدمها
ونقيض نالها وما نفع خلوص من نقيض
مقدمها وعيني نالها وهما مستلزمان
لمفصلتين لذلك ^{انما} يعني ان المنفصلة
اللزومية تستلزم منفصلة ما نفع جمع
مركبة من عيني مقدمها ونقيض نالها
وما نفع خلوص مركبة من نقيض مقدمها
وعيني نالها لقولنا مثلا كمالا كان هذا انسانا
كان حيوانا فان هذه المتصلة تستلزم
ما نفع جمع وهي قولنا ادعا اما ان يكون
هذا انسانا واما ان لا يكون حيوانا وما نفع

ان التالي وهو الحيوان يستلزم ما للنقيضين ان يكون
الشيء ما قوله عجز ان يكون مثلا لا ذكر محج انا
يريد ان يقال في ان يقال في ان يجعلها معا ان يحتمل
ان نقاها وكذا به صيغ

خلوه وهي قولنا داءا اما ان لا يكون هذا
 انسانا واما ان يكون حيوانا اما وجه
 استلزامها لما نفي الجمع فلان عني
 المقدم ونقيض الثاني لو اجتماعهم
 ان يوجد الملزوم بدون اللازم وهو محال
 وجاز ان يرتفع بان يرتفع الملزوم ويثبت
 اللازم وهو عند محتج بحوا كون اللازم
 اعم واما وجه استلزامها لما نفي الخلو
 فلان نقيض المقدم وعني التالي
 لو ارتفع الوجود الملزوم ايضاً بدو ح
 لازمه ويجوز ان يجتمع لان حاصله
 وجود اللازم بدون الملزوم وهو غير
 محتج وقولي وبها مستقل متنا
 مستطليتي كذلك معناه ان كل واحد
 من ما نفي الجمع واكلا تستلزم متصلة
 كما استلزمتهما اما ما نفي الجمع فتستلزم
 متصلة مقدمها عني احد جزئيهما

ان الذي هو انشأ
 واللازم ان الذي هو
 الحيوانات
 وهو الانسان
 وعني الثاني
 الذي هو
 حيوانه

وقالهما

وقالهما نقيض اخر الاخر واما ما نفي الخلو
 فتستلزم متصلة مقدمها نقيض احد
 جزئيهما واما اليها عني الاخر اما الاول
 فلان جزئيهما نفي الجمع كما استلزم
 احتما عني بالذم انه مما صدق نقيض
 الاخر واما الثاني فلان جزئيهما نفي
 الخلو كما استلزم عني بالذم ان كلما صدق
 بفتن احد هما صدق الاخر وبالنسبة
 نقالي التوفيق وتستلزم المتصلة
 الحقيقية متصلات اربوا تتركب من
 عني احد طرفيهما ونقيض الاخر ومن
 نقيض احد هما وعني الاخر يعني
 ان المتصلة الحقيقية كما استلزم
 علي منع الجمع ومنع اكلوا استلزم
 ارب متصلات اثنين لاجل ما بينهما من
 منع الجمع وبها اللتان من عني احد
 جزئيهما ونقيض الاخر واتني لاجل

احد هما صدق

اكلوا فافعة اجمع المركبة من فقيض جزئيا
 وبالله تعالى التوفيق واعلم ان الكلية
 الموجبة المتصلة متى صدقت ومقدّمها
 جزئي صدقت ويؤكد في متى صدقت وثالثها
 كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الجزئية
 على العكس واما الجزئية الموجبة فهي
 صدقت واحد طرفها كلي صدقت ونحو
 جزئي والسالبة الكلية على العكس

هذه لوازم للشرطية المتصلة وانما
 المنطق يذكرونها مقدمة في فصل الجزئ
 عند التام وهي نافعة فيه خصوصا ونحو
 غيره عموما وحاصلها بيان ما تستلزمه
 الشرطية المتصلة باعتبار كلية احد
 طرفيها او جزئية مع اعتبار كونها كلية او
 جزئية ومجموع اقسام ذلك ستة عشر
 قسما من ضرب اربعة احوال المتقدم
 والثاني في اربعة احوال المتقدم والثالث

المتصلة

كما علمت
 ان يكون
 مرجحة
 او سالبة
 في بيان
 جميع الاقسام

المتصلة لكن نحو اعلى بعضها وياقها
 يوجد بالمعروف او الترتيب والداعي
 نحو اعلى ان المتصلة الموجبة الكلية
 متى صدقت ومقدّمها جزئي صدقت
 ويؤكد في واذا صدقت وثالثها كلي صدقت
 وهو جزئي والسالبة الجزئية على العكس
 والجزئية الموجبة متى صدقت واحد طرفها
 كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الكلية
 على العكس واما بيان الاول فالقضية الكلية
 ابد الاخص من جزئها وكل لازم للاعم فهو

لازم للاخص اذ هو جزؤه فالآخر متضمن
 له يلزمه وايضا اذا ضمنت الى القضية
 المطلوب لازمها متضمنة معلومة الصدق
 لكون جزئ مقدمها تا ليا لما اذا اكد لازم
 للصدق كنه ويجوز تتركبها ابد في بعد
 الفصل من اكد المطلوب لما كليا او جزئيا
 وهي قولنا فلان فلان فلان فلان فلان فلان

ابد كل انسان حيوان

ان يكون
 ما ذكره
 الجزئ المطلوب
 كقول فلان فلان فلان
 تتركب من تتركب
 تتركب من تتركب
 كليا او جزئيا
 ولكن بقولنا فلان فلان فلان فلان فلان فلان
 التي جزئيا

ان يكون الثاني والاعم هو الجزئية
 والآخر هو الكلية وتكون اذ هو ان
 الاعم جزؤه ان الاخص هو سمي سمي
 التسمية الكلية
 التي مقدمها جزئي
 والآخر مقدمها كلي
 كليا او جزئيا

بعض اب التخت صغر في مع الكلية المتصلة
 كبرية المقدم كبري وهي قولنا كلما كان
 بعض اب في دس الاول كلما صدق كراب
 في د وهو المطلوب واما بيان التالي
 فلان كل ما لزمه الاخص لزمه الاعم
 وان سميت قلت لان ملزوم الاخص
 ملزوم لاجزائه والاعم من اجزائه ولا
 شك ان التالي الكلي اخص من جزئيه
 فيلزم ان يكون جزؤه لازما لما لزمه وان
 سميت فضم المتصلة المعلومه الصدق
 كبري الى هذه المتصلة الكلية التالي
 صغر في حين القياس منيما قلنا كلما كان
 اب فكل د وكلما كان كراج د فبعض ج د
 فينتج من الاول كلما كان اب فبعض ج د
 وهو المطلوب واما بيان الثالث وهو
 ان السالبة اجزائية اذا صدقت ومنه
 كلي صدقت وهو جزئي فهو ان الكلية
 اذا

بعض اب التخت صغر في مع الكلية المتصلة
 كبرية المقدم كبري وهي قولنا كلما كان
 بعض اب في دس الاول كلما صدق كراب
 في د وهو المطلوب واما بيان التالي
 فلان كل ما لزمه الاخص لزمه الاعم
 وان سميت قلت لان ملزوم الاخص
 ملزوم لاجزائه والاعم من اجزائه ولا
 شك ان التالي الكلي اخص من جزئيه
 فيلزم ان يكون جزؤه لازما لما لزمه وان
 سميت فضم المتصلة المعلومه الصدق
 كبري الى هذه المتصلة الكلية التالي
 صغر في حين القياس منيما قلنا كلما كان
 اب فكل د وكلما كان كراج د فبعض ج د
 فينتج من الاول كلما كان اب فبعض ج د
 وهو المطلوب واما بيان الثالث وهو
 ان السالبة اجزائية اذا صدقت ومنه
 كلي صدقت وهو جزئي فهو ان الكلية
 اذا

اب بعض الاشياء

اذا لم يستلزم شيئا في بعض الاحوال
 استحتم ان يستلزمه جزئيا في تلك
 احوال والا كان لازما الكلية لما تقررات
 كل لازم للاعم لازم للاخص وان سميت
 فضم هذه المتصلة المطلوبة لانها
 وهي قولنا متلا فلا يكون اذا كل اب في د
 واجعلها كبري للمتصلة المعلوم صدقها
 بالضرورة وهي قولنا كلما كان كراب
 فبعض اب فانه ينتج من الثالث قد
 لا يكون اذا كان بعض اب في د وهو
 المطلوب واما بيان الرابع وهو ان
 السالبة اجزائية اذا صدقت وثا لهما
 جزئي صدقت وهو كلي قولنا متلا قد
 لا يكون اذا كان اب فبعض ج د فانه يلزم
 المقدم ايضا فكل د لان اجزائية لما
 كانت اعم من كليتها فبقي تلك اجزائية من
 شي في حالة يستلزم في كليتها اعم

بعض اب التخت
 كبرية المقدم
 كبري
 كان

اب الانسان حيوان وقوله فبعض ج د

في تلك الحالة لما تقر ان نفي الاعم يستلزم
 نفي الاختصاص وان ثبت فاجعل هذا
 المتصلة المطلوب لازما ضمن المتصلة
 المعلومة الصدق وهي التي تالكها
 جزئيا منها ينتظم القياس عنهما هكذا
 قد لا يكون اذا كان ا ب فبعض ج د
 وكما كان كل ج د فبعض ج د فينتج من
 الثاني قد لا يكون اذا كان ا ب فكل
 ج د واما بيان الخامس وهو ان الموجبة
 اكبرية متى صدقت واحد طرفيها
 كلي اي طرف كان صدقت وذلك الطرف
 بعينه جزئيا فهو ان اللزوم بين الاختصاص
 وبين امكان ثبت في بعض الاحوال
 ثبت بين اعمه وبين ذلك الامر في تلك
 الحالة لوجوده اذ ذلك في ضمن اختصاصه
 وان ثبتت ههنا الي هذه الكبرى
 المطلوب لازما المتصلة الصدق

الصدق

الصدق على اناس في منتظم القياس
 منهما بقلة اكل ما كان ك ا ب فبعض ا ب
 وقد يكون اذا كان ك ا ب فج فبعض ج
 من الثالث قد يكون اذا كان بعض ا ب
 فج وهو المطلوب هذا اذا كانت الكبرى
 الموجبة كلية المقدم وان كانت كلية
 الثاني فاجعلها ضمن المتصلة المعلومة
 الصدق هكذا قد يكون اذا كان ا ب
 فكل ج د وكما كان كل ج د فبعض ج د
 فينتج من الاول قد يكون اذا كان ا ب
 فبعض ج د وهو المطلوب واما بيان
 السادس وهو ان السالبة الكلية
 متى صدقت واحد طرفيها جزئيا اي طرف
 كان صدقت وهو كلي فهو ان السالبة
 العام الملزوم في جميع الاحوال بين الاعم
 وبين اسد يستلزم ذلك اللزوم بين
 اختصاصه وبين ذلك الامر اذ من جملة

المطلوب فقد بان ان هذا اللزوم الذي
في قياس المساواة انما هو بواسطة
تلك المقدمة وهي غير لازمة لهو
احدي المقدمة فتكون اجنبية فحيث
لم تصدق هذه المقدمة الاجنبية فلم
يستلزم القياس فانه لا يصدق في
ذلك المثال للمباينة قول القايير لمباين
للغرس فهو مباين لما الغرس مباين له
ولا في مثال النصفية كما هو نفس السنة
فرويض لما السنة تصق له ومحي
صدقت المقدمة الاجنبية وحده
الاستلزام كما في قياس المساواة السابق
وقياس الملزومية لقولك الانسان
ملزوم للجريمة والجريمة ملزومة للاعذار
فانه يلزم الانسان ملزوم للاعذار
بواسطة مقدمة اجنبية وهي
قولنا كل ملزوم للجريمة فهو ملزوم لما

القياس في قياس المساواة والنصفية اللذين ملزوما لما

الجريمة

الجريمة ملزومة له وقياس المقدمة
لقولك متلا بيننا وولانا محمد صلى
الله عليه وسلم تقدم في الفضيلة على
الرسول عليهم الصلاة والسلام والرسول
عليهم الصلاة والسلام تقدمون في
الفضيلة على الخلافة عليهم الصلاة
والسلام على ما هو الاسم عند اهل السنة
فانه يلزمه بيننا وولانا محمد صلى الله
عليه وسلم تقدم في الفضيلة على الخلافة
عليهم السلام بواسطة مقدمة اجنبية
وهي قولنا وكل تقدم في الفضيلة على
الرسول عليهم الصلاة والسلام فانه مقدم
على ما الرسول عليهم السلام تقدمون
في الفضيلة عليه وقولنا في احد تصديق
اخر يقيني وجوب مغايرة النتيجة
للمدمات فلا يسمى المقدمة باعتبار
استلزام مجموعها لاحد لما قياسا قولنا

بسمي قبل الشروع اذ ليس من احد
محيي واما هو فاقاد لما يسمي به لان
القياس فنقول انه يسمي قبل الشروع
محي الاستدلال دعوي وعند الاستدلال
اي بعد الشروع فيه وقبل تحصيله
يسمي مطلوباً ويسمي بعد تمام الاستدلال
نتيجة ولا يخفى مناسبة هذه التسميات
وبالله تعالى التوفيق وهو ينقسم
الي اقتدائي واستثنائي فالاستثنائي
ما دلل فيه النتيجة بالفعل او نقيضه
والاقتدائي ما لم تدرك فيه كذلك
يعني ان القياس الذي سبق تعريفه
ينقسم الي قسمين استثنائي واقتدائي
فالاستثنائي ما استعمل بالفعل عملي
النتيجة او نقيضها مثال الاول قولنا
مثلاً كلما كانت الشمس طال النهار
موجود كذلك الشمس طال النهار فينتج

اعمالی
لافتراپی
قتیرای
قناران
قدرد
تلاته
من
میرفضل
قلان
لانیستان
عمر محمد

لاستينا
٥
١٩٧٥

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

النهار موجود ولا شك ان هذه النتيجة
 مدعومة بالفعل في القياس لانها محتملة
 في الشرطية ومثال الثاني قولنا شكلا
 لو لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار
 موجودا هذا النهار موجودا ينتج الشمس
 طالعة وهذه النتيجة تقتضيها قولنا
 لم تكن الشمس طالعة وهذا ابعينه
 هو تقدم الشرطية واخذ من على الاول
 وهو قولهم ما اشتمل بالفعل على النتيجة
 فانه يقتضي عدم مقابلة النتيجة للقياس
 وهو مناقض لما افتضاه هذا القياس
 من وجوب المقابلة لقولهم فيه لزوم
 لانهم تضاد بقا اخر واجيب يا نا
 لانهم عدم مقابلة النتيجة للمقدمتين
 في الضرب الاول من القياس الالهي
 فان سماها اخذ في المقدمتين بافتضا
 كونه لازما للكل ولم ولا عتد حينئذ

ولا كذا بالانه جزء قضية لا قضية واخذ
 في تسميته نتيجة باعتبار كونه قضية
 كاملة محتملة للصدق والكذب فلفظها
 واحد ومعناها مختلف في الموضوعين
 وبالله تعالى التوفيق وهو مركب
 من مقدمتين طرف احدى مقدمتيه اضم
 المطلوب وهو الموضوع ان كان
 حملية ومقدمة ان كانت شرطية وتسمى
 هذه المقدمة صغرى وطرف المقدمة
 الاخرى كبرى المطلوب وهو جمولة ان كانت
 حملية وتاليا ان كانت شرطية وتسمى
 المقدمة كبرى وتشتبك المقدمة ثمان
 في ثلث تسمى الوسط وتسمى المقدمة ثمان
 باعتبار طبيعة الوسط مع الاسف والاكبر
 شكلا فان كان محمولا او تاليا في الصغرى
 وهو صغرى او مقدم ما في الكبرى فهو الشكل
 الاول وعكسه الشكل الرابع وان كانت

المتكلم في اللغة الصورة والهيئة ترجع الى
 الصورة

محمولا

الشيء من واقعته فيكون
 المحمول

محمولا او تاليا فيهما فهو الشكل الثالث
 وتسمى المقدمة ثمان باعتبار كونهما
 ثمانية اقسام المحذور في كل شكل ستة عشر
 يسمى اياها كقياس اقتدار او لا بد منه
 من مقدمتين يستتركان في حد لان نسبة
 محمول المطلوب الى موضوعه في القياس
 الحملية ونسبة تاليا الى مقدمته في القياس
 الشرطي لما كانت جمولة اجتمع الى امر
 ثالث يوجب العلم بتلك النسبة الجمولة
 ويسمى هذا الامر الثالث اكد الوسط
 لتوسطه بين طرفي المطلوب ومن نسبته
 اليهما وجبت المقدمة ثمان وتنفرد احدى
 المقدمة بين مقدمتيه موضوع المطلوب او
 مقدمته ويسمى اسفرا لانه في الاغلب اخص
 من المحمول او التالي فيكون اقلا افرادا
 فلذلك يسمى الاسفرا وتسمى المقدمة
 المستعملة عليه صغرى لانها اذا كانت الاصح

اي بوعا
 وشكل
 فاما المحذور
 اي المحذور

فان الاول
 ان يكون
 والاسف
 تاليا
 الى مقدمته
 لانه هو
 الذي
 ينفرد
 في
 ان ينفرد
 بالنسبة
 الزائدة
 فيشكل
 للذات

فان لو سلم ان الصورة واسطه وليس
 المراد بتوسطه وقوعه في الوسط لان
 هذا اخص بالاولى من سبعة اشياء
 فيكون هو الذي ينفرد في الوسط
 لان الصورة واسطه وليس المراد
 بتوسطه وقوعه في الوسط لان
 هذا اخص بالاولى من سبعة اشياء
 فيكون هو الذي ينفرد في الوسط

وتنفرد المقدمة الثانية بحدها هو محمول
المطلوب او تاليه ويسمى الكبر لانه محلي
الاغلب اعم فيكون الكبر افرادا وتسمى
المقدمة المتشعبة عليه لبري لانها
ذات الكبر وانما سميت القضية التي
جعلت جزئيا من مقدمتها لتفهمها على
المطلوب وانما سمي ما يتخلل اليه المقدمة
من موضوع ومحمول **الرفعة** او تالي جدا
لانه طرف للنسبة فكل من هذا ان كل
قياس افرادي يستعمل على ثلاثة حدود
الاسف والكبر والوسط وتسمى هيئته
نسبة الاوسط الى طرفي المطلوب
بالوضع والكم او بكونه مقدم او تاليا
شكلا ويسمى افتراضا السفري بالكبر
باعتبار الكيف وهو الايجاب والسلب
وباعتبار الكم وهو الكمية والجزئية
فريضة وسفري بالاشكال اربعة لان

الوسط

انما يسمى الكبر بالاشكال المتفرقة في اللغة
بالاشكال المتفرقة في اللغة
بالاشكال المتفرقة في اللغة
بالاشكال المتفرقة في اللغة

الوسط ان كان محمولا او تاليا في السفري
وموضوعا او مقدم ما في الكبر فيفسر
الشكل الاول وان كان بالكلية فيفسر
الرابع وان كان محمولا او تاليا فيهما فهو
المتاح وان كان موضوعا او مقدم ما فيهما
فهو الثالث وانما كان الاول في المرتبة
الاو لانه يتي الانشاج لان الكبر
فيه دالة على ثبوت حكمها من ايجاب
او سلب لكل ما ثبت له الاوسط ومن
جملة ذلك الاسف فيثبت حكم الكبر
له ولا حاجة مع هذه التي قلدها وتبين
ولانه ايضا منبع للمطالب الاربعة
ولا تسرف المطالب الذي يقول الايجاب
الحلي لا يستعمله على السفري في علي
الايجاب الذي هو اسرف من السلب
فان الوجود خير من القدم وعلى الكلية
التي هي اسرف من الجزئية لانها اشنع

اي على ثبوت الحكم المتشعبة على عليه ومن اي
يقوله من ايجاب او سلب اي من سلب ايجاب
او سلب وهو الخرج اربعة سما

اي الايجاب والسلب والكيف والكم في قوله
ولا يستعمل المطالب داخل في قوله وانما ذكره
الذي في المقدمتين بعد ايهما لا يشك في الاول به سما

اي كبر
سفر
الكبر
علي
الافراد
وقوله
ومن جملة
الاشكال
المتفرقة
في اللغة

في كل علم من العلوم
لا بد من معرفة
الاشياء التي هي
موضوع العلم

في العلوم ولما عرفت ان العلم
الجزئية ولا نهما المخصوص والاحص
من الاعمال لا تستعمله على امر زائد
الثاني لانه يوافق الاول في السفري
وهو اشرف المعتبرين لا يستعملها على
موضوع المطلوب او الاغلب فيكون
عارضين تابعين والمتبوع المعروف
اشرف من التابع العارض ولان المحرر
والثاني اغما منه فحوران مطلوبات
في القضية لاجل الموضوع او المستخدم
حتى يرتبطا عليه بالاحجاب او السلب
واغما تلاه ايض لانه ينتج الكلي وهو
اشرف من الجزئي فان قيل الثالث
ايض ينتج الاحجاب وهو اشرف من
السلب فاجوب ان الثالث
لا ينتج الا الجزئي والكلي وان كان سلبا
اشرف من الجزئي وان كانا ايجابا لانه

وهو اشرف من
المتبوع العارض
لانه اشرف من
التابع العارض
لانه اشرف من
المتبوع العارض

فان قيل
لا بد من
معرفة
الاشياء
التي هي
موضوع
العلم

ان يكون مقابلا

انفع العلوم واضبط واكمل على ما سبق
فصار اشرف الاحجاب من جهة واحدة
واشرف الكلي من جهات متعددة
وايض هذه السلسلة الثاني قريب من
الاول في بيان الانتاج فلهذا جعل
مواليه وتتلوه الثالث لوافق الاول
في الكبري ولانه في بيان الانتاج اتم
من الرابع وتتلوه الرابع لانه لافقه الاول
في مقدمته مقارنه في غاية السهولة
من الطبع ولما استقطب الفارابي
وابن سينا والفرازي عن الاعتبار ولما
كانت الثلاثة وهي ماعدا الرابع كمالا
توجد في الفزان اما الاول ففي احتياج
خليل الله تعالى ابراهيم علي نبينا وعليه
الصلوة والسلام على انفراد مولانا
جل وعلا بالرواية ونفهمه عن التوفيق
المدهي كما باكمهل والتماد بقوله سلمي

ان لا
الوسط
موضوع
في كل
شئ

ان يكون مقابلا
ان يكون مقابلا
ان يكون مقابلا

بالدال الحجة والجملة

الكتاب

هذه حدیث احکم
المسلمین

[illegible]

فصنوعه المنتجة اربعة موجبة مع مثله
 ينتج كلية موجبة ومع سالبة كلية ينتج
 سالبة كلية وجزئية موجبة مع كلية
 موجبة ينتج جزئية موجبة ومع سالبة
 كلية ينتج سالبة جزئية يعني أنه
 يستلزم في انتاج القياس الذي هو
 على هيئة الشكل الاول ان تكون مقدماته
 موجبة سواء كانت كلية او جزئية اذ
 بذلك يندرج الاسطرحت الاوسطا تحت
 يكون من افتراده وذلك يستلزم لاندراسه
 في الحكم الذي ثبت في الكبرى لكل
 ما يصدق عليه الوسط ويستلزم ايضا
 ان تكون كبراه كلية سواء كانت موجبة
 او سالبة اذ لم يكن يتقدم حكمها الحكم
 الاسطرحت الاوسطا حكمت بالاكبر ايجابا
 او سلبا على كل ما يصدق عليه الاوسطا على
 ما دلت عليه الصغرى الموجبة ولو كانت

انما يندرج
 الاسطرحت
 الاوسطا
 تحت
 الحكم الذي
 ثبت في الكبرى
 لكل ما يصدق
 عليه الوسط
 ويستلزم ايضا
 ان تكون كبراه
 كلية سواء كانت
 موجبة او سالبة
 اذ لم يكن يتقدم
 حكمها الحكم
 الاسطرحت
 الاوسطا حكمت
 بالاكبر ايجابا
 او سلبا على كل
 ما يصدق عليه
 الاوسطا على ما
 دلت عليه الصغرى
 الموجبة ولو كانت

الاسطرحت
 الاوسطا
 حكمت
 بالاكبر
 ايجابا
 او سلبا
 على كل
 ما يصدق
 عليه
 الاوسطا
 على ما
 دلت
 عليه
 الصغرى
 الموجبة
 ولو كانت

الصغرى سالبة لم يصدق في الاوسطا
 على الاسطرحت الاوسطا حكم الكبرى الذي
 ولو كانت الصغرى جزئية كجاءت كسوف
 البعض الذي ثبت له الاكبر غير الاوسطا
 لعدم يقين ذلك البعض فلم يلزم ايضا تقدم
 حكم الاكبر الى الاسطرحتا كون الصغرى
 سالبة قولنا مثلا لاشي من الانسان
 يفرس وكل فرس صاغل ومثال كون
 الكبرى جزئية قولنا كل انسان حيوان
 وبعض الحيوان فرس فعلى هذا ان كون
 الصغرى المنتجة من الشكل الاول اربعة
 لان شرط الصغرى يتب لم كلية وجزئية
 وكلية الكبرى يتب موجبة وسالبة
 فاصوب حالي الصغرى في حالي الكبرى
 يخرج لك اربعة اصوب الصغرى الاول من
 كليتين موجبتين مثاله كل ج ب وكل ج ا
 ينتج موجبة كلية وهي كل ج ا الصغرى الثاني



من كليتين الكبري سائلة ينتج كلية سائلة
مثاله كرج ب ولا يتي من ب ا ينتج لا يتي
من ج ا المضرب الثالث من موجبتين العنفي
جزئية موجبة مثاله بعض ج ب و كرج ا
ينتج بعض ج ا المضرب الرابع من جزئية موجبة
عنفي وسائلة كلية كبري ينتج جزئية
سائلة مثاله بعض ج ب ولا يتي من ج ب ا
ينتج بعض ج ليس هو ا وب الله تعالى
التوفيق واعلم ان مقابلا ايجاب
النتيجة في كل شكل ايجاب المقدمتين معا
ومقابليتها محموم وضع الاضغ بالفعول
او القوة اي في عكس العنفي ذكرنا
معا معا يكتن احد هما يعرف به كون
النتيجة موجبة وفي ضمنه معرفة كونها
سائلة وذلك لعدم وجود مقابلا ايجاب
التالي يعرف به كون النتيجة كلية وفي
ضمنه معرفة كونها جزئية ايضا با

اي كونها سائلة

لا يوجد
او القوة
الاضغ
بالفعول
عكس
النتيجة
معرفة
كونها
جزئية
ايضا
با

لا يوجد مقابلا كليتها اما مقابلا ايجاب
في النتيجة فهو ان يكون المقدمتان معا
موجبتين ومما كان في احد هما سلب
تبعها النتيجة في ذلك اما مقابلا كلية
النتيجة فهو ان يكون الاضغ عام الوضع
للاوسط اما بالفعول او بالقوة وفي معنى
محموم الوضع ان يكون عام المقدمتين يكون
القياس شرطيا ومحموم وضعه بالفعول
يكون في الشكل الاول والثاني حيث تكون
العنفي كلية ومحموم وضعه بالقوة يكون
في بعض شروط الشكل الرابع حيث يكون
ضعفاه كلية سائلة لانها تنعكس لتقسما
واما الشكل الثالث فلا يوجد فيه محموم
الوضع لا بالفعول ولا بالقوة لانه لا ينتج
الاحية تكون ضعفاه موجبة والاضعف
فيها محمول وانما ليس هو وضعه في العكس
وعكس الموجبة جزئية ابداء من ثم لم

اي الاوسط
محموم
الوضع
ان يكون
عام
المقدمتين
يكون
القياس
شرطيا
ومحموم
وضعه
بالفعول
يكون
في الشكل
الاول
والثاني
حيث
تكون
العنفي
كلية
ومحموم
وضعه
بالقوة
يكون
في بعض
شروط
الشكل
الرابع
حيث
يكون
ضعفاه
كلية
سائلة
لانها
تنعكس
لتقسما

نقل عليه ان المحموم للموضوع لا الوضع فكان
وليه ان يقول ان يكون بالاضغ موضوعا
للاوسط اما مقابلا فيكون بالوضع الموضوع
ومن عساه ان يقول ان يكون بالوضع الموضوع
قال ان يكون بالوضع الموضوع اما مقابلا
موضوعه فيكون بالوضع الموضوع

١٩٥

اي اذا كانا جلا انه اذا عكس لا يكون العكس الا جزئيا

لانتاج الشكل الثاني بحسب لمية المقدمات
 وكيفية شيطان احدهما اختلاف كيف
 فقد متبه اي كون احدهما موجب والاخرى
 سالبة لانها لو اتفقتا في الكين فهما اما
 موجبتان او سالبتان لزم الاختلاف الموجب
 للعقيد اما اذا كانتا موجبتين فليجوز التساوي
 المتوافقين اي المتساويين والمتباينين
 في لانه واحد ايجابي لهما معا وسلي عنهما
 وكلنا متلا في المتوافقين كل انسان حيوان
 وكلنا طق حيوان فقد استترك الانسبات
 والناطق المتوافقان اي المتساويين
 لانه واحد ثابت لهما وهو الحيوانية وتكون
 في المتباينين كل انسان حيوان وكل فرس
 حيوان فقد استترك الانسان والفرس
 المتباينان في لانه واحد ايجابي لهما وهو
 الحيوان والحق في نتيجة الاولى الايجاب
 وفي نتيجة الثانية السلب فقد صدقت

سورة
 ان الحق في الواقع سجد

سورة هذا القياس المتحدة مع كل واحد من
 التقيضين وكل قياسي صدقت صورته
 مع التقيضين فليس ملزوما لانهما علي
 التقيض فيكون عقيدتهما اذا كانتا سالبتين
 فليجوز التساوي المتوافقين والمتباينين
 ايتم في لانه واحد سلبى لقولنا في المتوافقين
 لاسي من الانسان مح والاسي من الناطق
 مح والحق الايجاب ونقول كل انسان ناطق
 وحقولنا في المتباينين لاسي من الانسان
 مح والاسي من الفرس مح والحق هنا السلب
 ونقول لاسي بفرس التساوي الثاني لانتاج
 هذا الشكل كلية كبراه لانها لو كانت
 خبرية لكان المباني في اللائحة بعض افراد
 الاكبر وذلك غير مستلزم لمباينة حقيقة
 الاكبر للائحة ولذا تصدق صورة القياس
 في مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى
 لانه يصدق قولنا متلا لاسي من الانسبات

اي المطلوب انما هو اللزوم على التقيض

اي الايجاب
 والسلب

مع الانسان

اي حقي
 حقيقة
 الاكبر
 مع اللائحة

كان قد
 ان يقسم
 لان الايجاب
 في الانسان
 المتساوي
 من حيث
 سجد

قول
 هذا
 قول
 ايجابي

بفارس وبعض الكيموان فارس والحق هنا
 الايجاب وهو كل انسان حيوان ولو قلت بول
 الخبري وبعض الصاهل فارس لكل الحق
 السلب وهو لا شيء من الانسان بهذا
 وكذا اصدق قولنا كل انسان ناطق وليس
 بعض الكيموان او الفرس ناطق والحق ايتم
 في الاول الايجاب وفي الثاني السلب
 وبالله تعالى التوفيق فنصوب النتيجة
 اربعة الصوري كلية موجبة مع كلية سالبة
 وعكسية ينتجان سالبة كلية والصوري
 جزئية موجبة مع سالبة كلية وخرقة سالبة
 مع موجبة كلية ينتجان جزئية سالبة
 يعني ان الصوري النتيجة باعتبار
 الشرطي اربعة اما بطريق الكذب فلاب
 الشرط الاول اسقط ثمانية اضر الموجهتين
 مع الموجبتين والسالبتين مع السالبتين
 والثاني اسقط اربعة اخرى الكبرى الموجبة

كما كانت
 الجزئية
 كاذبة
 الحق
 بنتيجة
 احتمالية
 لا حدان
 وخرق
 النتيجة
 سادس
 وممكن
 يقال في
 نظائره
 الانية
 سبعا